الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

تمثلات المجتمع للأمن في الوسط الحضري

دراسة ميدانية بمدينة خميس مليانة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص: علم الاجتماع الجريمة و الانحراف

إعداد الطالبتين:

✓ بن ركلة نسرين

✓ كيكوط وفاء

الأستاذ المشرف:

- عمران مصطفى

السنة الجامعية: 2019/2018

كلمة الشكر

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على إشرف المرسلين سيدنا محمد واله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين .

فاني اشكر الله عز وجل على فضله حيث اتاحة لي انجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد اولا واخرا .

"كن عالما . . فان لم تستطع فكن متعلما، فان لم تستطع فاحب العلماء، فان لم تستطع فلا تبغضهم"

ثم اشكر اولئك الاخيار الذين مدوا لي يد لمساعدة خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم استاذي المشرف الدكتور: عمران مصطفى ، الذي لم يدخر جهدا في مساعدتنا، وكان يحثنا على البحث، ويقوي عزيمتنا عليه فله من الله الاجر ومني كل التقدير حفظه الله ومتعه بالصحة والعافية ونفع بعلومه .

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا إلى طريق الرشد وأنار دربي بنور العلم وأماط عني وشاح الجهل وجعلني أجوب بحر العلم طول العمر.

إلى بحر الحنان ومن قال عنها الرحمان إن تحت قدميها الجنان، إلى التي شقت لنسعد وسهرت لننام إلى اعز ما املك في الوجود أمي ، أمي ، أمي

إلى الذارع الواقي والكنز الباقي إلى من جعل العلم منبع اشتياقي لك أقدم وسام الاستحقاق،أنت أبي الغالي أطال الله عمرك

إلى من استوطن والى القلب و سكنوا سمات الروح واحتل والى خلايا الوجدان الذر الناذر والذر العامر إخوتي اخي رابح رحمك الله، زهرة ،عبد العزيز ، عبد الرزاق، سعيدة، يوسف ، سامية

إلى رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء ألد راسية: ياسمينة، نسرين، صليحة.

الى زوجي الغالي فؤاد حفضه الله لي ولامه

الى ابي الثاني رحمه الله واسكنه فسيح جناته عبد القاسم علي تمنيت لقائه قبل وفاته لكن دعواتي له لن تنقطع

إلى ثنائيتي واعز صديقاتي ثنائيتي "نسرين"

إلى الذين لطالما أحببتهم وأحبوني،إلى كل من عرفني من قريب وبعيد، إلى كل من لم يذكرهم

قلمي ولم ينساهم قلبي.....

وفاء

SbC 031 000 865

الاهداء

الهي لايطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك.... *الله جل جلاله*

الى من بلغ الرسالة وأدى الاماتة ونص الامة الى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى من احمل اسمه بكل فخر الى من يرتعش قلبي لذكره الى من كلله الله بالوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من تشققت يداه في سبيل رعايتي الى من غمرني بعطفه وحنانه وزرع في نفسي حب الخير الى من لم ينسى ابدا تذكيرنا بطلب العلم قائلا اقرأو اقرأو اقرأو .... ستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الابد...

روح ابي الطاهرة

الى من لم تدخر جهدا في تربيتنا الى من لم تتعب و تمل من ارشادنا ونصحنا

امي الغالية

الى من رافقوني منذ الصغر ومعهم سرت الدرب خطوة بخطوة الى من تحلو بالإخاء وتميزو بالوفاء الى ينابيع الصدق الصافي الى من برفقتهم في دروب الحياتي الحلوة والحزينة سرت..

اخوتي

الى من به اكبر وعليه اعتمد الى شمعة تنير ظلمة حياتي الى قرة عيني ورفيق دربي في هذه الحياة الى من تطلع بنجاحي بنظرات الفرح الى من ارى التفائل في عينيه والسعادة في ابتسامته معك اكون وبدونك اكون مثل اي شيء...

زوجي العزيز

الى من تميزت بالإخاء والوفاء والعطاء والصدق الى من تذوقت معها اجمل اللحظات في مسيرتنا الجامعية الى من كانت معي على طريق النجاح والخير الى من سأفتقدها صديقتي وفاء

تسرين

SbC 031 000 865

الملخص بالعربية:

شهدت المدن الجزائرية ومنها مدينة خميس مليانة ، خلال السنوات العشر الماضية، تطوراً عمرانياً ملحوظـــاً وزيادة في أعداد السكان وحجم الهجرة السكانية، وقد انعكس هذا التطور تلقائياً على الجوانـــب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكثير من هذه المدن. وبالمقابل فقد كـــان لهـــذا التطـــور العمراني والانفتاح الاقتصادي والثقافي بعض الآثار السلبية على الوضع الأمني والاجتماعي في تلك المدن، تمثل في ظهور بعض الجرائم والظواهر السلبية مثـــل الإدمـــان علـــى المخـــدرات والانحراف السلوكي، السرقة الاعتداءات وغيرها ...

فحاولنا في بحثنا المتواضع معرفة تصورات أرباب وربات الأسر الجزائرية حول إذا كان الأمن يستطيع حمايتهم وحماية أسرتهم وممتلكاتهم، فإن قياس تمثلات مسؤولي الأسر نحو الأمن الحضري يعد من أهم موضوعات الساعة لعلاقته المباشرة بالأفراد، بحيث تمثلات الأسر في مدينة خميس مليانة لـــم يسبقها دراسات حول إذا كان هناك اختلاف في تمثلاتهم نحو الأمن حسب متغيرات مختلفة (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المهنة).

وعليه من خلال هذه الدراسة من اجل تحديد مشكلة البحث تـــم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي تمثلات المجتمع حول الأمن في الوسط الحضري؟

الملخص بالفرنسية:

Les ville Algèriennes y compris la ville Khemise Meliana,ont connu une dèvloppement urbain remarquable, une augmentation de la population et unemigration inportante, ce qui s'est automatiqument reflètè dans les aspects sociaux, économiques et culturels de nombre de ces villes. En revanche,il a eu un dévloppment urbain et une ouverture économique et culture et certains effets négatifs tels que la toxicomanie et la déviation comportementale,les attaques de vol autres....

Au travers de nos modestes recherche, nous avons essayé de comprendre la peception des chefs de famille Algériens quant à savoire si la sucurité pouvait les protéger et protéger leus familles et leurs biens. Il y avait une différence dans leurs représsentations envers la sécurité selon différentes variables(sixe,Age, profession,niveau d'instruction).

Ainsi, afin d'identifier le probléme de la recherche, les questions suivantes ont été posées:

Quelles sont les représentations de la cosiété sur la sécurité dans les zones urbainnes ?

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع المبحوثين عن رأيهم في الحي الذي يسكنون فيه حسب الجنس.	206
02	توزيع المبحوثين عن رأيهم في الإخطار التي يخشون أن تهددهم هم وأفراد أسرهم وممتلكاتهم حسب الجنس.	207
03	. توزيع المبحوثين عن رأيهم في الحي الذي يسكنون فيه حسب السن	208
04	توزيع المبحوثين عن رأيهم في الإخطار التي يخشون أن تهددهم هم وأفراد أسرهم وممتلكاتهم حسب السن.	209
05	توزيع المبحوثين عن رأيهم في الحي الذي يسكنون فيه حسب المستوى التعليمي	210
06	. توزيع المبحوثين عن رأيهم في الإخطار التي يخشون أن تهددهم هم وأفراد أسرهم وممتلكاتهم حسب المستوى التعليمي	211
07	توزيع المبحوثين عن رأيهم في الحي الذي يسكنون فيه حسب المهنة	212
08	. توزيع المبحوثين عن رأيهم في الإخطار التي يخشون أن تهددهم هم وأفراد أسرهم وممتلكاتهم حسب المهنة	214
09	توزيع المبحوثين إذا كانوا يعتقدون إن الأمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات حسب الجنس	215
10	توزيع المبحوثين حول إذا كانت مصالح الأمن تقوم بدورها في حماية المواطنين داخل مقر سكنهم حسب الجنس	216
11	توزيع المبحوثين إذا كانوا يعتقدون إن الأمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات حسب السن	217
12	توزيع المبحوثين حول إذا كانت مصالح الأمن تقوم بدورها في حماية المواطنين داخل مقر سكنهم حسب السن.	218
13	توزيع المبحوثين إذا كانوا يعتقدون إن الأمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات حسب المستوى التعليمي	219
14	توزيع المبحوثين حول إذا كانت مصالح الأمن تقوم بدورها في حماية المواطنين داخل مقر سكنهم حسب المستوى التعليمي	220

قائمة الجداول:

15	توزيع المبحوثين إذا كانوا يعتقدون إن الأمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات حسب المهنة.	221
16	توزيع المبحوثين حول إذا كانت مصالح الأمن تقوم بدورها في حماية المواطنين داخل مقر سكنهم حسب المهنة	222
17	توزيع المبحوثين حول إذا كان انحراف الشباب في حيهم يشكل خطر عليهم وعلى أفراد أسرهم حسب الجنس	223
18	توزيع المبحوثين حول إذا كان انحراف الشباب في حيهم يشكل خطر عليهم وعلى أفراد أسرهم حسب السن	224
19	توزيع المبحوثين حول إذا كان انحراف الشباب في حيهم يشكل خطر عليهم وعلى أفراد أسرهم حسب المستوى التعليمي	225
20	توزيع المبحوثين حول إذا كان انحراف الشباب في حيهم يشكل خطر عليهم وعلى أفراد أسرهم حسب المهنة	226
21	توزيع المبحوثين حول إذا كانوا موافقين على التعاون مع مصالح الأمن حسب الجنس	227
22	توزيع المبحوثين حول إذا كانوا موافقين على التعاون مع مصالح الأمن حسب السن	228
23	توزيع المبحوثين حول إذا كانوا موافقين على التعاون مع مصالح الأمن حسب المستوى التعليمي	229
24	توزيع المبحوثين حول إذا كانوا موافقين على التعاون مع مصالح الأمن حسب المهنة	230

مقدمة:

أصبحت المجتمعات المعاصرة تشهد تطورا كبيرا وعميقا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وحتى الثقافي، أن اكبر هذه التحولات موجودة في المدن لان اغلب السكان سواء في الجزائر أو غيرها من البلدان متواجدة في الوسط الحضري. إن المسألة الأمنية هي احدي مظاهر التغير الاجتماعي وهي في نفس الوقت نتيجة للتحولات التي تعرفها كل المجتمعات، إن هذه الحقائق تنطبق على المجتمع الجزائري الذي عرف مند الاستقلال تغيرات عميقة على كل المستويات ولاسيما في العشريتين الأخيرتين، فاليوم أصبحت مسألة الأمن قضية هامة سواء بالنسبة للمجتمع أو بالنسبة للحكومة التي تبدي اهتماما بالغا لهذا الجانب الأساسي في عملية التنمية بشكل عام.

إن هدف هذه الدراسة واضح وبسيط ويتمثل في محاولة معرفة تمثلات المجتمع للأمن في الوسط الحضري، فمثلا سوف نرى من خلال هذا البحث المتواضع كيف يتصور أفراد المجتمع الحالة الأمنية والى أي مدى يشعرون بها فقمنا بتقسيم بحثنا إلى خمسة فصول، حاولنا من خلاله تعريف بموضوع البحث الذي نحن بصدد دراسته، وعلى هذا الأساس قسمت الدراسة إلى جانب نظري وجانب ميداني، بالنسبة للفصل الأول تمثل في الجانب المنهجي للدراسة من خلال توضيح نموذج التحليل المعتمد عليه في تحليل موضوع الدراسة مع التعرض إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وعرض أهم ــ النظريات التي تــم الاعتماد عليها بالإضافة إلى المناهج كالتقنيات المختارة في الدراسة للتقرب من الواقع والتقصي عن الحقائق المتعلقة بالظاهرة المدروسة لبلوغ الأهداف، أما الفصل الثاني يهدف إلى تكوين صورة عن موضوع التمثلات الاجتماعية التي تتمثل في مجموعة من طرق مختلفة من التفكير وأساليب وسلوكات التي يقوم بها الفرد في تجاربه اليومية فتطرقنا إلى الأهمية العلمية وعملية سيرورة هذه التمثلات بالإضافة إلى الخصائص والأبعاد ومختلف وظائفه في العلوم الاجتماعية كما

اشرنا كذلك للممارسات الاجتماعية لتمثلات مع طرق تحولها، فهذه العناصر تساعدنا في توجيه بحثنا، من خلال معرفة اختلاف الأفراد في تصورهم للأمن في الوسط الحضري، فهذه الأفكار والسلوكات الراسخة في ذهن الأفراد تعكس لنا صورة مصالح الأمن في ذهن المواطن الجزائري يليها الفصل الثالث خصص للإطلاع على أهمية الأمن في حياة الإنسان فهو من يحقق الاستقرار في المجتمعات بالإضافة إلى المقومات الأساسية التي تنهض به، وقد تطرقنا إلى الأمن الحضري إذ يعتبر نوع مهم من الأنواع المذكورة كالأمن النفسي، والأمن الاجتماعي والاقتصادي وغيرها.... فهو لا يرتبط بالجريمة فقط بل يشمل جميع مناحي الحياة تخصيصا فيما يحدث في المناطق الحضرية، وحاولنا في العنصر الموالي التطرق إلى تاريخ يتعلق بعلاقة الأجهزة الأمنية بالجمهور حول خلفيات تاريخية تبرز لنا صورة أجهزة الأمن في وعي المواطن العربي عبر فترات من الزمن، مع التطرق كذلك لأمر مهم في الجانب الأمني يتمثل في درجة وعي المواطن بالعمل الأمني،عن طريق تشكل لديه ثقافة أمنية تقربه من المجتمع ومصالح الأمن واشرنا أيضا لأهمية الأمن القومي حيث إذا استطاعت الدولة تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والأمني للمجتمع تجعل الفرد يشعر بالانتماء لوطنه.أما فيما يخص الفصل الرابع انطلقنا من أن معظم المشاكل الأمنية سواء في الجزائر أو المجتمعات الأخرى تطرح بشدة في الوسط الحضري انطلاقا من هذا الطرح سوف نتطرق لتطور النمو الحضري في الجزائر وعلاقة هذا التطور بالمسألة الأمنية على وجه الخصوص في الجريمة.

الفصل الأول

البنـــاء المنهجـي للدراســـة

1- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع ليس وليد الصدفة، ولم يكن عفويا، وإنما جاء نتيجة لمجموعة من الملاحظات المباشرة للفاعل، وفي أثناء تفاعله اليومي مع محيطه الاجتماعي، بالإضافة إلى تزامن فكرة دراسة موضوع "الأمن الحضري"مع اطلاع الباحث على "نظرية التمثلات" فتكونت لدى الباحثتين فكرة دراسة تمثلات المجتمع للأمن في الوسط الحضري في الجزائر.

1-1 الأسباب الذاتية:

- الرغبة في معالجة موضوع الأمن من زاوية أخرى جديدة وبأسلوب بعيد عن الروتين النظري (القانوني، السياسي .....).
- من خلال ربطه بالمجتمع في محاولة للنزول بالموضوع إلى الأرض الواقع، ودراسته دراسة علمية امبريقية.
- إحساس الباحثتين بضرورة الوقوف على تطبيقات نظرية التمثلات الاجتماعية اتجاه مفهوم الأمن الحضري لواقع المجتمع الجزائري.
- رغبة الباحثتين في لفت الانتباه إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع على الصعيدين الاجتماعي والمعرفي.

1- 2 الأسباب الموضوعية:

- محاولة إعطاء المعرفة العامية بعدها العلمي وهذا من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه هذه المعرفة في عملية التواصل بين أفراد المجتمع.
- يعتبر هذا البحث محاولة جادة من الباحثتين، من اجل الإسهام في إبراز أهمية التمثلات الاجتماعية للمجتمع حول الأمن الحضري في الجزائر.
- محاولة الكشف عن تمثلات المجتمع حول الأمن الحضري، في عملية الرقي بالأفراد من مواطن سلبي إلى مواطن مصالح، خاصة في ظل الحراك الذي تشهده العديد من

الدول العربية، والذي يعيد طرح موضوع "تمثلات المجتمع للأمن في الوسط الحضري في الجزائر"، وما يتولد عنه من سلوكات وممارسات، قد تجعل بعض أساسيات الأمن على المحك، وما ينجم عنها من احتمال تقويض ركائز الدولة المدنية(كالمواطنة المتساوية، التعددية السياسية، والثقافية وحرية الرأي والتعبير.....).

– إن مفهوم الأمن الحضري في الجزائر مازال يحتاج إلي تثمين وتدعيم من طرف السلطة وكل الفاعلين الاجتماعيين(مجتمع مدني وسائل الإعلام الجامعات، المدارس..)، وهذا من خلال توضيح وتبيان مجال التمثلات الاجتماعية المتكونة في أذهان المجتمع، والعمل على زرع مفاهيم وممارسات هادفة مبنية على توصيات علمية (الاجتماعية، السياسية...) التي تعالج مثل هذه المواضيع.

– الاهتمام بالأسرة باعتبارها المؤسسة الأولى في التنشئة الاجتماعية، وكفاعل اقتصادي واجتماعي وسياسي بالغ الأهمية في عملية الترقية الحضرية.

فكرة هذه الأسباب وغيرها شكلت لدى الباحثتين مبررا كافيا لتناول هذا الموضوع بالدراسة والبحث.

2– أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تطرح موضوعا بالغ الأهمية، في راهن الحوارات الدائرة في أوساط المجتمع، والسياسة، وفي الأوساط الأكاديمية، حول دور المجتمع في بلورة وتشكل الأمن الحضري كمفهوم وكممارسة التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري، عبر تاريخه الطويل، وتتعامل إيجابية مع التحولات الإنسانية. كما تأتي أهمية من حيث كونها محاولة للكشف عن تمثلات المجتمع حول الأمن الحضري لدى مؤسسة مهمة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية المشكلة للمجتمع الجزائري وهي الأسرة، في ظل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري وخاصة التحولات السياسية الدستورية والتحولات المجتمعية الأخرى

(الاقتصادية، الثقافية ،القيمية.....)، التي أتاحت للمجتمع الجزائري عامة والأسرة خاصة لتكوين رؤى وتصورات جديدة حول حياتهم اليومية وتطلعاتهم الخاصة في جميع مناحي الحياة.

كما تشكل هذه الدراسة أهمية بحثية من حيث محاولتها إبراز تمثلات المجتمع حول الأمن في الوسط الحضري الجزائري بأبعادها العقلية والنفسية بأسلوب إمبريقي دون تجريدها من سياقها المجتمعي بوجه عام.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة عن الكشف عن تمثلات المجتمع للأمن في الوسط الحضري كمفهوم وكممارسة لدى المجتمع الجزائري، ونظرا لطبيعة مفهوم الأمن الحضري وما يتميز به من حركية ومرونة تختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف الاجتماعية والسياسة السائدة في المجتمع، وقصد إجراء دراسة علمية إمبريقية من اجل الكشف وفهم مجمل التمثلات الاجتماعية المتكونة في خيال المجتمع حول الأمن الحضري من خلال محاولة التعرف على التصور المتشكل لدى المجتمع حول المكونات الأساسية للمفهوم، ثم محاولة تحديد التمثل الاجتماعي السائد حول سلوك الأفراد للوصول في الأخير إلى صورة شاملة حول المفهوم، وبناءا على ما سبق فقد تم تحديد أهداف الدراسة كما يلي:

1- إشباع الحاجات المعرفية للباحثتين، من خلال محاولة معالجة موضوع الأمن الحضري من زاوية جديدة.

2- محاولة إبراز التمثلات الاجتماعية للمجتمع حول الأمن الحضري، من خلال تسليط الضوء على أهمية البناء السوسيومعرفي المتكون لديهم حول الأمن الحضري.

3- التعرف على التفكير الاجتماعي المتعلق بالمواطن الصالح من حيث البناء والتشكيل ومدى ملائمة ما هو مطروح نظريا مع واقع الممارسة الأمنية في الجزائر.

4- إبراز دور بعض المتغيرات (الجنس، المهنة، المستوى التعليمي....) في عملية بناء التمثل حول "الأمن الحضري " كمفهوم وكممارسة يومية لدى المجتمع الجزائري.

4- إشكالية الدراسة:

الأمن غاية سعت إليها الحضارات والأمم على مر العصور، فالأمن من أهم مقومات حياة الإنسان، وضرورة أساسية لكل مجتمع ولا يمكن للبشر العيش إلا في ظله فهو يسمح بالاطمئنان على نفسه ومعاشه وأرزاقه للإنسان وبالتالي يصبح بمقدوره توظيف ملكاته وإطلاق مهاراته وقدراته وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ومعطيات الحياة لعمارة الأرض.

يرى **نيلسون مانديلا** بأَن "الأمن الإنساني هو طفل لم يمت، ومرض لم ينتشر، ووظيفة لم تفقد، وصراع عرقي لم يتحول إلى عنف، ومعارض لم يتم إسكاته، فالأمن الإنساني ليس اهتمام بالأسلحة بل هو اهتمام بحياة الإنسان وكرامته."[1] يعتبر الأمن من بين المقومات الأساسية لنجاح عملية التنمية بمختلف المجالات حيث يعد الإبداع الفكري والذهني والتخطيط المنظم والسليم من أهم مرتكزات التنمية، ففي وجود الأمن يمكن للإنسان الاطمئنان على ذاته وثروته واستثماراته، إن تحقيق الأمن في جميع بلدان العالم من مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى كما هو الحال في الجزائر حيث أن الدستور يبين واجب الدولة في تحقيق الأمن وحق كل المواطنين في حمايتهم وحماية ممتلكاتهم.

توكل مهمة توفير الأمن بمختلف الأجهزة الحكومية كالجيش والشرطة وفق القوانين السارية المفعول. إن المواطنين وممتلكاتهم هم الهدف الأساسي للمنظومة الأمنية وفي نفس الوقت يعتبر المواطن شريك أساسي في تلك المنظومة ولهذا تسعى الحكومة الجزائرية من خلال المصالح الأمنية إشراك المواطن في عملية تحقيق الأمن. وفي هذا

[1] عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع**، ط2، بيروت، دار الفكر الجامعي،1997 ، ص 98 ،99.

السياق تصبح الحاجة ملحة لدراسة علاقة المواطن بالأمن فلمجتمع نظامه الاجتماعي وعاداته وقيمه التي ترتبط أيضا بمسألة الأمن.

كما يلعب الجانب الاجتماعي في الأمن دورا هاما في حياة الأفراد ويرتبط بشعور أفراد المجتمع من حيث الانتماء إلى بلدهم وهذه هي المواطنة. إن للأمن بعدا اقتصاديا باعتبار أن الأمن الاقتصادي حالة يتم فيها توفير الحماية لأفراد المجتمع وتسهيل النشاطات الاقتصادية من حيث الإنتاج والتجارة والاستهلاك وتمكين المواطنين من الحصول على احتياجاتهم الأساسية كالمسكن، والملبس، والعلاج، بالإضافة إلى ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة وبالتالي تكون أهمية الأمن الاقتصادي كبيرة في تعزيز التنمية الشاملة للبلاد، كما إن الأمن يلعب دورا هاما في جلب السياح والمستثمرين ويتجلى هذا في البلدان التي تعتمد على السياحة في اقتصادها فهي تعتبر صادرات غير منظورة فتحقق من ذلك إيرادات بالعملة الصعبة وتساهم في خلق مناصب عمل فأصبحت مكان خصب لتوفير فرص العمل و بذلك تساعد في حل مشكلة البطالة، فعند انعدام الأمن تنعدم السياحة والتطور الاقتصادي للبلاد، والبلدان التي تعرف الحروب لا تسمح بالتنمية الاقتصادية كما هو الحال في بلدان الربيع العربي أوالبلدان الإفريقية التي كثيرا ما تعرف انقلابات عسكرية وهذا ينفر المستثمرين ولا يسمح للتنمية في تلك الدول.

أما الجزائر انطبق عليها المبدأ بحيث أن البلاد شهدت ما يسمى بالعشرية السوداء مما أدى إلى تدهور الاقتصاد وتراجع في المستوى المعيشي للسكان في سنوات التسعينيات حيث شهدت البلاد أحداث أليمة سميت بالمئسات الوطنية، خلفت أكثر من 100 ألف قتيل وملايير الدولارات و خسائر اقتصادية جراء التخريب والهدم للبنى التحتية.[1]في أعقاب سنة 1994 لم تكن مصالح الشرطة محضرة على المستوى المادي و البشري لمواجهة

[1] موقع الانترنت www,alraad,com vue 05-11-2018

ظاهرة الإرهاب لذلك كان من الضروري إشراك الجيش الوطني الشعبي في عمليات مكافحة الإرهاب مع فرض حالة الطوارئ، وفي هذه المرحلة تم إنشاء المركز الوطني لقمع الإجرام سنة 1992 المختص في مكافحة الإرهاب فقط، وتم إنشاء الفرق المتنقلة للشرطة القضائية عبر امن الولايات، وامن الدوائر مختصة في مكافحة الإرهاب فقط.

فبعد العشرية السوداء وجراء المصالحة الوطنية تخلصت الجزائر من اللاأمن المتعلق بالجانب السياسي لكن أصبح هناك تحديات أمنية من نوع آخر من بينها تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، السرقة، التزوير، والسلوكات الانحرافية للشباب، وجنوح الأحداث... وترتبط هذه الظواهر من جهة بالعشرية السوداء التي مرت بها البلاد من عدم الطمأنينة والاضطراب الاجتماعي وشهدت اهتمام مصالح الأمن بقضايا الإرهاب، والوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عرفها المجتمع من جهة أخرى. فأصبح واقع الأسر الجزائرية في الكثير من أبعاده ينذر بالخطورة نتيجة للظروف التي كانت تمر بها البلاد حيث نشء الشباب في وسط تلك الاضطرابات والضغوطات التي كانت تعيشها الأسر الجزائرية، نتيجة لذلك، حسب الكثير من المختصين، شهد المجتمع تنامي مختلف الآفات والانحرافات وتصاعدت ظاهرة العنف والإجرام مثل ظاهرة التعدي على الأصول وتعاطي المخدرات والانخراط في مختلف جمعيات الأشرار بشكل لافت للانتباه رغم السياسات الحكومية التي تهدف إلى التخفيف من المشاكل والتوترات الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما من خلال برامج محاولة إدماج الشباب في المجتمع، عن طريق برامج التشغيل.

تشير الأرقام في الجزائر أن اَغلب الجرائم والانحرافات موجودة في البيئة العمرانية الحضرية باعتبارها تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة، وهذا صحيح في الكثير من دول العالم. فتزايد أعداد سكان المدن نتيجة النمو الديمغرافي والهجرة يعرضها إلى تغيرات اجتماعية سريعة ومفاجئة وغالبـــاً ما تكون هذه التغيرات سببا في ارتفاع معدلات

الجريمة وإضعاف الأمن الحضري. فأحد أسباب المشاكل الأمنية في الوسط الحضري هو الصراع بين الثقافة العامة والثقافية الفرعية إذ أن المجتمعات تتكون من جماعات مختلفة التكوين من حيث العرق والدين والطبقة واللون ومكان الإقامة كل منها تختلف في المصالح والقيم والمستويات الاقتصادية والاجتماعية. يمكن ذكر مثال على ذلك وهو عملية ترحيل الآلاف من الأسر التي كانت تقطن في الجزائر العاصمة إلى أحياء جديدة كانت مصدرا لمشاكل أمنية فحدث هناك صراع بين مجموعات الشباب من الوافدين الجدد والسكان القدامة في تلك المناطق. هذا يدل على أن الحركة السكانية ونقص التجانس الثقافي والاجتماعي يرتبطان ارتباطا وثيقا بالإشكالية الأمنية، وهكذا يضعف الأمن الاجتماعي عند إحساس مجموعة بوجود نوع من التمايز أو الظلم أو الحرمان وعدم تكافؤ الفرص بينهم وبين الآخرين في تحقيق إشباع حاجاتهم وطموحاتهم، فإن ذلك يدفعهم إلى تحقيق تلك الأهداف والطموحات بالطرق غير المشروعة خصوصا من خلال السلوك الإنحرافي والإجرامي، وبالتالي فإن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون أن الجريمة لا تحدث في فراغ اجتماعي بل هي وليدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع فاختلال الأمن الاجتماعي ناجم عن خلل في النظم والأنساق الاجتماعية والثقافية، فالمراكز الحضرية تمثل فسيفساء ثقافية نظرا للهجرات المتنوعة من بيئات اجتماعية اقتصادية وثقافية مختلفة ما يخلق نوعاً من عدم التعايش والتوافق والتكيف بين تلك الجماعات. إن هذه الوضعية تزيد من حدة الصراع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وهذا يخلق نوعا من عدم الاستقرار والتجانس ويهدد النظام العام والأمن الاجتماعي في تلك المراكز، وبالتالي فإن معدلات الانحراف والإجرام تتزايد في بعض الأحياء في المدن دون غيرها وغالبا ما تتميز تلك الأحياء بالضواحي والتي يقطنها معظم المهاجرين الجدد أو الأحياء الفقيرة حيث تزداد المشاكل الأمنية وخاصة انحراف الشباب. كما أن عدم الاستقرار والأمن الاجتماعي يمكن أن يحدث نتيجة تباين بين الخصائص والمهارات

والقدرات والإمكانيات لدى قاطني المدن[1] ، إن انفتاح المدينة وضعف العلاقات الأسرية والقرابة جعلت من السلوك الإنحرافي ظاهرة تلازم المدن أكثر من غيرها. تعتبر الأسرة المؤسسة الرئيسة في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تعمل على غرس القيم والمعايير الاجتماعية،[2] التي تشكل ضوابط اجتماعية للحد من السلوك الإنحرافي، وما هو جدير ذكره أن الانحراف يزداد بازدياد حالات التفكك الأسري، فللوالدين دور كبير في توعية أبنائهم وغرس الأخلاق فيهم وهذا يؤدي بالضرورة إلى سلوكات اجتماعية سوية بين الشباب. أما ضعف الأسرة في أداء هذا الدور الاجتماعي يدفع إلى سلوكات انحرافية ومشاكل أمنية في المجتمع الحضري.

فللأسرة دور في تنمية الوعي والإحساس الأمني لدى أبنائها، باعتبار أن الأسرة تعد إحدى المؤسسات الأساسية المسؤولة عن التربية والتنشئة الاجتماعية ولكي تقوم الأسرة بالتوعية وبالدور الوقائي من الانحراف فلابد لها أن تنجح في تمثل أبنائها القدوة الحسنة في السلوك والتصرفات وفي الانسجام مع القيم وقوانين وتشريعات المجتمع. فللأسرة مسؤولية أمنية تقوم بها ولها اثر في المجتمع بشكل عام.

إن تصور المجتمع عموما والأسر خاصة للواقع الأمني من الجانب العلمي مهم جدا لنا كباحثين، أن نعرف الواقع الأمني من منظور أفراد المجتمع، أي معرفة درجة شعور المواطنين بالأمن وتصوراتهم حول المسألة الأمنية في مناطق سكنهم. فالتمثلات هي مجموعة من الأفكار، والصور الذهنية والآراء والاتجاهات التي تكونها الأسر حول الأمن في المناطق الحضرية، كما أنها جملة الأفكار والانطباعات التي يصيغها الفرد من

[1] محمد عارف، **الجريمة في المجتمع**، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي ط2 مكتبة أنجلو المصرية 1981 ص 56.

[2] عبد الكريم عبد الله الحربي،**الانترنت والقنوات الفضائية ودورها في الانحراف والجنوح**، الرياض العبيكان للنشر 1424, ه, ص262.

الأحداث والمواقف التي تمكنه لاحقا من التواصل مع غيره ومن اتخاذ القرار والموقف أو الاتجاه المناسب.

فالاهتمام الكبير من طرف الدولة الجزائرية فيما يخص توفير الأمن للمواطنين وهذا يتجلى من خلال عدة مؤشرات من بينها التغطية الأمنية ومحاولة تحسين فعالية الأسلاك الأمنية في مواجهة مختلف أنواع الجرائم.

انه من الضروري، سواء من الناحية العلمية والعملية، أن يهتم المختصون بالقضايا الأمنية وانطلاقا من هذا المبدأ فان تنمية المعارف العلمية المبنية على بحوث ميدانية تصبح ضرورة لطرح التساؤل الرئيسي:

ما هي تمثلات المجتمع حول الأمن في الوسط الحضري؟

وتتفرع منه التساؤلات التالية:

-هل تختلف تمثلات المبحوثين حول الشعور بالأمن وما هي الأخطار التي يخشونها حسب المتغيرات المستقلة: الجنس، السن، والمستوى التعليمي، والمهنة؟

-هل تختلف تمثلات المبحوثين فيما يخص قدرة مصالح الأمن في حماية أفراد المجتمع وقيامه بدوره حسب المتغيرات المستقلة؟

-هل تختلف تمثلات المبحوثين في الخطر المتمثل في انحراف الشباب حسب المتغيرات المستقلة ؟

-هل تختلف تمثلات المبحوثين فيما يخص مبدأ التعاون مع مصالح الأمن حسب المتغيرات المستقلة؟

5- الفرضيات:

إن الفرضية عبارة عن الموجهات التي يسعى الباحث إلى التحقيق من صحتها أو خطئها، فهي قضية مؤقتة ينطلق الباحث العلمي، ويبدأ الباحث بحثه بقصد تقصي علاقة مابين الظواهر، ومن ثم يتعين اختيار هذه القضية في الواقع إثبات أو رفض هذه القضية، وهي للقياس والتجريب، ويرى البعض الآخر أن الفرضية أمر مؤقت وليد الحدس والتخمين، والظن، فهو شعور حدسي قوي، يسعى الباحث من وراءه لإثراء المعرفة وتزويدها بمعارف واقعية ملموسة، وهناك مؤشرات ودلائل في عالم الواقع تثبت أو تفند الفرضية.[1]

ولدراسة هذا الموضوع " تمثلات المجتمع للأمن في الوسط الحضري" ومن خلال الخرجات الاستطلاعية الأولى والملاحظات الأولية تم التوصل إلى صياغة هذه الفرضيات:

الفرضية الأولى: تختلف تمثلات المبحوثين حول الشعور بالأمن وما هي الأخطار التي يخشونها حسب المتغيرات المستقلة: الجنس، السن، والمستوى التعليمي، والمهنة.

الفرضية الثانية: تختلف تمثلات المبحوثين فيما يخص قدرة مصالح الأمن في حماية أفراد المجتمع وقيامه بدوره حسب المتغيرات المستقلة.

الفرضية الثالثة: تختلف تمثلات المبحوثين في الخطر المتمثل في انحراف الشباب حسب المتغيرات المستقلة.

[1] محمد سعيد فرح، **لماذا وكيف نكتب بحثا اجتماعيا**، كلية الآداب جامعة طنطا، 2002 ،ص12.

الفرضية الرابعة: تختلف تمثلات المبحوثين فيما يخص مبدأ التعاون مع مصالح الأمن حسب المتغيرات المستقلة.

6- الإطار المفاهيمي:

يعتبر الإطار المفاهيمي بمثابة الخلفية النظرية التي يعتمد عليها الباحث لكونها تشكل أدوات بحثية تحدد مضمون ودلالة الإشكالية في ترابط عناصرها، ومن هذا المنطلق نحاول تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

1- تعريف التمثلات:

أ- لغة:

في لسان العرب عند ابن المنظور التمثل يعني مثل له الشيء أي صورة ، حتى كأنه ينظر إليه وأمثله أي تصوره، ومثل له مثيلان وتمثيل الشيء بالشيء سواء شبهه وحصل مثله، وعلى مثاله ومنه الحديث: رؤية الجنة والنار ممتثلين في قبلة الجوار أي مصورتين ويكون تمثيل الشيء بالشيء تشبيها به.[1]

فالتمثل هو عملية ذهنية تهدف الى استرجاع خبرة سابقة من خلال بناء صورة للموضوع أي تصوره مثاله، ويقال تمثل الشيء له، وفي التنزيل العزيز "فأرسلنا اليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا"[2].

ب- اصطلاحا:

يعرف" أيميل دوركايم" التصورات بأنها "ظواهر تتميز عن باقي الظواهر الطبيعية بسبب ميزاتها الخاصة وبدون شك فان لها أسباب وهي بدورها أسباب إنتاج التصورات لا يكون بسبب بعض الأفكار التي تشغل انتباه الأفراد ولكنها بقايا لحياتنا الماضية، أنها

---

[1] ابن المنظور الأنصاري، **لسان العرب**، دار النوادر، سنة 1988، ص56.

[2] القران الكريم، **سورة مريم**، الاية16

عادات مكتسبة، أحلام مسبقة، ميول تحركنا دون أن نعي وبكلمة واحدة أنها لكل ما يشكل سماتنا الأخلاقية Le caractère moral[1]، ويؤكد "دوركايم" أن التصور المستعاد ترتبط عودته بإعادة التنبيه للمنطقة التي سبق إثارتها، وان الحياة النفسية هي تيار مستمر من التصورات تتداخل فيما بينها.

حيث استخدم "دوركايم" عبارة التصور في الإطار الاجتماعي لإبراز الطابع الخاص للفكر الجماعي مقابل الفكر الفردي. فالتصور الجماعي لا يمكن حصره في الفرد الذي هو أساس الجماعة أي أن التصورات الجماعية هي إحدى الوسائل التي من خلالها تؤكد سيطرة المجتمع على الفرد ومهنا يؤكد على قوة التصور الجماعي على التصور الفردي، أيميل "دوركايم" لان الجماعي يحتويه وبتالي فهو اشمل منه[2]. فالجماعة ليست مجرد حاصل لمجموع الأفراد الذين يكونونها بل كيان مستقل كامل من الأوجه فالتصورات تكون مختلفة وعابرة ويومية عندما تكون فردية، في حيث أنها مستقرة وصلبة ومتماسكة ومتقاسمة عندما تكون جماعية[3]. وان ما يحدث من الأمر هو الذي يعمل على توجيه سلوكنا، ليس هذه الطائفة من الأفكار التي تشغل انتباهنا وإنما كل الرواسب المتروكة في حياتنا السابقة.[4]

وما تترجمه التمثلات الاجتماعية هي تلك الطريقة التي تفكر بها الجماعة في علاقتها بالأشياء والمواضيع التي تتعامل معها، أن "دوركايم" يركز في تحليله على الخاصية الجماعية أكثر من الخاصية المعرفية، فالتمثلات الاجتماعية هي تلك الواجهة المعرفية بين مستولى الفرد(حيث كل فرد يستوعب الحقيقة عن طريق تمثلات ذهنية فردية)،

---

[1] أيميل دوركايم، **علم اجتماع وفلسفة**، ترجمة حسين أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ط1 ، سنة 1966م.

[2] عامر نورة، **التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدرانية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا، جامعة متنوري، قسنطينة، 2005-2006م.

[3] احمد لحلو، مومن بكوش الجموعي، **التصورات الاجتماعية مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الوادي، العدد6 افريل 2014م.

[4] أيميل دوركايم، **علم اجتماع وفلسفة**، مرجع سابق، ص25.

والمستوى الجماعي (collectif) الذي لا يمكن أن يوجد ويعمل إلا عن طريق مواضيع ذهنية على مقاسه وهذا ما عبر عنه "سعدي الحلو" وبالقول الادراكات الفردية (صور) في الضمير الجمعي (الأفكار).[1]

ب- إجرائيا:

هي مجموعة من المعارف والتصورات المتعلقة بموضوع معين، يكتسبها الفرد لرؤيته للعالم المحيط به فتترجم إلى حكم وكذلك إلى أفعال.

2- تعريف المجتمع:

أ- لغة:

المجتمع في اللغة هو مصطلح مشتق من الفعل جمع، وهي عكس كلمة فرق، كما أنها مشتقة على وزن مفتعل، وتعني مكان الاجتماع، والمعنى الذي يقصد بهذه الكلمة هو جماعة من الناس، وهذا رد على من يعتقد أنها كلمة خاطئة ويقول انه ينبغي استخدام كلمة جماعة بدلا منها، ويسمى العلم الذي يعني بدراسة المجتمع من جميع نواحيه بعلم الاجتماع.[2] والمجتمع لغة كما جاء في معجم المعاني الجامع هو عبارة عن فئة من الناس تشكل مجموعة تعتمد على بعضها البعض، يعيشون مع بعضهم، وتربطهم روابط ومصالح مشتركة وتحكمهم عادات وتقاليد وقوانين واحدة.

ب- اصطلاحا:

هو عدد كبير من الأفراد المستقرين الذين تجمعهم روابط اجتماعية ومصالح مشتركة ترافقها أنظمة تهدف إلى ضبط سلوكهم ويكونون تحت رعاية السلطة،[3]والمجتمع هو

---

[1] Saadi Lahlou، Ecole des Hautes Etudes en Séance Sociale(EHESS),France، p: 261995. **penser Manger, les représentation social de l'alimentation psychology**

[2] حسن عبد الرزاق منصور، **بناء الإنسان**، أمواج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002 ص58.

[3] محمد بن علي اليولو الجزولي، **إصلاح المجتمع**، www ,alqutan,org اطلع عليه بتاريخ 11-05-2019م.

مجموعة من الأشخاص الأحياء، وليس مجموعة من الأفكار فحسب، وهؤلاء الأشخاص مكتفون بذاتهم، ومستمرون في البقاء، ويتنوعون بين ذكور وإناث، وقد وصف المجتمع من قبل علماء الاجتماع على انه اكبر جماعة يمكن أن ينتمي إليها الأفراد، وله القدرة على التكيف بذاته وان يكون مكتفيا بحيث يستمر إلى اللانهاية، ويعتبر من الصعب أن ترسم حدود معينة وثابتة لأي مجتمع معين، حيث أن هذه الحدود تتغير وتختلف باختلاف الأحوال، وحسب الغرض المراد من تحديدها.[1]

ج- إجرائيا :

المجتمع هو عدد كبير من الأفراد يعيشون في موقع معين تجمعهم روابط اجتماعية، ومصالح مشتركة، ونظام اجتماعي، ولهم عادات وتقاليد وقيم اجتماعية يلتزمون بها، كما انه نسيج اجتماعي من صنع من صنع الإنسان، ويتكون من مجموعة من النظم والمعايير التي تحدد المعايير الاجتماعية التي تترتب عن أفراد هذا المجتمع، ويعتمد المجتمع على افرده ليبقى متماسكا فمن دون الأفراد تنهار المجتمعات وتنعدم، ويتأثر الفرد بالمجتمع كما يتأثر المجتمع بالفرد.

3- تعريف الأمن:

أ- لغة:

إن الأمن في اللغة نقيضه الخوف، ويعني الاستقرار والاطمئنان والأمن لا يلتقي مع القلق و الفوضى والاضطراب بل إن الأمن شرط لتحقيق الاستقرار ومظهر من مظاهر

[1] محمد شفيق البحث العلمي، **الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية** ، ط 1 الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 1998، ص55 .

سيادة القانون والنظام. ولم يكن مفهوم الأمن في الإسلام مقتصرا على طيبات الحياة الدنيا وإنما تجاوزها إلى حاجات النفس، فالأمن كما نفهمه في عقيدتنا غذاء للروح وللعقل.[1]

ب- اصطلاحا:

من وجهة نظر علماء الاجتماع، هو حاجة أساسية تقع في المرتبة الثانية الحاجة للغذاء على سلم أولويات الحاجات الفردية وهو ضروري لبقاء لفرد وممارسته لنشاطه، والأمن حالة شعورية أو ذهنية تتم بغياب الخوف والقلق والتوتر والأمن الاجتماعي هو محصلة أو مجموعة امن الأفراد وقد يعني الاستقرار.

يقول "ماكنامرا" أن الأمن يعني التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من انه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من انه يحتوي عليه، أن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية فلا مجال للحديث عن الأمن،[2] الأمن هو الحالة التي يكون فيها الإنسان محميا ضد أو بعيدا عن خطر يتهدده أو هو إحساس يتملك الإنسان للتحرر من الخوف،[3] الأمن حالة وليس إحساسا أو شعورا، وما الإحساس أو الشعور إلا انعكاس لتلك الحالة على صحة النفس.[4]

ج- إجرائيا:

الأمن هو شعور الفرد أو الجماعة بالطمأنينة، وإشاعة الثقة والمحبة بينهم، بعدم خيانة الأفراد لبعضهم البعض، والقضاء على الفساد، بإزالة كل ما يهدد استقرارهم

---

[1] عبد الرؤوف مشري، **العنف في المدينة الجديدة** ، مجلة الدراسات العدد السابع، 2015 ص202.

[2] محمد عاطف غيث،**علم الاجتماع الحضري** ، القاهرة ،دار المعرفة الجامعية لنشر 2009، ص 85.

[3] المرجع نفسه، ص 131.

[4] علي بن فايز الجحني، **رؤية الأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف** ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد14.

وعيشهم، وتلبية متطلباتهم الجسدية والنفسية، لضمان قدرتهم على الاستمرار في الحياة بسلام وأمان.

4- تعـريـف الأمـن الحضـري:

إن الأمن الحضري هو مصلحة أمنية قاعدية ميدانية متفرعة عن المديرية العامة للأمن الوطني وتشكل أسفل هيكلها التنظيمي أي الخلية الأولى في التسلسل الهيكلي للمديرية العامة للأمن الوطني يرتبط عضويا بأمن الدائرة في العلاقة الإدارية وبالحي الحضري في علاقته بالمواطن بحكم أنه أقرب نقطة من المجتمعات السكنية الحضرية.[1]

أ- إجرائيا:

الأمن الحضري يعد أداة تقارب بين الشرطة والمجتمع، فبحكم تواجد الأمن الحضري داخل مجمعات سكنية حضرية أو بمحاذاتها وتكفله بحمايـة المواطـن في ذاتـه و ممتلكاته، يجعل من الأمن الحضري مرفقا بقدر ما يكفل المواطن خلال الدور الوقائي الأمني، ثم دوره الردعي في حالة خرق القوانين.

5- تعريف الأسرة:

أ- لغة:

تطلق كلمة الأسرة على الجماعة التي يربطها رابط مشترك، يقال أسره أسرا أي قيده وأخذه أسيرا، ويحمل معنى الأسر في اللغة على التماسك والقوة، وأسرة الرجل، عشيرته ورهطه، لأنه يتقوى بهم، ولفظ الأسرة مأخوذ من كلمة الأسر بمعنى القوة والشدة،

[1] **المدينة والتأطير الأمني بالوسط الحضري**، مقاربة مجالية لمدينة قسنطينة مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستيـر في التهيئـة العمرانيـة.

والأسرة هي الدرع الحصينة، فأعضاء الأسرة الواحدة يشد بعضهم بعضا ويعتبر كل واحد منهم بمثابة الذرع للأخر.[1]

ب-اصطلاحا:

يعرف "لندبرج" الأسرة على أنها النظام الإنساني الأول، ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال للمحافظة على النوع الإنساني.[2]مفهوم إحسان محمد الحسن الأسرة عبارة عن منظمة اجتماعية تتكون من أفراد يرتبطون ببعضهم بروابط اجتماعية وأخلاقية ودموية وروحية، وهذه الروابط هي التي جعلت الروابط البشرية تتميز عن العائلة الحيوانية. [3]تعرف أيضا على أنها وحدة اجتماعية اقتصادية بيولوجية، تتكون من مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقات من الزواج والدم والتبني، ويوجد في إطار من التفاعل عبر سلسلة من المراكز والأدوار، تقوم بتأدية عدد من الوظائف التربوية والاجتماعية والاقتصادية،[4] إلا أن هذه الوظائف تقلصت حسب قدرة الأسرة، نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع، كظهور مؤسسات الدولة التي أخذت بعض الوظائف منها، لكن رغم ذلك فقد بقيت الأسرة المؤسسة الأولى ذات التأثير القوي في تعليم النشء، وإكسابه مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. [5]

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، الطبعة الثانية بيروت، دار الصادرة،سنة2000، ص32.

[2] عاطف غيث، **علم اجتماع النظم**، بيروت، دار المعارف جزء2، سنة 1967، ص60.

[3] إحسان محمد الحسن، **البناء الاجتماعي والطبقية**، دار النشر والطباعة، 1988، ص 66.

[4] علي اسعد وطنه، **علم الاجتماع التربوي**، دمشق، جامعة دمشق للنشر والتوزيع، 1993 ص 88.

[5] إسماعيل قباري، **أسس البناء الاجتماعي**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2006 ص 89.

ج- إجرائيا:

الأسرة هي أول مؤسسة للتنشئة باعتبارها اللبنة الأولى والعملة الأساسية في بناء المجتمع، فإذا كانت هذه اللبنة قوية كان البناء الذي يقوم عليها قويا ومتماسكا، وإذا كانت ضعيفة يسقط هذا البناء فالمجتمع يحتوي على مجموعة من الأسر التي ترتبط مع بعضها، وقوة المجتمع وضعفه تقاس بمدى قوة الأسر وضعفها.

6-مفهوم المواطنة:

ا-لغة:

يرى البعض أن الصيغة اللغوية للمواطنة هي "مفاعلة"، وهي تصريف مفاعله من آلمة وطن، والوطن في قاموس لسان العرب هو محل إقامة، والوطن هو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان ومحله، ويقال وطّن البلد أي أتخذه وطنا، وتوطّن البلد أتخذه وطنا أيضا، وتوطّنت نفسه على الأمر أي حملت عليه وأمن بها.[1]

ب- اصطلاحا:

يتعدى المعنى الاصطلاحي المعاصر للمواطنة المعنى اللغوي، حيث يتسع المعنى إلى الذي يتمتع بالحقوق ويتحمل بالالتزامات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن. ووفقاً لعلم الاجتماع هي علاقة اجتماعية بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي يشكل دولة ومن خلال هذه العلاقة يقوم الطرف الأول المواطن بالولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتحدد أنظمة الحكم القائمة إطار العلاقة بين المواطن والدولة. ووفقا لعلم النفس فالمواطنة هي

[1] ابن المنظور،المرجع السابق، ص40.

الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي تعتبر مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار.[1]

ج- إجرائيا:

هي انتماء الفرد لوطنه وحبه له أرضا وأهلا والسعي لخدمة مصالحه، كما انه شعور نفسي بالانتماء والولاء لعناصر الدولة، أفراد المجتمع وسلطات الدولة و الإقليم.

7-المقربات السوسيولوجية والدراسات السابقة:

تعتبر المقاربة السوسيولوجية خطوة أساسية في البحث العلمي بحيث لا يمكن الانطلاق إلى الميدان بدون تبني إطار نظري يدخل ضمن إحدى النظريات السوسيولوجية، وفي بحثنا هذا سوف نتطرق للنظريات المرتبطة بموضوع الدراسة كالتالي:

7-1 المقاربة الأولى:

أ- نـــظريـــــــة المحيط أو الفـــضاء الآمـــــن:

ظهرت هذه النظرية وتبلورت ثم تدعمت بين الستينات والسبعينات، ومن روادها Oscar Newman.و Jane Jacobs لقد كانت Jacobs صحفية مهتمة بالهندسة المعمارية ثم تخصصت بعلم الإجرام و كتبت أشهر كتبه الذي صدر سنة 194 بعدما عاينت ضاحية Greenwich Village في نيويورك، على الخصوص.

بنت Jacobs نظريتها على نقد النمط المعماري المعاصر، الذي ساد في الخمسينات والستينات و تميز بالأحياء المكـــتـــظة و البنايات السكنية المتكـــــونة متعددت الطوابق، والتي يقطنها العديد من العوائل في العمارة الواحدة، التي تشكل في الحقيقة إضعافا للضبط

[1] صابر أحمد عبد الباقي، **المواطنة حقوق وواجبات،** 2010 م.

الاجتماعي، و تصبح في النهاية مراكز احتمالية للجريمة والجنوح لأنها تـــشمل مجموعة من النـــقائص و الإختلالات ومنها:

- تـــنمي الفردية و جهل الهوية (سكان العمارات لا يعرفون بعضهم بعضا)، مما يؤدي

إلى ضعف التفاعل الاجتماعي.[1]

- ضعف التفاعل الاجتماعي يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي و منه انـــتشار

الإجرام و الجنوح و لتجاوز مثل هذه الاختلالات[2]، دعـــت Jacobs إلى اعتماد سياسة عمرانية تـــقوم على ثلاث أسس هـــي:

أ- الضبط الواضح للحدود بين الفضاءات العمومية، شبه الخاصة و الخاصة.

ب- النظرة أو الإطلالة المباشرة على الشارع، بمعنى أن العمارات يجب أنتوجه نحو الشارع أيضا.

ج- النظرة أو الإطلالة المباشرة على الشارع، بمعنى أن العمارات يجب أن توجه نحو الشارع أيضا.

د-استعمال أو أعمار الشوارع بصورة مستمرة من طرف الناس لرفع مستوى المراقبة أو الحراسة.

هذا و يعد المهندس المعماري Newman من أكبر الباحثين المعاصرين المهتمين بهذه النظرية والمـــــنـــــتجون فيها، إذ بشر بها في كتابه الشهير"Defensible Space "سنة1974 و أقامها على جملة من المبادئ منها:

[1]Jean Pierre, Chartrand. ***La Prévention du Crime par l'Aménagement du Milieu(PCAM) : La Théorie de Jacobs et Newman***. 2002. Téléchargé le 03-09-2008 sur : http://www.gov.on.ca/crimeprev/french/ffactsheet_cpted.html

[2] Op cit p:50

7—1–1 المراقبة الإقليمية: Territorial Contro :

وتقوم على تصميم وتعديل المكان بحيث يمكن لمستعمليه الشرعيين أن يمارسوا فيه التأثير.فعلى أصحاب الممتلكات أن يفصل وأبواب مداخلهم عن المساحات العامة أو المشتركة بمساحات رمزية مثل الربوات أو الأرصفة المرتفـــعة قليلا، بحيث ينشئون مساحة شبه خاصة تفصل بين منازلهم أو شققهم والمساحات العامة،تمكنهم من مراقبة ما يجري بمحاذاة ممتلكاتهم و تمنع المارة من تجاوزها دون مبرر.

7–1–2 مراقبة الدخول (Access Control) :

يقصد به " مراقبة مداخل ومـــخـــارج البنايات أو ضواحي الجوار. و هذا يمكن فعله من خلال تصميم مادية مثل الأسيجة. (Fences) و الممرات (Gates)أو أجهزة تكـــــنـــولـــوجـــية.

7–1–3 المراقبة الطبيعية (Natural Surveillance):

من خلال إنشاء نقاط المراقبة في الأماكن المعرضة للاختراق من قبل المجرمين، لإعطائهم الانطباع بأنه ليس من السهل ارتكابهم لجرائم دون إلقاء القبض عليهم ومعاقبتهم

- **السمعة والصيانة :**

ويقـــصد بذلك نظافة وصيانة الممتلكات في الجوار، الأمر الذي يعطي الانطباع للمجرمين المحتملين بأن المقيم ينفي هذا الوسط يعـــتـــنون بوسطهم ويحرسونه، وأنه ليس بالإمكان ارتكاب الجرائم أو العبث فيه دون عقاب.

وفي دراسة لاحقة حاول المهندس المعماري Newman تعميق نظريته فبلور جملة من المبادئ أهمها:[1]

–كلما زاد علو البنايات وعددها في الحي كلما زاد حجم الجريمة.

–كلما زاد عدد سكان العمارات والشقق زاد حجم الجريمة.

[1]Allen E.L. **Perspectives on Deviance**, Prentice – Hall inc, Englewood,New Jersey, 1981 p 105.

تأثير الخصائص السوسيو اقتصادية لسكان الأحياء على حجم الجريمة، مثـــل الأســـر المفـــككة، أو الأسر ذات الدخل الضعيف. وعليه فإن أية مجهودات للوقاية من الجريمة، و لاسيما الجريمة في الوسط الحضري، لابد أن تنطلق من تحـــسين الوسط العمراني، بتجنب البنايات التي هي أقـــرب إلى المحتـــشدات أو المراقـــد منها إلى بنايات تسكنها عائلات، و تـــشعر بالراحة و الطمأنـــينة في أوساطها. هي السياسة المعروفة ب crime prevention Through Environnemental- Design- CPTEDو التي عرفت كفكرة لأول مرة عندما كتب عالم الإجرام الأمريكي Ray Jeffrey كتابا بذلك العنوان سنة 1971 ويقابل هذه التسمية في اللغة الفرنسية (La Prévention du Crime parl'Aménagement du Milieu –PCAM.[1]

لقد تـــم الاعتماد على نـــظريـــــــة المحيط أو الفـــضاء الآمـــــن على موضوع دراستنا وذلك انطلاقا من أن الأسر الجزائرية تقطن في البنايات المكتظة في المناطق الحضرية باختلاف ثقافتهم واتجاهاتهم الفكرية، فالسياسة العمرانية في الجزائر لا تكترث لهذه الاختلافات ولهذا تجد مختلف الآفات والجرائم تحدث في الأوساط الحضرية وبالتالي تتشكل لدى الأفراد جملة من التغيرات في شعورهم بالأمن على حياتهم وممتلكاتهم.

2-7 المقاربة الثانية:

1-2-7 نـــظريـــــــة أسلوب الحياة:

ظهرت هذه النظرية في أواخر السبعينات و تبلـــورت أكثر في بداية الثمانينات، من روادها "هندلانغ" M.J Hindelang " و " غـــوتـــفـــردسون N. Gottfredson " وغـــاروفـــالو J. Garofalo..

[1]Barbara W. Crime and Penal Policy: Réfections on Fifty Years ، Expérience, George Allen and Uwins Publishers, 1978. P 19.

انطلقت هذه النظرية من الســؤال: لماذا يكون بعض الأشخاص عرضة للجريمة أكثر من غيرهم؟ وكان الجواب هــو: أسلوب حياتهم الذي يشمل طبيعة عملهم و نــشاطاتهم
.(Work and leisure activities)

هذا ويمكن رد احتمالات وقــوع الــفرد ضحية للإجرام والانحراف إلى ثلاث عوامل هي:[1]

- أسلوب الحياة الذي يــتبعه الفرد.
- الأشخاص الذين يخــتلط بهم الفرد.
- الأشخاص الذين يكون الفرد معرضا لهم.

كما حاولت هذه النظرية الربط بين مكانة الشخص الاجتماعية وبالتالي أسلوب حياته من جهة و تعرضه للجرائم والانحرافات من جهة أخرى ذلك أنه" من المعروف أنه كلما ارتــفعت مكانــة الشخص في البناء الاجــتماعي كلما قلت الفرص لأن يكون ضحية للجريمــة، وهــذا يفسر بــناء على الأنشطة الاجتماعية التي يزاولها، والأماكن التي يتردد عليها.[2] ويمكن إضافة فكرة أخرى تفسر لجوء بعض الأشخاص لبعض الأنشطة تــتمثل في ما يعرف بالمكون العقلاني (The Rational Component) ذلك " أن الأدوار الاجتماعية والمكانة الاجتماعية يتفاعلان معا في اتخاذ القرار العقلاني، فمثلا نجد أن الأشخاص الذين يترددون على المقاهي والبارات والأسواق الرخيصة، ويقضون

[1] Brewton, B. and Henry L .T. **Race and Ethnic Relations**, Fourth Edition, Houghton Mifflin Company, Boston, 1978 p 130

[2] الوريكات، عايد عــواد،**نظريات علم الجريمة**، ط1.عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009 ص40.

أوقات طويلة خارج بيوتهم، وفي ساعات الليل، هم أكثر عرضة للجريمة من الأشخاص للذين يحتلون مكانات اجتماعية مرموقة و أنشطتهم الروتينية أقــل.

هذا ويمكن القــول إجمالا أن الفرد في اختياره لأسلوب معين من الحياة ولنفترض أنه اختار أسلوبا، يتضمن درجة كبيرة من المخاطرة، واختار مكانا للعيش في محيط يتميز بمعدلات عالية للجريمة و الانحراف، فإن احتمالات وقوعه ضحية للجريمة ستكون هي الأخرى عالية، أما الفرد الذي يخــتار أسلوب حياة هادئ، و يخــتار مكان سكناه في محيط هادئ، فــسوف يكون احتمال وقوعه ضحية للجريمة ضعيفا وهنا يظهر البعد الوقائي من الإجرام والانحراف. يــبدو أن أصحاب هذه النظرية أرجــعــوا تــفــشي الإجرام و الانحراف إلى الضحايا وليس إلى المجرمين و المنحرفين، ذلك أنهم قاموا بدراسات مستــفيضة على ضحايا الجرائم، وهنا لا بــد من الإشارة إلى ظهور تخصص جديد في علم الإجرام و العلوم الجنائية يعرف بـــ "علم الضحايا"، La) (Victimologieيهتم بتحليل شخصيات الضحايا والظروف المكانية والزمانية التي أحاطت بهم عند تعرضهم للجرائم.

لقد تــم الاعتماد على نظرية أسلوب الحياة في موضوع دراستنا انطلاقا من أن أسلوب الأسر الجزائرية في حماية حياتها وممتلكاتها من التعرض للجريمة تختلف من أسرة إلى أخرى فهناك من يجعل أسلوب حياته تتضمن المخاطرة كان يعيش في أوساط اجتماعية منحرفة تكون عرضة لوقوع الجريمة عليه وبالتالي يكون ضحية جانية على نفسها، وهذا باختلاف درجة وعيهم الفكري، فتصور الفرد في اختيار الأساليب المناسبة في حماية نفسه وممتلكاته تلعب دورا مهما في شعوره بالأمن والاستقرار.

3-2-7 المقاربة الثالثة:

- **نظرية النوافذ المحطمة:**

جاءت هذه النظرية لإرساء قواعد وإشارة إلى تأثير الفوضى والتخريب على المناطق الحضرية متمثلة في الجرائم والسلوكيات العادية للمجتمع.

في دراسة نشرها "جيمس ويلسون" وجورج كلينج" عام 1982م طرحا ملاحظة محتواها إذا قام أحد الأفراد بكسر نافذة إحدى المباني، ولم يتم إصلاح تلك النافذة على وجه السرعة يكون في ذلك مدعاة للآخرين إلى كسر نوافذ أخرى.

وبالتالي تخلق حادثة كسر النوافذ على تلك الشاكلة المتكررة الإحساس بعدم النظام والإحساس بالخوف العام ويعد الإحساس بالخوف وعدم الأمن رسالة للعامة بأنه لا يوجد في المجتمع من يهتم بالجوار وهكذا يجد المجرمون البيئة الاجتماعية التي تؤدي إلى ظاهرة الجريمة على حساب الإهمال واللامبالاة لدى أعضاء المجتمع المحلي.[1]

لا تقتصر النظرية على النوافذ المحطمة بل تشمل أيضا السيارات المهجورة، مراتع القمامة والأركان المظلمة من الطرقات وقد تكون البداية من مشكلات بسيطة نسبيا، لكنها في الواقع دعوات على المزيد من الجرائم الخطيرة.

مبدأ النظرية أن وجود نافذة مكسورة يشجع المارة على كسر المزيد من باب العبث ثم يتجرأ الفاعل فيكسر نوافذ السيارات ثم تتحول إلى اقتحام البيوت وسرقتها.

[1] محمد الأمين البشري محجوب، **الإرهاب وأثره على التنمية الاجتماعية**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص43.

جوهر هذه النظرية مبني على علم النفس البشري الذي يقول أن الإنسان لديه القدرة وحب الانضباط والالتزام بالقوانين والآداب العامة متى توفرت له البيئة المشجعة على ذلك وسرعانا ما ينفك من هذا الالتزام متى رأى الانفلات من حوله.[1]

وفقا لهذه النظرية فانه يجب السيطرة على تفشي الجريمة والفوضى والصرامة في التعامل مع السلوكات الغير سوية مهما صغر حجمها لتفادي المشكلات الكبيرة سواء على المجتمع عموما أو بالتجمعات السكنية على وجه الخصوص.

وهذا لان الجريمة والفوضى مترابطان بشكل غير مباشر والفوضى تزيد من الخوف والفزع أكثر من الجريمة.

وعليه نستنتج من خلال النظرية أنها دعوة لعلاج الجريمة والانحراف والفوضى وهذا بتعاون المجتمع والشرطة إلى الاهتمام بحالات الإخلال بالأمن ي بداياتها وبذل المزيد من الجهد على ضوء اهتمام المجتمع بحالة الأمن ليتنامى الإحساس بالأمن وبالتالي يتضاعف عدد الملتزمين بالقانون والنظام العام.

8- الدراسات السابقة:

تكمن أهمية الدراسات السابقة في توجيه الباحث ومساعدته في تحديد أبعاد الموضوع بهدف الإحاطة بالجوانب المراد البحث فيها، وسوف نتطرق إلى بعض هذه الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا ومحاولة الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها.

[1] عبد الرزاق البوكبة، ثقافة الباروداج 30/01/2019 vue www.djazairess.com

8-1الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى:

دراسة وليام مارك"William Mark" 1999م[1] عن اتجاهات (الإفريقي- الأمريكي) نحو الشرطة وتبحث هذه الدراسة مواقف الأفارقة الأمريكيين اتجاها الشرطة احد أهداف هذا البحث هو وضع مخطط للمواطن الأمريكي ذي الأصل الإفريقي فيما يتعلق للمواقف اتجاه الشرطة وتم اخذ البيانات من الاستقصاءات التي أجريت في الفترة18 يونيو 1987م حتى أكتوبر 1996م وقد قامت الدراسة بقياس العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والمواقف اتجاها الشرطة وبينت الدراسة المتغيرات الظرفية التي تحصل في تقييمها لإفراد والجماعات كما بينت الانحدار المستخدم في النموذج التحليلي لكشف المتغيرات التي لديها القدرة على التنبؤ الأفضل المواقف اتجاها الشرطة.

الدراسة الثانية:

وفي "**نيوزلندا**" اجري كل من وبتي وروج سكي whaiti-Roguski-1998 دراسة لاستكشاف اتجاهات المواطنين الموارين Maor i نحو الشرطة[2]، وذلك على عينة مكونة من (81) مبحوثا من الجنسين من مختلف الأعمار، وقد أعرب المبحوثين من الجنسين عن اتجاهات سلبية قوية نحو الشرطة، نتيجة خبرات سلبية مع رجال الشرطة، كالتباطؤ وسوء المعاملة، بينما كشفت الدراسات السابقة أن الثقة في الشرطة تزداد مع العمر، تبين في تلك الدراسة عدم ثقة المواطنين من مختلف الأعمار، في الشرطة إلى جانب في التردد في التوجه لقسم الشرطة طلبا للمساعدة ورفض تقديم العون لرجال الشرطة، وعدم الثقة

[1]William mark. **African American attitudes toward the police a schema** –based model of determination BH-D . university of nivada Reno 1999.

[2] Whaiti p . & Roguski M) .Maori perceptions of the police (1998 victoria http://www.police.govt.nz/re-sources/1998/maori-perception-of- police pdf.

في معالجة الشرطة لشكاوى المواطنين، والاعتماد على أساليب ذاتية للحماية الشخصية، كالتواجد في جماعات وحمل الأسلحة.

8-2 الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن(دراسة تطبيقية على المجتمع الأردني)

إعداد: العقيد.د.محمد إبراهيم الطراونة.

القسم: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2008م.

- **إشكالية الدراسة:**

تساؤلات الدراسة: ما هي الاتجاهات الايجابية والسلبية للمواطنين نحو رجل الأمن في العالم العربي؟

-هل تختلف الاتجاهات السلبية والإيجابية نحو رجل الأمن في العالم العربي باختلاف خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية؟

-هل تختلف الاتجاهات السلبية والايجابية نحو رجل الأمن في العالم العربي حسب طريقة التعامل مع رجل الأمن من قبل المواطنين؟

- **فرضيات الدراسة:** تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

1- هناك تباينات في اتجاهات المواطنين نحو رجل الأمن العربي حسب المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية للمبحوثين (الجنس، العمر، المستوى التعليمي،الحالة الزواجية).[1]

[1] العقيد.د.محمد إبراهيم الطراونة، **اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن**، دراسة تطبيقي على المجتمع الأردني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2008م.ص40

2- هناك تباينات في اتجاهات المواطنين نحو رجل الأمن العربي حسب المتغيرات الاقتصادية -للمبحوثين (الدخل، المهنة، الحالة العملية).

3-هناك تباينات في اتجاهات المواطنين نحو رجل الأمن العربي حسب طبيعة التعامل فيما بينهم.

- **مجال الدراسة:** تمت الدراسة في مدينة الرياض "الأردن."

- **المجال البشري:** تكون مجتمع الدراسة من المجتمع الأردني كاملا، بكافة فئاته، والمقيمين على أرضه خلال فترة الدراسة.

- **عينة الدراسة:** تم أخض عينة عشوائية من جميع محافظات المملكة، تم سحبها عن طريق دائرة الإحصائيات العامة، وتتكون العينة من (200) شخص من مختلف الفئات العمرية والنوع، حيث بلغ عدد أفراد العينة من الذكور(374) والإناث(226) .[1]

أداة الدراسة: تقوم الدراسة على استخدام الاستبانة أداة ووسيلة جمع البيانات.

- **نتائج الدراسة:**

أظهرت الدراسة في نتائجها المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية والاجتماعية أن هناك اتجاهات ايجابية نحو رجل الأمن من قبل المواطن وقد كان متوسط الاتجاهات نحو رجل الأمن بالنسبة للذكور (3.5) أما بالنسبة للإناث المتوسط كان (2.5) وقد أثبتت النتائج انه لا يوجد فرق معنوي بين متوسطي الاتجاهات نحو رجل الأمن بالاختلاف الجنس.

-بالنسبة للعمر أظهرت الدراسة أن المتوسطات حسب الفئات العمرية مختلفة حيث كانت الفئة العمرية اقل من 20 سنة هي الأعلى في المتوسط 3.7 في حين كانت الفئة العمرية اقل من 50 سنة هي الأقل في المتوسط 3.38 وكان المجموع العام للمتوسطات للفئات

[1] محمد إبراهيم الطراونة، **اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن**، المرجع السابق ص42.

العمرية 3،5 ويلاحظ أن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية عند مستوى معنوية 0,30 .

-أظهرت النتائج أن هناك اختلافا في المتوسطات حسب المستوى التعليمي للاتجاهات نحو رجل الأمن، حيث أن فئة التعليم الثانوي حازت على اعلى قيمة في المتوسط، (3,62), في حين أن فئة الدكتوراه حازت على الأقل قيمة 3,38) في المتوسط, وقد أظهرت الدراسة انه لايوجد فروق معنوية بين المتوسطات لين المستوى التعليمي، وذلك عند مستوى تعليمية عند اقل 0,50). [1]

الدراسة الثانية:أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، (دراسة تحليلية لمدينة نابلس، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير).

- **إعداد:**محمد توفيق محمد " الحاج حسن **"السنة**2007**.**

- **القسم:**قســـم التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية نابلس،فلسطين.

- **إشكالية الدراسة:** اهتمت الدراسة بمحاولة التعرف على أنماط ثم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية منها الجرائـــم في المدن الفلسطينية، وكذلك دراسة أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من هذه الجرائم بالإضافة إلى دراسة وتحليل واقع الجريمة في الضفة الغربية بالاعتماد على الأجهزة الأمنية المعنية.

-**تساؤلات الدراسة:** ما درجة شعور المواطنين بالأمن في مدينة نابلس؟

-**فرضيات الدراسة:**

- درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس تعزل لمتغير العمر.

[1] محمد إبراهيم الطراونة، **اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن،** المرجع السابقص43.

- درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس تعزل لمتغير الجنس.

- درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس تعزل لمتغير المستوى التعليمي.

- درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس تعزل لمتغير الحالة الاجتماعية.

- درجة شعور الناس بالأمن في مدينة نابلس تعزل لمتغير المهنة.

- **مجال الدراسة :**تمت الدراسة في مدينة نابلس بفلسطين وشملت كل أحيائها.

المجال البشري: تكون مجتمع الدراسة من جميع سكان مدينة نابلس وقد بلغ عدد هؤلاء (1016).

العينة :تـــم اختيار العينة بطريقة عشوائية توزعت عينة الدراسة حسب عدة متغيرات أهمها**:** الجنس، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية وحسب منطقة السكن[1].

- **أدوات الدراسة :**أستخدم خلالها استمارة جمع البيانات عن طريق المقابلة.

- **نتائج الدراسة :**توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يلعب العامل الأمني الدور الرئيسي والهام في عملية عدم الاستقرار الأمني.

- ساهمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ازدياد وارتفاع معدلات الجريمة وخصوصا جرائـــم السرقة، القتل، مما خلق شعورا بعدم ــ الأمان على النفس والمال.

- يزداد الشعور بعدم الأمن كالأمان لافتقار الناس لرؤية مستقبلية لتحسين الأوضاع الأمنية.

[1] محمد توفيق محمد " الحاج حسن،**أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة** في المدن الفلسطينية، دراسة تحليلية لمدينة نابلس، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قســم التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية نابلس،فلسطين،2007م.

– مساهمة البيئة الداخلية لمدينة نابلس وطبيعة العمران والحياة الاقتصادية في ارتفاع معدلات الإجرام وخصوصا المناطق الفقيرة كالتي تمتاز بالكثافة السكانية وازدحام بيوتها.[1]

8-3- الدراسات الجزائرية:

عنوان الدراسة:

دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة و الانحراف (دراسة نظرية لبناء نموذج للشرطة الجوارية في الجزائر).

الدرجة العلمية: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الجريمة والانحراف.

إعداد: عبد العزيز ديلمي.

القسم: كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجزائر2013م.

- **إشكالية الدراسة:** الجريمة و الانحراف كما سبق الذكر ظاهرتان لا يخلو منهما أي مجتمع، غير أن الشيء المؤكد هو أن الجرائم المكتشفة أقل بكثير من تلك المرتكبة فعلا، و الانحرافات الخفية أكثر من تلك الظاهرة فعلا، لذا فإن قياس حجم الجريمة والانحراف الحقيقي أو الواقعيréel يكون بقياس حجم الجريمة والانحراف الظاهرApparent أي الذي تفصح عنه مختلف

[1] إدريس الكتاني، **الآثار السلبية لمشاهد العنف والإجرام في التلفزيون والسينما على سلوك الطفل**، المجلة الأمنية الدراسات الأمنية، المجلد 3،العدد 2،ديسمبر سنة 1989 ،ص 12.

الإحصاءات الرسمية[1]و كذا حجم الجريمة والانحراف الخفيCaché الذي تكشف عنه البحوث الاستقصائية الميدانية حول ضحايا الجريمة فيكون الحجم (Les Enquêtes de Victimisation ou de Victimation) بكثير، و لأجل كل ذلك كان من الضروري التصدي للجريمة و الانحراف بمختلف الطرق و الوسائل هذا و لعل أهم الطرق المنتهجة في التصدي للجريمة و مواجهة الانحراف، طريقة المكافحة التي تقوم على تعقب المجرمين والمنحرفين من طرف رجال الأمن و تقديمهم للقضاء بهدف معاقبتهم أو اتخاذ تدابير احترازية ضدهم.

- تساؤلات الدراسة:

انطلاقا من السؤال المحوري التالي:

-ماهو الدور الذي يمكن أن تضطلع به الشرطة المجتمعية للوقاية من الجريمة والانحراف؟

- ومن أجل إلقاء مزيد من الضوء على الجوانب المتعلقة بالسؤال المحوري تحاول هذه الدراسة الإجابة، عبر عدة فصول، عن التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هي أهم الاتجاهات المفسرة لظاهرة الجريمة و الانحراف ؟

-ما هي أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة و الانحراف؟

-ما هي أهم التجارب التطبيقية للوقاية من الجريمة و الانحراف في العالم ؟

-كيف نشأت الشرطة التقليدية و ما هي أهم وظائفها و أنظمتها ؟

[1] عبد العزيز ديلمي، **دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة و الانحراف**، دراسة نظرية لبناء نموذج للشرطة الجوارية في الجزائر،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الجريمة و الانحراف،جامعة الجزائر2، 2013م.

-ما هي دواعي ظهور نمط الشرطة المجتمعية ؟

-**مجال الدراسة:** تمت الدراسة في جامعة الجزائر2

-**منهج الدراســة:** وقع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يحاول الباحث من خلاله رصد و تحليل مختلف الأدبــيات المتعلقة بمنظور الوقاية من الجريمة و الانحراف من جهة و أسلوب الشرطة المجتمعية من جهة أخرى، كما يحاول رصد و تحليل مهام الشرطة المجتمعية لأجل الوقوف على الدور الذي يمكن أن تــضطلع به تحديدا للوقاية من الجريمة و الانحراف، في إطار سياسة الوقاية الشاملة أوالموقــفية، و كل ذلك بهدف الإحاطة بالتراث النظري و التجارب الميدانية الدولية والإقليمية لأجل بلورة مقاربة شاملة تمكن من بناء نموذج للشرطة الجوارية في الجزائر.

- **مصادر الدراسة:**

تعتبر هذه الدراسة دراسة نظرية تحليلية، لذلك فإن مصادرها تـــــتمثل في كل الأدبــيات المتعلقة بالشرطة، و الشرطة المجتمعــيــة، و كذا كل الأدبــيات المتعلقة بالمنــظــور الوقائي من الجريمة والانحراف[1]، سواء كانت دراسات، أو بحوث، أو مقــالات علمية، أو رسائل و أطروحات جامعية، أو تـــقاريـــــر دولية أو إقــلــيمــية، أو خطط أمنية، أو إحصائيات، و نصوص قانونية، تشريعية وتنظيمية.

[1] دور ى عبد العزيز ديلمي، **دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة و الانحراف**، دراسة نظرية لبناء نموذج للشرطة الجوارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الجريمة و الانحراف،2013م.

8-4-تقييم الدراسات السابقة:

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة التي تـــم الاعتماد عليها أن معظمها درست اتجاهات المواطنين نحو الشرطة ،ودور الشرطة في حمايتهم من الجريمة، بالإضافة إلى تحليل وقائع الجرائم بالاعتماد على الأجهزة الأمنية. كما أفادتنا هذه الدراسات لشكل كبير في معالجة الموضوع وساعدتنا في البحث عن وقائع تمثلات المجتمع للأمن، ودرجة شعور المواطن بالأمن في موطنه داخل المجتمع الجزائري الخاص بموضوع دراستنا.

فهذه الدراسات بصفة عامة قد ساهمت وتساهم في إبراز أهمية الموضوع خاصة فيما يتعلق بالآثار المتعلقة بالظاهرة المدروسة ومن هنا نسعى بدراستنا لإبراز أهمية الموضوع.

9- **منهجية الدراسة:** يعرف المنهج بأنه عبارة عن مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه، وبالتالي فالمنهج ضروري للبحث، وهو الذي ينير الطريق ويساعد الباحث في ضبط أبعاد ومساعي البحث.[1]

وتختلف المناهج العلمية باختلاف المواضيع المدروسة، وهذا ما يفسر العدد الكبير من المناهج التي تتوفر عليها العلوم الاجتماعية وبما أن هذه الدراسة تهدف إلى محاولة الكشف عن التصورات الاجتماعية الراسخة في أذهان الأسر حول الأمن في المنطقة الحضرية.

[1] رشيد زرواني، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، عمان ، دار النشر وتوزيع ،2002، ص119.

9-1 المنهج المستخدم:

من المهم أن نميز في العلوم الإنسانية والاجتماعية بين المناهج التي تهدف إلى قياس الظواهر وتلك التي تسمح بأخذ المعطيات الكيفية التي لا يمكن قياسها وعدها. لهذا تتطلب المناهج الكمية مجموعة من الإجراءات المختلفة.

إن المناهج الكمية تهدف في الأساس إلى قياس ظاهرة موضوع الدراسة. وقد تكون هذه القياسات من الطراز الترتيبي (ordinales) مثل: أكثر من أو اقل من أو عددية باستعمال الحاسوب. إن الكثير من البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية تستعمل القياس، كذلك الأمر حينما يتم استعمال مؤشرات، النسب، المتوسطات، أو الأدوات، التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة. أننا نتبع المناهج الكمية أثناء محاولة معرفتنا مثل تطور أسعار الاستهلاك منذ عشر سنوات، نية التصويت في الانتخابات القادمة، الارتباط بين درجة التحضر ونسبة المواليد. [1]

والمنهج الوصفي الذي يعني بتقديم وصف علمي للظاهرة المدروسة مع التحليل المرتكز على الموضوعية والمنطق العلمي والاجتماعي حتى يتحقق الوصف العلمي الذي يشخص الظاهرة ويقف على أبعادها وأسبابها ونشأتها وتفاعلاتها داخل النسق المجتمعي الكلي وهذا و ستعتمد الدراسة على المنهج في الدراسة الميدانية حيث سننتقل من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي، لان الطريقة الاستقرائية تقوم على دراسة عينة تكون ممثلة للمجتمع الأصلي،[2] ثم تعميم هذه النتائج على مستوى الدراسة ككل.

[1] عبد الغاني عماد، **منهجية البحث في علم الاجتماع**، ط1، عمان، دار الشروق للنشر، 1997، ص 50.

[2] شفيق محمد، **الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، الإسكندرية، الكتب الجامعي الحديث، 1998 م، ص 35.

فبتالي تندرج دراستنا هذه ضمن الدراسات الكمية كمنهج أساسي، ففي ما يخص جمع المعطيات عن طريق الاستمارة اعتمدنا على 70 مبحوث. كما اعتمدنا على المنهج الكمي للحصول على المعلومات الكمية، واستعملنا الأدوات التالية:(التكرار، النسب المئوية، واستخراج جداول مركبة. وقمنا بوصف الظاهرة وتحليلها استنادا للفرضية المطروحة.

9-2 الأدوات المنهجية المستعملة في الدراسة:

أ- الملاحظة:

ملاحظة أهمية كبيرة في البحوث الاجتماعية، فهي تسمح بجمع البيانات حول موضوع الدراسة مباشرة من الميدان، عن طريق مشاهدة الممارسات والعلاقات الاجتماعية اليومية، حيث تم اعتماد أسلوب الملاحظة بالمشاركة كون احد الباحثين يقطن بمدينة خميس مليانة "مكان الدراسة" وبإمكانه الاحتكاك والتواصل مع مجتمع البحث دون التأثير عليه، عن طريقة أثارة النقاش والحوار حول كل ما يتعلق بالأمن في الوسط الحضري، ومن ثم تسجيل الأقوال وردود الأفعال للوصول إلى تكوين صورة واضحة لتمثلات الأفراد حول الموضوع من اجل الوصول إلى تحليل عميق وتفسير أكثر دقة يخدم أهداف البحث. كما أن معرفة احد الباحثين الجيدة بالمجتمع الأصلي للدراسة ستساعده في هذا النوع من البحوث.

ففي دراستنا أغلبية الاستمارات (50 استمارة) قد تم ملئها عن طريق المقابلة، أما الباقي (20 استمارة) تم توزيعها بعد الشرح الدقيق للأسئلة والمحتوى المتضمن.

ب-الاستبيان:

يعرف الاستبيان على أنه تقنية مباشرة للمتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد، وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة ذلك لان صيغ الإجابات تحدد مسبقا هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضة وإقامة مقارنات رقمية.[1]وتعتبر الاستمارة من أكثر الأدوات استعمالا وشيوعا في عملية جمع البيانات، وذلك بالنظر إلى الأهداف التي تحققها، من اختصار للوقت والجهد والتكلفة وإمكانية توزيعها على اكبر عدد من الأشخاص.

وتعد الاستمارة في الوقت الراهن التقنية الأكثر استعمالا في دراسة التمثلات، وترجع فعاليتها إلى الأسباب التالية:

- الاستمارة تسمح بإدخال الجوانب الكمية ذات الأهمية في الجانب الاجتماعي للتمثل.
- تطور طرق التحليل الكمي للمعطيات تقوي المكانة المفضلة للاستمارة.
- الشكل الموحد للاستمارة وسلوك الباحث الموحد (وحدة الكلام والألفاظ)يزيد من احتمال الخضوع المبحوثين لنفس الظروف.
- بالإضافة إلى أن الاستمارة كأداة جمع البيانات تمكننا من معالجة الأبعاد المعرفية والاجتماعية للتمثلات الاجتماعية. [2]

9-3 العينة وكيفية اختيارها:

لم تعد البحوث الميدانية المعاصرة تعتمد على طريقة المسح الشامل، بل أصبحت تعتمد على عينات مختارة من مجتمع البحث، والبحث أو التحقيق الاجتماعي من خلال

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر،ط2،الجزائر،2006 ص 96.

[2] موريس أنجرس ،المرجع السابق، ص 100.

العينة أصبح من أهم التقنيات المستعملة في معرفة الواقع الاجتماعي واستعمالها الشائع في علم الاجتماع وعلم السكان، وهي تهدف إلى الحصول على معلومات عن طريق تمثيل الكل بالجزء وهي تؤدي إلى إظهار المعطيات يمكن استغلالها وتكميمها مباشرة.[1] لقد اعتمدنا في دراستنا على أسلوب العينة لجمع البيانات ألازمة للدراسة الميدانية بحكم أن مجتمع البحث هم سكان منطقة حضرية ،كما أننا تطرقنا لاستخدام العينة العرضية اعتمادا على بعض المعايير أهمها:

- أن يكونوا المبحوثين يقطنونا في الوسط الحضري بمدينة "خميس مليانة ".
- أن يكونوا المبحوثين من رجال ونساء ربات وأرباب اَسر أي حسب الجنس.
- محاولة توزيع المبحوثين من اجل الحصول على مستويات تعليمية ومهن مختلفة.

9-4 مجالات الدراسة وصعوباتها:

- **مجالات الدراسة:**

والمراد بمجالات الدراسة أن لكل دراسة ميدانية ظاهرة لابد من توفر مكان إجراء الدراسة، كما لها حيز زماني يحدد من خلاله الفترة التي تمت فيها الدراسة، ومجال بشري يمثل عينة البحث التي أجريت عليها الدراسة.

1- **المجال البشري:** هو مجموعة من الأفراد الذين اخترناهم كعينة في مجال البحث من مدينة خميس مليانة، ومررت لهم الاستمارة من اجل اخذ أجوبتهم، وهذه المجموعة مكونة من 70 فرد، وتم اختيار العينة بناءا على المتغيرات السابق ذكرها في العينة.

المجال المكاني:

هو المكان أو المنطقة التي تقيم فيه عينة دراستنا، أجريت الدراسة داخل تراب ولاية "عين الدفلى" بمدينة خميس مليانة التي كان يطلق عليها اسم "افروفيل" وهو الاسم الذي

[1] عماد عبد الغني،**منهجية البحث في علم الاجتماع**،ط1، بيروت ،دار الطليعة للنشر والتوزيع،2007،ص54.

أطلقه الفرنسيون عليها خلال فترة سيطرتهم عليها، وتوجد على بعد 114 كيلومترا من الجزء الغربي من الجزائر العاصمة، وتصل مساحتها الإجمالية 58 كيلومترا مربعا، ولها العديد من الحدود المحلية حيث تحدها من الجزء الجنوبي جبال الونشريس، ومن الجزء الشمالي جبال الظهرة، ومن الجزء الغربي مدينة شلف، ومن الجزء الشرقي مدينة المدية.

وقد تمت هذه الدراسة في منطقة خميس مليانة باعتبارها منطقة حضرية على غيرها من بلديات الولاية المجاورة، وقد أخذنا عينة مكونة من 70 فرد من مختلف أحياء المدينة.

المجال الزماني:

ويقصد به الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة في معالجة الموضوع وجمع المعطيات الأزمة له وتمتد القراءات الأولى حول الموضوع إلى غاية البدء في معالجة الجانب الميدان، وبهذا فقد انطلقت منذ شهر ديسمبر 2018 باعتماد خطة أولية للإطلاع على أدبيات الدراسة وجمع المعلومات النظرية من خلال قراءة الكتب والمجلات التي لها صلة بموضوع البحث وشبكة الانترنت وقراءة بعض رسائل الماجستير والدكتوراه حول موضوع الدراسة، ثم من خلالها تحديد الإشكالية والفرضيات والفصول النظرية وكان ذلك من بداية شهر فيفري إلى نهاية شهر فريل وأخيرا المرحلة التطبيقية وهي مرحلة النزول إلى الميدان، ، حيث تم فيه توزيع الاستمارات واستغرقت 25 يوم ثم عمدنا إلى تفريغ المعلومات الواردة فيها وبناء الجداول لقراءتها وتحليلها والتعليق على النسب المئوية، ومنها الوصول إلى الاستنتاجات العامة للفرضيات، امتدت هذه الفترة من 1 جوان الى غاية 20 جوان 2019م.

- **صعوبات الدراسة:**

من الطبيعي أن يواجه أي بحث بعض الصعوبات خلال عملية جمع المادة العلمية الخاصة بموضوع بحثه ومن الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة في مراحل انجاز البحث من بينها:

- ضيق الوقت.

- صعوبة اختيار الموضوع.

- عدم فهم الأسئلة رغم طرحها باللغة العامية.
- خوف بعض المبحوثين وترددهم نظرا لعدم تعودهم على هذه البحوث ومن جهة أخرى حساسية الموضوع لأنه متعلق بالجانب الأمني.

الفصل الثاني

التمثلات الاجتماعية

صورة من التقاط الباحثتين

تمهيد:

من منا لا يتمثل العالم الذي يحيط به في شكل صورة ذهنية؟ ، العقل البشري كون عملاق مسكون بشتى انواع الصور والادراكات، نتمثلها في اذهاننا كلما اردنا التحاور مع الاخر وفهم أنفسنا، تمكننا هذه الادراكات من التكيف مع بيئتنا الاجتماعية وفك رموزها وتعقيداتها باقل جهد عقلي وفي فترة زمنية وجيزة .

لقد عرفت الدراسات التي تهتم بالتمثلات الاجتماعية اهتماما متزايدا، من اجل توضيح الدور الهام الذي تلعبه هذه التمثلات في العلوم الانسانية والاجتماعية. وتتناول هذا الفصل موضوع التمثلات الاجتماعية باعتبارها: مجموعة منظمة من المعارف المبنية حول موضوع معين والمتقاسمة اجتماعيا، من اجل فهم وتفسير العالم المحيط بنا، والتي تعمل على اعادة بناء الواقع المشترك الخاص بجماعة اجتماعه معينة بحيث يعيد الفرد من خلالها بناء الواقع ويمنحه دلالة ومعنى خاص. ويعتمد ذلك في جانب كبير منه على مكتسبات الفرد من مجموع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة داخل النسق المجتمعي والتي تعمل كموجه لممارسات والسلوكات اليومية للفرد في تفاعله مع الدولة ومؤسساتها من جهة ، وباقي افراد مؤسساتها من جهة ثانية.

وسنحاول في هذا الفصل معالجة موضوع التمثلات الاجتماعية من خلال ابراز الأهمية العلمية والعملية وتوضيح المراحل التاريخية التي مرت بها التمثلات الاجتماعية مع تحديد مفهومها خصائصها وابعادها ووظائفها ومميزاتها وسيرورة عملها.

1- الأهمية العلمية للتمثلات الاجتماعية :

اصبحت نظرية التمثلات الاجتماعية منذ ان تناولها "**سارج موسكوفيتشي**" سنة 1961، من خلال مؤلفه: التحليل النفسي، صورته وجمهوره اطار مرجعي للعديد من

الباحثين في العلوم الاجتماعية، فبذل مجهوداته ظهرت فيما بعد اسهامات مختلفة سمحت بتدقيق الفهم حول مفهوم التمثلات الاجتماعية.

فالتمثل هو عبارة عن هيكل معرفي (ذهني) يجمع مكونات مختلفة، مخزنة في الذاكرة ومرتبطة بموضوع معين فهو عبارة مشكلة ومقسمة اجتماعيا: تهدف الى تكوين حقيقة مشتركة بالنسبة لجماعة اجتماعية معينة.[1]

فالكثير من الأفراد يخلقون ثم يتبنون نفس التمثل حول موضوع معين لترجمة واستباق الاحداث التي تقع في المحيط الخارجي، من اجل التعامل معها بما يرونه مناسب، فالتمثل هو عبارة عن بناء سوسيومعرفي Sociocognitive تعكس مكانة الافراد داخل المجتمع كذا تجاربهم الخاصة، فالتمثلات الاجتماعية هي عبارة عن انعكاس للفكر الاجتماعي السائد، الذي يقابله الفكر المنطقي والعلمي logico Sciontifique الذي يتميز بالفرضية والتجربة والاستنتاج المرجع فكل معرفة ذات طابع عام ومشترك Sens commune تصبح احد مكونات التمثل الاجتماعي ولا تقبل على انها معرفة موضوعية.

فالتمثلات الاجتماعية تكون دائما متناسقة ومشتركة بين افراد الجماعة بنفس الكيفية التي يتقاسمون بها لغتهم، ولها وظيفة الحفاظ على الروابط بين افراد الجماعة الواحدة، وتحضرهم من اجل التفكير والتصرف بطريقة موحدة، لضمان استمرارية هذه التمثلات عبر الاجيال فتضفي على الافراد ملامح مشتركة.[2]

[1]Le monaco G. Lheureux**F. Représentation scociale :thèorie du noyau centralet methoded'ètude** : revue électronique de psychologie sociale : N°=1 ,2007, P :56:

[2]Serge Moscovici**,desreprisentation collectives auxreprèsentation sociale :èlèments pourune hiistoire**, Dans D .jodeletreprèsentatoins sociale chap2 èdition ,Fance ,P :64

وتعتبر التمثلات او التصورات الاجتماعية من بين المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف علماء النفس وعلماء الاجتماع على حد سواء لأنها تمثل شكل من اشكال المعرفة الاجتماعية ذات معنى العام والمشترك بين افراد المجتمع الواحد.

فالتمثلات تبنى اجتماعيا ويتم تقاسمها اجتماعيا فهي طريقة تفكير، وأسلوب لترجمة التجارب اليومية، وهذا يعني ان التصورات الاجتماعية (التمثلات) ليست فقط مايدور في ذهن الفرد من افكار حالية، بل هي جملة ما اكتسبه هذا الفرد من خبرات الماضي والأفكار المترسخة في الذهن، وهي تضم كل القيم والأفكار والمعتقدات الخاصة بالفرد والمرتبطة بمحيطه ، ولقد تم تناول هذا المفهوم من طرف الباحثين من نواحي مختلفة، وأعطيت له معاني كثيرة نذكر منهم:

تعتبر **دينيز جودلي** التمثل الاجتماعي بأنه:" شكل من المعرفة المبنية والمتقاسمة اجتماعيا، تهدف الى اشياء عملية تساهم في بناء الواقع المشترك الخاص بجماعة اجتماعية معينة، وتعرف عادة"بالحس المشترك" او المعرفة الساذجة والطبيعية ،فهي تختلف عن المعرفة العلمية.[1]

فالتمثل يكون دوما مطبوع بالمعارف العلمية والقيم المتقاسمة المنتجة خلال التفاعلات وتفر اطر للتحليل وترجمة الحقائق اللامتعددة.[2]

وعلى الرغم من وصفها بالمعرفة الطبيعية غير انها جديرة بالدراسة والمعرفة بسبب اهميتها الكبيرة في الحياة الاجتماعية، من خلال ما تقدمه من توضيحات حول الظواهر المعرفية وتفاعلاتها الاجتماعية، كما انها نظام يترجم علاقتنا بالعالم الخارجي، تنظم وتوجه القنوات والاتصالات الاجتماعية كما تتدخل في ظواهر مختلفة كانتشار ومحاكاة

[1]Denise jodelet , les rèprèsentationsociales PUF,Editio,France,1991
[2]Monique lebrun, les reprèsentationsssociale :Desmèthodes de recherche aux problèmes de sociètè,lesèditions logiques,France,2001,P :11

المعارف المجتمعية والتطور الفردي والجماعي وتعريف الهوية الشخصية والمجتمعية. فهي معرفة عامية تساهم في التحكم في تصرفاتنا وسلوكياتنا.

كما ان موضوع التمثلات حسب "**جودلي**": يمكن ان يكون شخصا، كما يمكن ان يكون شيئا، او حادثا ماديا او نفسيا او اجتماعيا، او ظاهرة طبيعية الفكرة او نظرية، كما يمكن ان يكون واقعيا او خياليا ولكنه دائما مكتسب.

وبهذا نجد "جودلي" توضح ان الفرد يبني علاقة بينه وبين الشيء متصور بتمثله فكريا، فيراه رغم غيابه، فالتصور هو تلك الرمزية الذهنية المحتفظ بها، والتي تمثل الشيء المتصور، فهي تصف، تفسر، تقرر وتورد طريقة عمل لترجمة الواقع والتحكم في البيئة، فهي اذن تصور ذهني للشيء والتي تعيد تركيبه رمزيا فالتصورات لاجتماعية هي حالة نسية داخلية تتمثل في بناء معرفي نشيط للمحيط ناتجة عن عوامل شخصية واجتماعية.[1]

ينظر "**ابريك**" الى التمثلات الاجتماعية كنتاج سيرورة نشاط عقلي يعيد من خلاله الفرد او الجماعة بناء الواقع، ويمنحه دلالة ومعنى خاصا، فهي موجهة لسلوكيات والعلاقات الاجتماعية فهي رؤية عملية مستمرة في بناء واقع مشترك لجماعة اجتماعية.

فالتمثل وقبل كل شيء هو تصور مبني ذهنيا حول شيء ما، والمسمى بالموضوع فهو يستوعب كمجموعة من المعلومات والمعتقدات والآراء والمواقف حول موضوع معين وبالنسبة لا بريك التمثل هو هيئة منظمة و مهيكلة من العناصر فان تحليل التصور وفهم عمله يستلزم عمل مزدوج: الاول خاص بهيكلة التصور والثاني يهتم بالمحتوى. [2]

[1]arabic JC pratique socia**les et** reprèsentation , UPF,paris,1994,P :13
[2]Gist, Nancy E. **Drug Abuse Resistance Education (DARE) : Bureau of Justice Assistance FactSheet.** Washington DC : US Department of Justice. September 1995.

يعطي "**رينيه**" قراءة نفسية تحليلية للتمثيلات، معتمدة في ذلك على نظريات "**فرويد**" حيث يقول: "تمثل الشيء مشتق من الادراك البصري للشيء، كما انه يرى ان التصور هو بناء عقلي يعتمد في جانب كبير منه على مكتسبات الفرد من مجموع القيم الاخلاقية والتفاعلات الاجتماعية فهو يختلف عن تصورات غيره ويستخدمه في علاقاته وتفاعله مع المحيط الذي يعيش فيه.

"**كايس**" يجمع كل عناصر التصورات في جانبها الفردي والاجتماعي، حيث اعتبر التمثل كنشاط عقلي لبناء الواقع عن طريق مزج نظام نفسي فرددي ونظام اجتماعي يعيش فيه الفرد.

2- لمحة تاريخية حول مفهوم التمثلات الاجتماعية:

يعتبر مفهوم التمثل مفهوما قديما، حيث كان ولمدة طويلة يشير الى النشاط العقلي الذي يستحضر العقل من خلاله موضوعا او حدثا غائبا في الحال ،وهذا بوسطة استحضار ذهني لصورة تعكس الواقع الخارجي. وقد استعمل من طرف الفيلسوف "**ايمانيو لكانط**" (1724/1804) حيث قال: مواضيع معرفتنا ماهي الا تصورات.

ولكنه كمفهوم اجرائي يعتبر حديثا نسبيا ،حيث يعتبر "**ايميل دوركايم**" (1917/1958) اول من استعمل وعرف مفهوم التمثلات الاجتماعية حيث قارنة بين التصورات الجماعية والتصورات الفردية في مقال له نشر في مجلة الجمعية الفرنسية للفلسفة بعنوان "الميتافيزيقا والأخلاق سنة 1898: حيث اعتبر ففيه ان التصورات الاجتماعية موضوع مستقل عن التصورات الفردية وأكد على خصوصية التفكير الجماعي بالنسبة للتفكير الفردي ، فكما ان للتصورات الفردية خصائص تميزها حيث لا يمكن اختصارها في عملية فيزيائية – كيميائية يقوم بها المخ: كذلك فانه لا يمكن اختصار التصورات الجماعية واعتبارها م مجرد مجموع تصورات الافراد الذين يشكلون ذلك

المجتمع حيث يقول: "ان معرفتنا لا تمر بهذه المشاعر الفردية ولا تعطينا مفتاح التصورات الجماعية،[1] ولكن بعد "دوركايم" دخل مصطلح التمثلات الجماعية في حالة الركود لمدة تجاوزت نصف قرن،[2] وظل مفهوم التصورات الجماعية يشير الى الأساطير والطقوس ولم يعد من الممكن تمييز التصورات عن الذهنيات والاديولوجيا. وبعد فترة من عدم الاستعمال بسبب هيمنة الدراسة السلوكية.[3] حيث لم يكن يهتم إلا بالسلوكات الظاهرة للأفراد مثل الاستجابات الحركية والسلوكية، اما النشاطات الذهنية والمعرفية بقيت بعيدة عن كل الاهتمام .

بعد مرحلة الكمون التي عرفها المفهوم، ظهر من جديد سنة 1950 من خلال دراسة سارج موسكوفيتشي للتمثلات الاجتماعية لموضوع التحليل النفسي عوض التمثلات الاجتماعية فان عودت مفهوم التصور الاجتماعي للظهور على يد "سارج موسكوفيتشي" الذي درس تصورات الجماعات المختلفة، ونشر نتائج دراسته في كتابه "التحليل النفسي صورته وجمهوره" سنة 1961 م، واظهر في دراسته ان تمثلات المجتمع الفرنسي للتحليل النفسي اصبح الية ووظيفة في صياغة وتوجيه السلوكيات ." وان دراسة التمثلات الاجتماعية تدفعنا الى خوض غمار الصراعات الثقافية والممارسات المهمة،[4] حيث حاول في دراسته فهم الكيفية التي تنتشر بها نظرية علمية لدى الجمهور وما هي التغيرات التي تطرا عليها بعد مرور نصف قرن من الزمن، مع الاشارة انه لا يوجد تصور واحد

[1]" ايميل دوركايم :**علم اجتماع وفلسفة**:ترجمة حسين انيس: مكتبة الانجلو المصرية :مصر:ط1 ،1966

[2]Jean-ClaudAbric,les, reprèsentations sociales in،Denise jodelet,OP-CIT P :220

[3] psychologies Serge,isocial,librairieslarousse ;1972,P :428

[4]." Moscovici, ,desrèprèsentationsollectives aux reprèsentationssociales,dans,jodelet ;les reprèsentationssociales,paris 1989 p 88

للتحليل النفسي بل تصورات وهي تختلف في محتواها ومستوى بناءها وتوجهها العام نحو التحليل النفسي ،كم تختلف ايضا حسب الانتماء الاجتماعي.[1]

(وتوصلت دراسته الى فكرة ان النظرية العلمية الجديدة انتشرت في الثقافة الفرنسية وتكرست مع الاحداث اليومية وقد غيرت من نظرة افراد المجتمع الى ذواتهم وكينوناتهم والى المحيط الذين يعيشون فيه. من خلال دراسة جمع فيها كل ماهو نظري وتطبيقي حيث قام بتحليل مقابلات واستبيانات وزعت على 2265 شخص الى جانب تحليله 1640 مقالا انتقاه من 230 جريدة ومجلة في الفترة الزمنية الممتدة في جانفي 1952 وجويلية1956،اعطى سارج موسكوفيشي جسدا (Un corps) لمفهوم التحليل النفسي بتوظيفه لوسائل منهجية جعلت دراسة التمثلات بما يعرفها "سعدي لحلو" بالمسافة النسبية La Distance Relativiste مقارنة بالبحث في العلوم الدقيقة التي تعتبر نفسها الوحيدة التي تستطيع ان تضبط وتتنبأ بالواقع. [2]

هذا ما جعل "**سعدي الحلو**" يرى ان سارج موسكوفيتشي هو اول من اقتحم التمثلات في الواقع الاجتماعي بعيدا عن المجتمعات البدائية او عالم الطفولة، او الاضطرابات النفسية. لقد اهتم بالإنسان الاجتماعي (انسان الشارع) ما يفكر فيه وما يشعر به ازاء المواضيع التي تحيط به، محولا بذلك مفهوم التمثل الاجتماعي من موقع النموذج النظري او الظاهرة الى مفهوم اكثر تعقيدا من تقاطع محورين، حيث اصبح ملتقى لمجموعة من المصطلحات النفسية والاجتماعية تنتظم في شكل مثلث وحدات يحوصلها الشكل التالي: [3]

[1]عامر نورة، **التصورات الاجتماعية للعنف الرمزي من خلال الكتابات الجدارية**، مذكرة مكملة لشهادة الماجيستير في علم النفس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا، جامعة منتوري ،قسنطينة ،2006/2005).

[2]SergMoscovici ,Des**Representationscollective's aux representationssocials**,OP-CIT,P 145

[3]http://www.dgsn.dz/ar/statistiquescriminalité.php

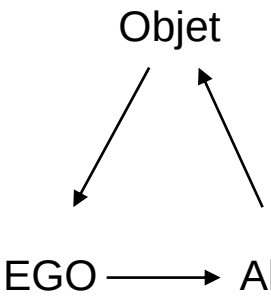

مثلث نفسي اجتماعي (نموذج ABx) نتيجة عمل Newcomb. 1953

بقي هذا المفهوم محل تجاذب لمدة قصيرة، ثم مرت عليه مرحلة كمون اخرى تجاوزت عشر 10 سنوات بسبب المقاومة التي واجهته من طرف النظريات المادية والسلوكية التي تعتبر المادة اساسا لكل شيء مستعدة فرضية وجود محددات نفسية، ثم ما لبث ان استرجع مكانته مرة أخرى في مجالات علم النفس الاجتماعي ليصبح تيارا فكريا. بتضاعف حجم المنشورات والمقالات من عشرات المقالات سنة 1970 الى اكثر من 400 مقالة سنة 1990، وأصبح للتمثلات دور اساسي في فهم معطيات الواقع ، واداة مفضلة لدراسة العلاقات بين الافراد والمحيط ووسيلة للاتصال بين الافراد وهذا راجع الى التغيرات التي طرأت في العلوم الاجتماعية وعلم النفس.[1]

ويفضل "موسكوفيتشي" والباحثين المتوالين الذين اهتمو بدراسة التمثلاتالجتماعية امثال:" دونيزجودلي "(Denise jodelet) ، "رينيه كيس" (RenèKaes) ، "دون سبربر" (Dan sperber)، "روم هاري" (Rom Harè) ،"جون بلازقريز" (Jean) blaise grise ، "وجون كلود ابريك" (Jean claudabric) وغيرهم، عرف مفهوم التمثلات تطورا كبيرا و انتشر في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية والانسانية.

[1] عامر نورة، مرجع سابق، ص22

3- مفهوم التمثلات الاجتماعية :

3-1 التعريف اللغوي :

في لسان العرب عند ابن المنظور التمثل يعني مثل له الشيء، اي صوره حتى كانه ينظر إليه، وامتثله اي تصوره؟، ومثلت له تمثيلا، وتمثيل الشيء بالشيء سواه وشبهه وحصل مثله وعل مثاله ومنه الحديث: رؤية الجنة والنار ممثلتين في قبلة الجدار اي مصورتين : ويكون تمثيل الشيء بالشيء تشبيها به.[1]

وفي معجم الصافي في اللغة العربية :مثل الشيء، شبيهه، صوره حتى كأنه ينظر اليه. هو ظل كل شيء ،مثل الشيء بالشيء) اما فالقاموس الفرنسي لاروسLa rousse فالمصطلح يعرف على انه استعراض او عرض عمل فني ،صور ،مسرحية، صورة ذهنية لموضوع معين، تمثيل شخص لموكله في القضاء امام السلطة القضائية، النيابة عن شخص غائب في معاملات قانونية او تجارية.[2]

اما في قاموس **نوبارسيلامي** N .Sillamy فقد جاء بخصوص المصطلح: " التمثل هو احضار الشيء الى الذهن، وليس استرجاع صورة للواقع ، فالتمثل عملية ذهنية بالمستوجبها تتم اعادة صياغة، وبناء ذهني لعناصر المحيط وجاء في معجم العلوم الاجتماعية ان التمثلات هي عاكسة للواقع واداة لتصنيف الاشخاص والسلوكيات والمواضيع ، وتلعب دور الوسيط بين ما هو اديولوجي و ماهو تطبيقي مشكلة بذلك معرفة تضبطها قواعد خاصة. [3]

---

[1] ابن منظور،**لسان العرب**،عمان دار النشر وتوزيع، 1988 ص:437،438

[2] Denise,jodelet,les plein expeension,OP-37reepreesentationssocials :Un domaine en CTp 99

[3] N .Sillamy-dictonnaire d psycholgie-edbardn –paris -1980-p33

3-2 التعريف الديناميكي :

يعرف Astolfi j .p التمثلات على انها عملية فكرية صعبة بالنسبة للمتعلم والتي تتوقف خصائصها على تنظيم المعارف في الذهن وعلى العوائق الخاصة بكل حقل معرفي للترميز الذي يكتسبه المتعلم انطلاقا من الوضعية والتفاعلات الفردية.

اما **م.دوفلايM.Develay** فيعرفها بالكيفية التي يوظف بها الفرد بصورة شخصية معلوماته السابقة لمواجهة وضعية معينة

ويعرف ديفشي:Divichiالتمثلات على انها عبارة عن:

- بنية ضمنية.

- نموذج تفسيري بسيط منظم مرتبط بالمستوى المعرفي التاريخي والاجتماعي للفرد.

- هي شخصية قابلة للتطور.

أما جوردان ومرتينان Giordan et Martinand فيعرفان التمثل على انها ننموذج تفسيري بين الكيفية التي:

*ينظم بها المتعلم المعطيات .

*يفهم بها المعلومات.

*يوجه بها فعله. [1]

[1]N .Sillamy-dictonnaire d psycholgie-edbardn –paris -1980-p36

3-3 التعريف الاصطلاحي:

عرف **سارج موسكوفيتشي** التمثلات الاجتماعية في مقدمة كتابه" التحليل النفسي صورته وجمهوره "1961 على انها: شكل خاص من المعرفة ومجموعة من القوانين العلمية المنظمة وهي احدى العمليات النفسية التي بفضلها يستطيع الافراد جعل الواقع النفسي والاجتماعي مفهوما واضحا.[1]

كما يعرفها على انها عمليات مستقلة ترتكز على سيرورتين اساسيتين:

-السيرورة الادراكية او الحسية .

-السيرورة التجديدية.

فالسيرورة الحسية تسمح لنا بادراك وتسجيل الموضوع، اما السيرورة التجديدية فتعمل على اعادة صياغة وتنظيم كل ما هو مدرك.

"تمثل موضوع او شيء معين او وضعية معينة، لا يحدث بشكل تكراري بسيط وليس مجرد انعكاس داخلي لواقع خارجي، ولا نسخة مطابقة لكل ما يحدث خارج العقل. وانما التمثل هو اعادة بناء وتعديل النص كله"[2]،فحسب نظرية التمثلات الاجتماعية، فالمعلومات والمعارف تظهر في التفكير العام من خلال جملة التفاعلات وان التطور المعرفي هو نتيجة يشترك فيها ماهو اجتماعي وما هو فردي.

4-التمثلات الاجتماعية مصطلح واحد بأبعاد متعددة:

ان تلاميذ موسكوفيشي S.Moscovici وجدو انفسهم امام مجال واسع ،بخصوبة مضامينه وغموض حدوده، هذا ما عبر عنه: و.دواز في قوله بأن التمثلات الاجتماعية تشمل أداة عمل من الصعب التحكم فيها وبالرغم من ذلك توجد اعمال حول التمثلات الاجتماعية تتسم بالغنى والاختلاف" كما تعرف **د.جودلي** التمثلات الاجتماعية على انها

[1] Sarajmosokovici-**le hostoire humaine de la nature la socite contre natour**-paris –2003-p 130

[2] Moscovici,s.1976 :p56

شكل من اشكال المعرفة، متطورة اجتماعيا ومشتركة لها هدف عملي، تساهم في تشكيل واقع عام لأي تجمع اجتماعي. [1]

التمثلات الاجتماعية هي نماذج من التفكير العملي مجه للاتصال،للفهم ولتحكم في المحيط الاجتماعي المادي منه والمعنوي.

كما يعرفها ج.ك ابريك j.C. abric على انها "سلم لقراءة وفك شفرة الواقع، فالتمثلات تنتج الافعال والسلوكيات، وتفسر الوضعيات وذلك باستخدام نظام تصنيفي مناسب ومستقر، تنشأ التصرفات وتسمح بتبريرها مقارنة بالمعايير الاجتماعية.[2] وبما يمكن استخلاصه ان تعدد التعريفات حول التمثلات الاجتماعية واختلافها يعود اصلا لتعدد الباحثين وتوجهاتهم وكذا الى المقاربات المعتمدة، الامر الذي أدى بسعدي لحلو الى اعتبار ان هذه التعريفات النظرية ماهي الا جملة من التمثلات لموضوع التمثلات الاجتماعية.[3]

ويمكن تلخيص ما سلف فيما يلي " التمثلات شكل من اشكال المعرفة التطبيقية تربط الفاعل بالموضوع".[4] اما ب.فيرجسP.verges فيرى ان التمثلات هي :"سجل ثقافي تفسيري تتشكل خلال الممارسات اليومية ، وهي مشتركة بين افراد الجماعة الاجتماعية، بعيدا عن الخصوصيات الفردية."

يقدم هذا تعريف فيرجس عنصرا مهمة ومثيرا هو: ان التمثلات الاجتماعية هي نتيجة للتجارب التطبيقية للفاعلين الاجتماعيين حسب المكانة الاجتماعية التي يحظى بها هؤلاء الفاعلون. اذ ان التمثلات الاجتماعية لجماعة معينة حول موضوع معين لا ترتبط فقط بالانتماء وانما تتعداها الى التجارب والخبرات الاجتماعية التي تحملها هذه الجماعة. فهي تتشكل من الذاكرة الجماعية بتاريخها ثقافتها وقيمها.

[1]Denise,jodelet,les plein expeension,OP-37reepreesentationssocials :Un domaine en CT,p59,
[2]Doise.W,**the social development of the intelce**- balgique -1986 :p83
[3]S.lahlou- professeur- psychologieappliqe-- -london,،1995 :p53
[4]Jodelet.D,1989 :p43

ومن اهم الدراسات الموجودة في سجل ابحاث التمثلات الاجتماعية للمواضيع االتالية:

الجسم الانساني	د.جودليD.Jodelet 1983
المرض	هيرزليشHerzlish
الثقافة	ر.كايسR.Kaes1968
العدالة	روبير دو فوجيرونR De Faugeron **R** 1978
حقوق الانسان	كليمونسودوازClemence EtDoise 1995
مهنة الممرضة	قيميليو ريمرGuimilli Et Reymer **G** 1994
ممارسات وهوية المهنية	بلين Blin
القابلات	برجورو Bergeron

وهي دراسات اهتمت بمحتوى التمثلات وتأثيراتها على العلاقات الاجتماعية.اما ج.ك.أJ.c.arabic فقد اهتم كثيرا بتنظيم وتسلسل التمثلات الاجتماعية ،من معدلا ومنقحا لدراسات سارج موسكوفيشي مركزا على فكرة ان التمثلات هي بمثابة سلم لقراءة الواقع تعتمد على الجانب المستقر فيها والذي هو نظام يسمح بفهم الخصائص الاساسية للتمثلات الاجتماعية التي قد تظهر على لنها متناقضة: ففي بعض الأحيان تكون مستقرة وجامدة لان هناك نواة مركزية مترسخة في نظام القيم، مشتركة بين افراد الجماعة،متحركة ومرنة بتأثير التجارب الفردية ،تستوعب المعطيات الحالية والوضعيات الخاصة وتطور العلاقات والممارسات الاجتماعية بين الافراد والجماعات. [1]

[1] arabic JC pratique socia**les et** reprèsentation , UPF,paris,1994,P :24

وبالرجوع الى كل من **روكيتوفلام**و Flament Et Rouquette فانهما يقدمان تعريفا ثلاثي الابعاد:

-وصفي.

-مفهومي.

-عملياتي.

التمثل الاجتماعي هو طريقة لرؤية وادراك العالم الخارجي وهو يترجم في الاحكام والاداءات التي تعبر عن العمل الاجتماعي. التمثل الاجتماعي هو مجموعة من المعارف ،الاتجاهات و المعتقدات المرتبطة بموضوع معين محددا بذلك العلاقات الاجتماعية.

يتفحص التعاريف الثلاث السابقة نستخلص بانها جاءت متكاملة يكمل بعضها البعض في سياق موحد، وبنظرة خاطفة على مضمونها نميز اربع عناصر اساسية:

-التمثل الاجتماعي هو مجموعة منظمة من العناصر ترتبط بينها العلاقات.

-التمثل الاجتماعي صيغة مشتركة بين افراد في نفس الجماعة.

-التمثل الاجتماعي هو انتاج سيرورة عامة للاتصال والتواصل بين افراد الجماعة.

-التمثل الاجتماعي هو ضرورة اجتماعية لانه: نظام يخص فهم وتفسير المحيط الاجتماعي.[1]

-5- سيرورة عمل التمثلات الاجتماعية:

ان تشكيل التمثلات الاجتماعية تمر بمراحل وسيرورة متدرجة ومتناسقة ،ذكرها موسكوفيشي في دراسة الموسوعة ب: التحليل النفسي، صورته وجمهوره 1961، والتي حاول من خلالها توضيح كيفية انتشار النظرية العلمية بين افراد المجتمع، وتحديد اهم

[1]Molinernayou central –**principes organisteuresbi-dimensionnel** –paris-1995-p 165

التعديلات والتغيرات التي تتطرا عليها حتى يتم استهلاكها وتداولها من قبل الجماعات الاجتماعية على شكل معرفة عامية مشتركة بين جميع افراده، حيث ان عملية التمثل تتضمن نشاطا تحويليا للمعرفة العلمية من خلال سيرورتي.

لشرح ابعاد نظرية التمثيلات الاجتماعية لابد من وصف السيروات التي قدمها 1961 في بناء التمثلات:

ب- عملية التوضيع: Processusd'objectivtion

ج- عملية الترسيخ: Processusd'ancrage

-**التوضيع** :هي سيرورة معقدة جدا، تعمل على تنظيم المعارف المكونة لموضوع التمثل وذلك بتحويل العناصر النظرية المجردة الى صور واقعية.[1]

يقول رفار.FarrR" بواسطة عملية التوضيع يصبح ماهو قابل للشرح بديهيا".[2]

اما عند **دواز:** فان التوضيع يحول كل ماهو مجرد الى ملموس وكل ماهو علائقي الى معرفة عملية في صورة الشيء.[3]

هذا ما اعتبره **روكتRouquette**انه سيرورة ترافق كل الاكتشافات العلمية بتحويلها الى معلومات شائعة (شيوع المعلومات)، وان الاتجاهات والمعارف ماهي الا نتيجة لسيرورة التوضيع.

ان الوظيفة الاجتماعية للتوضيع هي تسهيل الاتصالات التي تساهم في بناء النسيج الاجتماعي وذلك بفصل المفاهيم عن الاطر النظرية العلمية والايديولوجية التي تقدم لها

[1]Newman, Oscar**. CreatingDefensibleSpace. Washington DC: US Department of Housing and UrbanDevelopment,** Office of Policy Development and Research, 1996.
[2]The Danish Crime Prevention Council. **Crime Prevention in Denmark**, 2002. Downloadedin 29-04-2012 from : http:// www.crimprev.dk.
[3]République Algérienne Démocratique et Populaire. **Journal Officiel**, première année, n° 11, parut le 04/09/1962. Alger: Imprimerie Officielle.

معنى كاملا بمني تحول كل ما هو "مفهوم الى صورة او نواة صورية". هذه النواة الصورية تتكون من مجموعة من العناصر المتجانسة والصورية تجعل ماهو نظري غير ملموس الى مادي ملموس، الامر الذي حولها الى بنية بديهية ومدمجة في الواقع والمعنى العام.[1]

فتظهر المفاهيم في شكل كلمات بسيطة، وسهلة متداولة وشائعة بين افراد المجتمع.

وحسب موليني فالمخطط الصوري او النواة الصورية ماهي الى شكل مادي وطبيعي لموضوع التمثل.[2]

فسيرورة التوضيع حسب س.موسكوفيسي Moscovici[3]تشتمل حركتين بحيث تنطلق الاولى من النظرية الى الصورة ، والثانية من الصورة الى البناء الاجتماعي. فعملية تحويل كل ماهو معنوي الى مادي تتم عبر عدة مراحل:

المرحلة الاولى: انتقاء المعلومات.

المرحلة الثانية: المخطط الشكلي (الصوري).

المرحل الثالثة: سيرورة التوضيع (الشكل الطبيعي).

هذه المراحل حددها موسكوفيسي في دراسته تمثل التحليل النفسي عند المجتمع الفرنسي.

المرحلة الاولى في هذه المرحلة يتم انتقاء المعلومات حول موضوع التمثل وذلك بأعمال ميكانيزمين هما الانتقاء والازاحة عن الاطار الاصلي لعناصر الموضوع، حيث يتم فصل او ازاحة مختلف مكونات الموضوع الجديد عن اطار الاصلي وبالتالي انتقاءها

[1]Sarajmosokovici-le hostoire humaine de la nature la socite contre natour-paris –2003-p 130

[2]Newman, Oscar، مرجع سابق

[3]Newman, Oscar ، مرجع سابق نفسه

يتم الانتقاء وفقا لمعايير اتفاقية وانساق القيم التي ينتمي اليها كل من الفاعل والجماعة، ثم يتم اخضاعها للضبط مع الموضوع والتحكم فيها.[1]

المرحلة الثانية: تعرف بمرحلة المخطط الصوري او الشكلي وهي النواة الصلبة للتمثل ويقصد بها وجود صورة منسجمة لها معنى لدى الفاعل، تجسد وتبسط الظاهرة موضوع التمثل.[2]

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة وبعدما تحول يتحول موضوع التمثل الى صور وعناصر لها معنى عند الفاعل، تفقد الصورة خصائصها البنيوية، وتظهر على شكل جملة مستقلة ،اي شكل طبيعي بديهي، وبمعنى اخر فان العناصر الصورية والمخطط الصوري يتحولان ليصبحا على شكل واقع طبيعي.

النواة الشكلية تتحول الى عوامل للواقع بفعل سيرورة التوضيع التي تجعلها توجه الادراكات، والاحكام والسلوكيات.

في هذه المرحلة تصبح للكلمات والمفاهيم صفة طبيعية، وهذا ما يعرف بالمكان البديهي الذي يستطيع الفاعل من خلاله ان يصنف ويسمى الاشخاص و السلوكيات بدون حواجز .

اما في دراسة **س.هرزليسHerzlish** لظاهرة التمثلات الاجتماعية للصحة والمرض قفد كانت تمثلات افراد العينة تنحصر في ثنائيات متعارضة الفرد / الصحة، المجتمع /المرض .....وتتدخل هذه النواة الشكلية في تنظيم التمثلات الاجتماعية حول منشأ الامراض والسلوكيات المقضية الى المرض، واعاقة المجتمع، واثرها الفرد السليم. [3]

---

[1] Serge Moscovici**,desreprisentation collectives auxreprèsentation sociale :èlèments pourune hiistoire**, Dans D .jodeletreprèsentatoins sociale chap2 èdition ,Fance ,P 91

[2] مرجع سابق، ص 96

[3]Herzilish- reprétiation sociale in mocsovici-ed-introdction la psycholgis social –paris -1972-p 36

لقد استخدم **ج.ك أبريك** جزءا من افكار موسكوفيشي حول النواة الشكلية وطور نظرية النواة المركزية حيث اضاف الها (الدور الوراثي) فابريك يعتبر ان العناصر المركزية تنظم وتعطي التمثلات دلالاتها.

ان عملية التوضيع ماهي الا معلومات منتقاة ، ومرتبة ومستقلة تساهم في بناء الواقع الاجتماعي . فكل فرد يستخرج تمثله للأحداث والاشياء دون ان يكون تفرده متعارضا مع واقعه الاجتماعي.

د- عملية الترسيخ: هي سيرورة مكملة لميكانيزم التوضيع، تعمل على ترسيخ التمثل في المحيط الاجتماعي قصد استعماله في الحياة اليومية.

وقد عرف موسكوفيسي الترسيخ على النحو التالي: المجتمع يحول الموضوع الى اداة،حيث توجد هذه الاخيرة في سلم المرجعيات للعلاقات الاجتماعية.[1]

فالترسيخ هو ادماج نظام تفكيري متواجد مسبقا ليتحول الى اطار مرجعي.[2]

يعتبرو.دوازW.doise الترسيخ ادماجا لعناصر جديدة من المعرفة في شبكة من الفئات الاكثر تعقيدا.[3]

اما موسكوفيشي فيعتبر ان صورة التحليل النفسي تندرج ضمن انظمة سابقة للتصنيف لكل من الاشخاص، الاحداث والاشياء وعلى حسب الارتباطات الموجودة بين الطبقات الاجتماعية: الاغنياء/الفنانين/النساء / الاطفال....

[1]Jean-ClaudAbric,les, reprèsentations sociales in،Denise jodelet,OP-CIT P :197

[2]Doise.W, the social development of the intelce- balgique -1986 :p70

[3]Doise,W ;1992 :p72

ان اهمية دراسة هذه السيرورة تكمن في الربط بين ما هو نفسي وماهو اجتماعي ،لتحرير الدراسات من الاتجاهات والمعارف الاجتماعية، ويجعلها تركز على التنظيم النفسي الفردي.[1]

فكيف يدمج موضوع جديد؟ وكيف يتم ترسيخ التمثلات الاجتماعية؟

لقد حدد **و.دواز**.DoiseW ثلاثة اشكال للترسيخ:

-**الشكل الاول:** يعتمد على ادماج المعتقدات والقيم. وكمثال على ذلك، معتقدات الفاعل بوجود عالم تسوده المساواة. مع الاشارة الى ان المعتقدات والقيم تساعد الفاعل او الجماعة عللى تفسير علاقته مع المحيط وربطه بمعارف المعيارية وانتصارات وتوقعات الاخر.

-**الشكل الثاني:** يهتم ببناء التمثلات الاجتماعية وذلك من خلال الطريقة التي يتمثل بها الافراد الوضعيات والفئات الاجتماعية .

-**الشكل الثالث:** يهتم الباحث بتحليل العلاقات بين التمثيلات الاجتماعية والانتماءات، او المكانة الاجتماعية التي يحظى بها كل فرد.[2]

وهذا ماجعلو.دوازW,Doise يعتبر ان الترسيخ يعمل على توظيف المحددات النفسية الاجتماعية في نشأت وتحول التمثلات الاجتماعية، وتفسير الاختلافات الموجودة بين تمثلات الافراد بسبب ارتباطها بالانتماءات الاجتماعية والمحيط النسقي الثقافي للفاعل.[3]

[1]Doyle, P. J. SociologicalTheory:**ClassicalFounders and Contemporary Perspectives**, John Wiley and Sons, New York 2000.p36

[2]Frank Jonson (ed.). Alienation Concept, Termmeaningseminarpress, New York, 1973.

[3]Doise,W,1992,p15

لقد وضح سارج موسكوفيتسي تأثير الظروف الاجتماعية كانت او تاريخية السائدة في المجتمع على صياغة التمثلات.

فتمثلات الكاثوليك والشيوعيين متباينة بخصوص التحليل النفسي اذ اصبح صفة لاصقة بطبقة معينة من افراد المجتمع " كأغنياء التحليل النفسي" يعني هذا علاج خاص بالأغنياء والنساء وهذا ما يعكس شكل الصراع الطبقي، ويفسر تعدد المعاني لمفهوم واحد.[1]

ان عملية ادماج موضوع جديد في نظام قيمي لا تحدث دون ان تتولد على اصطدامات بين ماهو قديم وما هو جديد وهذا يؤدي الى تحولات في الادراك ، وسيطرة الافكار القديمة، فدور الترسيخ هو التفريق بين العناصر الجديدة والعناصر القديمة كما حدد موسكوفيسي مبدأين للجانب الوظيفي للترسيخ وانساقه المعرفية والاجتماعية:

- **مبدأ التماثل**

- **مبدأ التعويض**

-**مبدأ التماثل:** يظهر عند تصميم اجابات الأفراد واستخدامهم معلومات سابقة لموضوع سابق بغية التحكم في موضوع جديد.[2]

وفي هذا الصدد يقول **M.Seca** : "ان مبدأ التماثل Analogie هدفه التحكم في الافكار غير متجانسة لموضوع معين، واستخدام معلومات سابقة لتمثل موضوع جديد." ومعنى ذلك ان مبدأ التماثل يخضع لقدرة الفاعل على تكوين رأي ليعبر عن وجهة نظره حول موضوع جديد.[3]

[1]Hassim, S. **Community Corrections**, Holbrook Press, Boston 1976p 23
[2]Janose -**etudelongitudile sur la prédivtion de le abondon scoliaire**1993 p 29
[3]Gumeille-**etudieresrepértationpsyologiqqument** –paris -2007- p 145

-**مبدأ التعويض:** هو مبدأ تقابله سيرورة التوضيع .بمعنى انه يجنب التناقض في التفكير ويساهم في تحقيق التوافق والتجانس بين الافكار والصور داخل متغيرات المحيط.

"هذه القاعدة عامة تسمح للفاعل (مستعمل التمثل) بالتعبير عن هويته وفرضها معارضا بذلك اجراءات التصنيف".[1]

فالفاعل يفكر في المواضيع مع اخذه بعين الاعتبار مقاييس المنطق (توازن، عدم التناقض) ، والمقاييس الاجتماعية (المكانة ،الانتماء، القيم، المعايير...)وذلك بهدف تحقيق الموازاة بين مستويان من التفكير :

-**المستوى الاول** : مرتبط بالاطار المرجعي للفاعل(نسق الانتماء الاجتماعي).

-**المستوى الثاني** :مرتبط بالنشاط الذهني والمعرفي للفاعل (نسق العلاقات الاجرائية والوظيفية).

وهما مستويان يعملان بشكل تكاملي في ما بينهما، ومع شكلين اخرين ايضا من التفكير: **التبرير والتحويل.**

الشكل الاول: التبرير

يظهر هذا الشكل من التفكير عندما يكون للفاعل توجه سلبي حول موضوع معين ويدعمه بالحجج الايديولوجية وإسناديات سلبية، فيحاول الفاعل توضيح علاقته مع الموضوع بغية اقصائه تدريجيا من محيطه الذهني.

[1] مرجع سابق ص153

-الشكل الثاني: التحويل

بهذا الشكل من التفكير يعمد الفاعل الى طمس الموضوع او تطبيعه او تغييره، وذلك بتحويله الى موضوع اخر له صفة اخرى او سمة لها دلالة من خلالها يتم التعرف على هذا الموضوع بكيفية غير مباشرة.

نلاحظ مما سبق ان دراسة هذه السيرورة تكمن في الربط بين ما هو نفسي وما هو اجتماعي، لتحرير الدراسات من الاتجاهات والمعارف الاجتماعية، مع التركيز فقط على التنظيمات النفسية الفردية.

فالترسيخ ودراسته ضرورة لدراسة التمثيلات بالرغم من ان ديناميكيتي التوضيع والترسيخ متعارضتان، بحيث تهدف الاولى الى انشاء حقائق بديهية ومستقلة عن كل المحددات الاجتماعية، في حين تعمل الالية الثانية على تدخل هذه المحددات في نشأة وتحول التمثلات.

لهذه الاسباب نجد عددا هائلا من المناهج التي تهتم بتحليل المعطيات للأنماط المختلفة من منطق المبادئ التنظيمية للمتغيرات بين الافراد.

حاولنا حتى الان شرح الأبعاد الوظيفية للسيرورات التي تكون محتوى التمثل الاجتماعي ،ليتضح للقارئ مدى تأثيرها في تحليل وتفسير معطيات دراستنا حول تمثلات المجتمع للأمن في الوسط الحضري.

6- خصائص ومميزات التمثلات :

حددت **د.جولي d.jodelet**خمس خصائص للتمثلات:[1]

[1] مرجع سابق نفسه ص 153

هي دائما تمثل لمضوع معين: اذ لا يوجد تمثل بدون موضوع وهذا الاخير لابد ان يتوفر على شرطين اساسيين:

-ان يكون وحدة بمجردة يكتسب مصطلح المفهوم في المناقشات والاتصال اللفظي والتواصل عند الفاعلين ووسائل الاعلام.

-موضوع التمثل هو موضوع داخل الممارسات المشتركة بين افراد الجماعة يعني ان التمثلات ليس انعكاسا بسيطا للواقع وانما هي بنية اجتماعية تترسخ في الخيال.

لها ميزة رمزية وذات دلالة : للتمثل الاجتماعي وجهان: الاول رمزي والثاني دلالي.

فالجانب الرمزي يرتبط ويتناسب مع صورة التمثل .

اما الجانب الدلالي فيتعلق بمعنى التمثل.[1]

ويقدم سارج موسكوفيتشي التمثلات على هذا الشكل:

فهذان الوجهان لا يمكن الفصل بينهما .

لها ميزة: ومعنى ذلك ان الفاعل يربط بين الموضوع الخارجي والمواضيع الاخرى الموجودة ففي الدائرة الفكرية بحيث يضيف ويحذف بعض خصائص الموضوع نتيجة التركيب والبناء الذهني.

ميزة الاستقلالية والابداع: للتمثل التأثير مباشر على سلوكيات الفاعلين وهذا حسب معادلة سارج موسكوفيتشي التمثل يساهم حصريا في سيرورات تكوين السلوكيات.[2]

7- أبعاد التمثلات:

يرى R.kaes في البحوث التي انجزها في الفترة الممتدة ما بين 1976 و 1980 ان للتمثلات ثلاثة ابعاد وهذا خلافا للفكرة التي تقر بان الفرد لا يبني تمثلهم العدم وانما يتم ذلك بالرجوع الى ما اكتسبه من رصيد في المجتمع الذي ينمو ويتطور فيه لان

[1]Joodelet,1984 :p 364,365
[2]Moscovvici,S ;1976 :p75

الخبرات تساهم بشكل كبير في صياغة التمثلات منذ مراحل الأولى لتكوين الفرد والتي لها اثر ذاكري ، والتي تساعد الفرد على التكيف والتفاعل مع معطيات المحيط. هذا ما نلاحظه بشكل واضح في تمثلات المجتمع للأمن في الوسط الحضري، اذ ان تمثلاتهم السلبية او الإيجابية لموضوع الامن تساعدهم بشكل او بآخر في تكوين تصور حول الامن.

وفيما يلي تفصيل ابعاد التمثلات الاجتماعية الثلاثة:

البعد الاول :التمثل هو عملية بناء للواقع من طرف الفرد الذي يبني ويشكل تمثيلاته انطلاقا من المعلومات الموجودة التي يوفرها الواقع.

البعد الثاني: التمثل هو نتاج ثقافي معبر عنه تاريخيا واجتماعيا، حيث يسجل دائما في سياق تاريخي تابع لوضعية اجتماعية متولدة عن طبيعة المشروع السياسي والاجتماعي. وتطور العلاقات الاجتماعية والاديولوجية لمختلف الطبقات المكونة للمجتمع وذلك في اطار زمني محدد.

اما عن كونها منتوجا ثقافيا فلانها تشمل مجموعة المعتقدات، الطقوس أفكار والقيم التي تعبر عن درجة انتماء الافراد الى الجماعة ،هذا ما يعرف بالإطار المرجعي المكون من الذاكرة الجماعية التي تسجل كل الاحداث وتجارب معاشه ذات دلالة، هذا ما يزيد في ارتباط افراد الجماعة بهذه الذاكرة، كما انها تشتمل على جانب الكبت لتجارب مرت بها الجماعة ،فتتحول هذه الاخيرة الى وعاء يتم فيه تسريب كل التجارب الفردية التي تصبح في نفس الوقت تجربة مشتركة.[1]

[1]KaesR ,image de la culturchezlesouvners –t4-traité des sciencce pédagogique te paris -1968- p 111

البعد الثالث: ان التمثل يتحقق داخل النسيج الاجتماعي وهو مركب من جملة من العلاقات والتفاعلات اللفظية وغير اللفظية التي تسهل عملية التواصل بين افراد المجتمع فلا توجد تمثلات خارج النسيج العلائقي.[1]

8-وظائف التمثلات في العلوم الاجتماعية:

تلعب التمثلات الاجتماعية دورا اساسيا في دينامية العلاقات والممارسات الاجتماعية، وهذا من خلال عملية التوضيح(اعطاء معنى للحقيقة المحيطة بالفرد)، الادماج(دمج الافكار والافعال الجديدة في الاطار المألوف والموجود مسبقا) والاتصال(ضمان المعنى العام المشترك) بين افراد المجتمع الواحد.

فالوظيفة الاساسية للتمثلات الاجتماعية هي كبح المجهول واستباق سيرورة الاحداث الاجتماعية عن طريق ربط الخبرات والتجارب السابقة مع التجارب الحالية ، وكذا تبرير الافعال والتنبؤ بما قد يؤول اليه الموضوع، لخلق الشروط الضرورية للاندماج في الحقيقة الاجتماعية، وللتمثلات الاجتماعية اربع وظائف:

8-1 وظيفة معرفية: وتسمح هذه الوظيفة للأفراد على اكتساب معارف جديدة وادماجها في اطار مفهوم منسجم ومنسق مع نشاطاتهم المعرفية وقيمهم التي يؤمنون بها، فهي تحدد الاطار المرجعي المشترك الذي يسهل التواصل الاجتماعي ويسمح بتبادل ونقل ونشر المعرفة بين افراد الجماعة، بما يتوافق والأنساق القيمية للمجتمع، وقد اشار موسكوفيتشي في قوله: "ان التمثلات الاجتماعية تسمح للفاعلين الاجتماعيين باكتساب المعارف وادماجها في اطار قابل للإستعاب بما يتماشى مع القيم والأفكار التي يلتزمون بها ،فيسهل تواصلهم الاجتماعي ويحدد الاطار المرجعي المشترك الذي يسمح بالتبادل الاجتماعي ونقل ونشر المعرفة العامية او الساذجة،[2] فتمثلات المجتمع للأمن الوطني

[1]Kaes, R ,1968 : p118

[2]**SergMoscovici ,Des Representationscollective's aux representationssocials,OP-CIT,P :65**

يعني اكتساب الافراد لمعلومات وأفكار وخبرات جديدة يتم ادماجها في نظام التفكير والفهم الخاص بهم، بما يتوافق والقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع ليتم نشرها فيما بعد.

8-2-وظيفة الهوية الاجتماعية: تقوم التمثلات الاجتماعية بتحديد الهوية الاجتماعية للأفراد والجماعات في الحقل الاجتماعي، فهي تسمح بتشكيل هوية اجتماعية وشخصية متآلفة مع انظمة معايير وقيم محددة اجتماعيا، وفي هذا يقول ابريك ان وظيفة التمثلات تكمن ايضا في تحديد مواقع الافراد والجماعات في الحقل الاجتماعي، فهي تسمح بإعداد هوية اجتماعية وشخصية متوافقة مع المعايير والقيم المحددة تاريخيا واجتماعيا.[1]

فوظيفة تحديد الهوية الاجتماعية تتمثل في وضع الافراد والجماعات في المجال الاجتماعي المعاش لبلورة الافكار والقيم في الجماعة التي ينتمي اليها الفرد ،فيظهر بذلك سلوكيات تحافظ على خصوصية الجماعة بالنسبة لغيرها من الجماعات الأخرى ،فالانتساب الاجتماعي يعني تقاسم فكرة ولغة وهو تأكيد لرابط اجتماعي وهوية.

وتضيف في هذا الصدد "جودلي" بالقول: ان التقاسم يهدف الى التأكيد على الوحدة وعلى الانتماء الجماعي والذي سيساهم في بناء وتقوية الرابطة الاجتماعية لضمان سيرورة الهوية الاجتماعية والتوازن المعرفي.[2]

فكل تمثل اجتماعي حول موضوع ما ،مرتبط بالضرورة بالهوية الاجتماعية، فهو يعتمد عليها في عملية البناء والتطور، كما يعمل على ضمان وحدتها وانسجامها في مواجهة الجماعات الأخرى وهذا ما يفسر اختلاف التمثل للأفراد اتجاه نفس الموضوع.

---

[1] نصيرة خلايفية ،**التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند احداث المنحرفين**،اطروحة دكتورة في علم النفس الاجتماعي ،قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة منتوري، قسنطينة،2012 ص 37-38

[2]Denise,jodelet,les plein expeension,OP-37reepreesentationssocials :Un domaine en CT,p36,

8-3- وظيفة توجيه الممارسات والسلوكات: تعمل التمثلات الاجتماعية على توجيه استجابات الافراد وممارساتهم داخل الحقل الاجتماعي ناذ تقوم بتحديد العلاقة التي تربط الفرد بالمجتمع وتدمجه في شبكة من الاتصالات والتفاعلات مع بقية الافراد وتقوم بتحديد المنهج الذي يتبعه في ذلك،فنظام تفسير الواقع الذي تشكله هذه التمثلات يعتبر كموجه للفعل من خلال ما تنتجه من مواقف و اراء واتجاهات في السياق المجتمعي الذي ينتمي اليه الفرد.

وبما ان التمثل هو معرفة للحقيقة المحيطة بالفرد ، فهو يأثر ويوجه سلوكيات الافراد وهذا ما يؤكده "ميشلت"(Michelat) و "سيمون"(Simon)، 1977بالقول: ان التمثلات تعطينا فكرة عن السلوكيات السياسية والدينية للأفراد، ان هذه العملية التوجيهية بالنسبة للممارسات تنتج انطلاقا من ثلاث عوامل اساسية هي: [1]

أ- تحدد التمثلات نمط العلاقة والوضعيات الملائمة للفرد ، وكذا نمط السيرورة المعرفية التي يتبناها وذلك بتعريف الغاية من الموقف والمعنى الذي تتخذه على قاعدة القيم وما ينتجه عن أحكام ذلك ان التمثلات تحدد نموذج السير المعرفي المتبني من طرف الجماعة سواء في بنيتها او خلال اتصالها.

ب- ينتج التمثل نظاما لا للتوقع، فهو يحمل اثر على الواقع من اجل جعل هذا مناسبا لما يحمله التمثل، فالتمثلات لا تتيح ولا تعتمد على سياق التفاعلات لأنها تتقدمها وتسبقها وكذا تحددها، فالتمثلات تعتبر انظمة لفك رموز الواقع، ووظيفتها توجيه انطباعاتنا وتقييماتنا وسلوكياتنا.

ج- تعكس التمثلات الاجتماعية طبيعة القواعد والعلاقات الاجتماعية السائدة ، فهي تصف السلوكات والممارسات التي يقوم بها الفرد وتحدد ماهو مقبول وما هو غير مقبول

[1]نصيرة خلايفية،المرجع السابق ص38-39

في السياق الاجتماعي المحيط بالفرد ،فهي تعكس القواعد والروابط الاجتماعية وتصور السلوكات والممارسات الازمة.

8-4 وظيفة التبرير: وهي وظيفة مرتبطة بشكل وثيق مع الوظائف السابقة ، تسمح بتبرير السلوكيات والمواقف التي يتبناها الفرد، فهي تلعب دورا مهما في تحديد سلوكنا قبل القيام به وتبريره بعد ذلك، وهذه الوظيفة في غاية من الاهمية لأنها تسمح بتعزيز التمايز الاجتماعي وتبريره من اجل الابقاء على الموقف الاجتماعي لجماعة معينة في مواجهة الجماعات الاخرى حفاظا على البعد الاجتماعي بين الجماعات.[1]

فهي تعكس بذلك القواعد الاساسية الناجمة عن وضعية الفرد وتعطي معنى ودلالة لأفعاله وتسمح بتبرير بعدي لاتخاذ المواقف والسلوك.

ومن خلال العرض الوجيز لوظائف التمثلات الاجتماعية فانه يمكن ان نوجزها فيما يلي:

-تساهم التمثلات الاجتماعية في ترجمة الحقائق اليومية وفهم الظاهر الجديدة والمجهولة لدى الأفراد.[2]

-تساهم في تكوين وتوجيه السلوكات والممارسات اليومية.

-تدخل في عملية التكوين والحفاظ على الهوية الاجتماعية.

-تسهل عملية الاتصال الاجتماعي.

-تعد التمثلات الاجتماعية ذات اهمية في تبرير السلوكات الاجتماعية.

9- مميزات التمثلات:

انه من الواضح، ومن اجل فهم التمثلات الاجتماعية والإحاطة بالمفهوم كان من الواجب تحديد اهم المميزات والخصائص التي ميزت المفهوم في مختلف المراحل التي

[1] نصيرة خلايفية، مرجع سابق، ص 40

[2] نصيرة خلايفية،مرجع سابق،ص 51

مر بها منذ اعادة اكتشافه من طرف سارج موسكوفيشي سنة 1961، والتي كان لها الاثر البالغ في تطور.وحسب ماذكر كل من "نيكولاس روسيو" و "وكرستين بوناردي"،،فهناك ثلاثة خصائص اساسية ميزت هذا المفهوم:[1]

9-1- مفهوم حيوي (الحيوية) :Vitalitè

ويقصد بالحيوية تلك الديناميكية القادرة على خلق العديد من الابحاث والدراسات وبتوجهات مختلفة، ففي ضرف 35 سنة منذ اعادة اكتشاف المفهوم من طرف موسكوفيشي تم اصدار حوالي عشرون الف كتاب ومألف يعالج التمثلات الاجتماعية من زوايا مختلفة ، نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر اعمال كل من : "موسكوفيشي" ، "جودلي" ، "ريني كايس" ، "روم اري" ، " جون بلازقريز" ، "دواز"، "ابريك" ، "كلود فلامون" ..... وغيرهم حيث قام كل واحد من الباحثين بمعالجة جانب من الجوانب المختلفة والمتعددة للتمثلات الاجتماعية.

9-2- مفهوم عابر للتخصصات (متعددة التخصصات):Transversalitè

ان تنوع الابعاد والمناقشات التي يثيرها مفهوم التمثلات الاجتماعية وكذا تموضعه بين ما هو نفسي وما هو اجتماعي ادى الى جعله مركز اهتمام كل العلوم الانسانية، حيث نجده في كتب علم الاجتماع وعلم النفس والانثروبولوجيا وحتى كتب التاريخ، فهو في علاقة دائمة ومتناسقة مع الإيديولوجيا ، نظام الرموز، المواقف الاجتماعية، الظاهرة المعرفية، المعرفة الاجتماعية، المنطق الطبيعي والمنطق الاجتماعي، الخيال الاجتماعي، فهذه التعددية في العلاقات مع التخصصات علمية مجاورة تضفي على الدراسة النفسية والاجتماعية للتمثلات خاصية التعددية والعبورية التي تتمفصل مع مجالات البحث في شكل متناسق .

[1]N,Roussiau,C,Bonardii,LesReprèsentatoins Sociales :Etat deslieux et perspective,Dunod,Belgique,1999,p :07

فالتمثلات الاجتماعية تتموضع في مفترق الطرق بين مفاهيم اجتماعية واخرى نفسية، في ظل ديناميكية محددة تخلق نظام نظري معقد ،Denise jodeles كما انه لمفهوم التمثلات الاجتماعية الكبير في عملية الفضل البناء، والتنسيق بين مختلف التخصصات. [1]

9-3 التعقيد: La complexitè

من الواضح ان تعدد التخصصات التي تهتم بالتمثلات الاجتماعية، وكذا حيوية هذا المفهوم ستجعل منه مفهوما "معقدا" حيث يلمس هذا التعقيد من خلال مواقف واتجاهات التي يتتخذها كل تخصص اتجاه هذا المفهوم، فتقاطع المجال النظري للتمثلات الاجتماعية مع بعض المناهج الاخرى(النفسية والاجتماعية) تجعل منه مفهوما معقدا.

كما ان دراسة التمثلات الاجتماعية لا تهدف الى اضافة ميدان جديد الى ميادين البحث النفسي والاجتماعي بقدر ما تهدف الى البحث عن النقاط المشتركة بينها قصد تنظيمها وتنسيق المعارف والمكاسب بينها ، كما ان هذه الخاصية قد اضافت من فترة قصيرة على التمثلات الاجتماعية قدرا من النضج العلمي، جعلها تمر من مرحلة الوصف الى مرحلة الشرح والفهم لمكانيزمات العمل والتحول الحاصل داخل هذه التمثلات نفسها.

فدراسة التمثلات الاجتماعية تتطلب تضافر عناصر مختلفة: شعورية، ذهنية، اجتماعية، يتم دمجها الى جانب المعرفة واللغة والاتصال بحيث لا يمكن الغاء اي عنصر من العناصر السابقة والتي تتداخل في ما بينها ، في ديناميكية جماعية توصلنا الى حقائق حية، ففي مقاربة تحترم تعقيدات الظواهر الاجتماعية وتعقيدات الفكر البشري.

[1],lesreprèsentationssociales,OP-CIT, .Roussiau,N,Bonardi p34,: 60

10-التنظيم البنيوي للتمثلات الاجتماعية:

ان المقاربة النظرية اهتمت بشكل خاص بدراسة التنظيم الداخلي للتمثلات الاجتماعية ،باعتبارها مجموعة منظمة من المعلومات، الآراء، المواقف والاعتقادات التي تبنى من قبل جماعة معينة حول موضوع او شيء معين ، فهو منتج اجتماعي يتأثر بشدة بالقيم المرتبطة بالنظام السوسيومعرفي وتاريخ الجماعة التي تحمله، فهو يشكل عنصر مهم لرؤية هذه الجماعة للمحيط الخارجي.

ولكل تمثل اجتماعي محتوى (Contenu)، [1] وبناء وتجدر الاشارة الى العمل الذي قام به "جون كلود ابريك" لإثراء الاطار النظري المقترح من طرف "سارج موسكوفيشي"، حول فكرة النواة التصورية، حيث يقول ابريك ان عملية تحليل التمثل الاجتماعي وفهم طريقة عمله تتطلب بالضرورة تحديد مزدوج:[2]

الاول: يهتم بمحتوى التمثل

الثاني: يهتم بهيكله

فليس لجميع عناصر التمثل نفس الاهمية، فمنها الاساسي والمهم، واخرى ثانوية، ومن اجل معرفة وفهم التاثير على التمثل الاجتماعي وتحديد تنظيمه وجب تحديد التسلسل الهرمي لعناصره وضبط العلاقة فيما بينهم .

10- 1النواة المركزية:

هذه النظرية تتمحور حول فرضية عامة مفادها: "كل تمثل يكون منتظم حول نواة مركزية"[3] هذه النواة هي العنصر الاساسي في التمثل، لأنها تنظم دلالة التصور وتحدد

[1]Jean-CludArabic,Mhètode d'ètude des Reprisentationssociales,èdition èrès,paris,2005,p :59
[2]LO,MONACOG.LheureuxF,**Representationssociales**,OP-CIT,p :58
[3]Jean-ClaudAbric,**lesreprèsentations sociales** in،Denise jodelet,OP-CIT P :197

تنظيمه، وبما ان التمثل الاجتماعي عبارة عن نظام اجتماعي معرفي يمثل تنظيم خاص، فهو منتظم حول ومن خلال نواة مركزية مكونة من عدد جد محدود من العناصر والتي تعطيه معنى (وظيفة انشائية)، وتحدد علاقات بين العناصر المكونة له (وظيفة تنظيمية).[1]

ويدعي عنصر مركزي كل عنصر يلعب دورا اساسي (تفضيلي) في التصور وبهذا المعنى بقية العناصر الاخرى تعتمد عليه مباشرة في تحديد دورها بالنسبة للموضوع المتمثل.

فحسب **جون كلود ابريك**(1987–1994)، التمثل الاجتماعي هو عبارة عن مجموعة منظمة ومهيكلة من العناصر... وان عملية تحليله وفهم طريقة عمله تتطلب بالضرورة تحديد مزدوج، الاول يهتم بمحتوى التمثل والثاني بهيكله وتنظيمه، فالمحتوى يتضمن: معلومات، اراء ،مواقف، اعتقادات، اما التنظيم فيحدد طبيعة العلاقات المختلفة التي ترتبط بين هذه العناصر ،حيث تصبح العناصر المركزية مرجع لباقي العناصر (المحيطية) المكونة للتمثل من اجل تعريفها وتقييمها وتحديد دورها في التمثل، فوجود او عدم وجود عنصر مركزي واحد لدى جماعة دون اخرى يؤدي بالضرورة حسب–ابريك– الى اختلاف في التمثل ، فهو العنصر الاكثر استقرار والأكثر مقاومة للتغيير.

10–2 وظائف النواة المركزية:في سنة 1984، قدم "ابريك" فرضية مفادها ان النواة المركزية تشكل العنصر المولد، والمنظم والمثبت للتمثل : وهي تتضمن وضيفتين اساسيتين:[2]

[1] .Jean-ClaudArabic,**Mhètode d'ètude des reprèsentatoinsociale**,OP-CIT,p :58

[2]:AbricReprèss,in Denise jodelet p197,Les,OP-CIT, entations sociale اLa Fonction gènèraticecentral,OP-CIT,paris P :59–

10-2-1 الوظيفة الانتاجية او المولدة:(La Fonction gènèratice)

ان الوظيفة الاولى للنواة المركزية هي وظيفة منتجة للعناصر او مولدة لها حيث ان النواة المركزية هي اصل مختلف عناصر التمثل الاجتماعي، ان النواة المركزية هي التي تعطي هذه العناصر المعنى والقيمة، وبواسطتها تستطيع هذه العناصر التحول ، فهي بذلك العنصر الذي بواسطته توجد وتتحول دلالات العناصر المكونة للتمثل الاجتماعي. [1]

10-2-2 الوظيفة التنظيمية: (Fonction organisatrice)

ان النواة المركزية هي من يحدد طبيعة العلاقات التي تربط بين مختلف عناصر التمثل، فهي بهذا المعنى الموحد (Unificateur) والمثبت(Stabilisateur) للتمثل.

فالنظام المركزي يشكل مرشح (Filter) ذهني يتم عبره استعاب الحقيقة والحكم عليها ،فنفس المعلومات المتضمنة حول موضوع معين لا تستقبل وتستوعب بنفس الطريقة من طرف جماعتين من الافراد، لا يملكون نفس النظام المركزي.

فالعناصر المركزية لها وضع الواقع المطلق في ذهن الافراد ، وهي تساهم في اعطاء اطار لترجمة وتصنيف المعلومات الجديدة.[2]

مثال :موضوع الدراسة هو موضوع اجتماعي مألوف لدى المجتمع ويملكون تمثل اجتماعي حوله، والعديد من العناصر تحتل موقع مركزي من بين هذه العناصر نجد "اكتساب المعارف"، وبالتالي فكل المعلومات الاخرى التي يستقبلها افراد المجتمع بخصوص الامن الحضري يتم تقييمها وتحديد اهميتها بالنظر لهذا العنصر المركزي، فعناصر الامن الحضري، المجتمع، الحي، الافراد، لا تكتسي قيمة ومعنى الا بالنظر

[1]محمد مسلم، **مقدمة في علم النفس الاجتماعي**، دار قرطبة للنشر والتوزيع،ط1، الجزائر ،2007،ص:97

[2]AbricRepròss,in Denise jodelet p197,Les,OP-CIT, entations sociale \La Fonction gènèraticecentral,OP-CIT,P :180

لعنصر اكتساب المعارف، ومنه فان هذه العناصر الاخرى تشكل في هذه الحالة باقي العناصر والتي تدعى بالعناصر المحيطية، وهي تحمل معنى واهمية من خلال العنصر المركزي "اكتساب المعارف، وبالتالي فما يربط وينظم هذه العناصر فكرة الدراسة من اجل اكتساب معارف جديدة ،وبدون هذه الفكرة تصبح باقي العناصر غير مترابطة وبدون معنى واضح.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا ان العناصر المحيطية تجسد وتنظم وتدافع عن المعاني المركزية،حسب تنوع السياق والفرديات، فهي بمثابة الواجهة بين النواة المركزية والواقع، اما النظام المركزي فيه مستقل نوعا ما عن سياق الموضوع لأنه مكيف بطريقة جامعة لكل الوضعيات.

11- النظام المحيطي (Système pèriphèrique)

هي مجموعة العناصر المحيطة بالنواة المركزية، وهي مكملة ومتممة للنواة المركزية ومتداخلة معها، فوجودها وقيمتها ووظائفها تحدد عن طريق النواة المركزية، وهي تشغل الجزء الاكبر من حيث عددها ولكن اقل وزنا ودلالة من حيث قيمتها التصورية مقارنة بعناصر النواة المركزية، فالعناصر المحيطية تلعب دور الواجهة(L'interface) بين النواة المركزية والوضعية المادية الواقعية، وتتأثر هذه العناصر بتاريخ الافراد وتجاربهم الخاصة، وما يؤهلها لمستوى المخططات الملموسة او الموضحة للتمثل،[1] فعكس عناصر النظام المركزي، فالعناصر المحيطية بفضل تعددها ومرونتها فهي الاكثر تناولا في خطاب الأفراد،- ويعتبر النظام المحيطي مكملا لنظام النواة المركزية حيث يقوم بتجسيد ،وتنظيم والدفاع عن المعاني المركزية حسب تنوع

[1]محمد مسلم، مرجع سابق ص 100

الافراد والسياقات، فهو بشكل الواجهة بين النواة المركزية و الواقع(الوضعية المجسدة) التي ينشا فيها التمثل .

11-1 وظائف النظام المحيطي:

فهي تنظم المعاني المركزية وتعمل على ايجاد تصورات حول كيفية تحويلها الى واقع ملموس، ويؤدي النظام المحيطي ثلاثة وظائف رئيسية:

11-1-1 وظيفة التكيف مع الواقع المادي:

ان العناصر المحيطية تساعد على ترسيخ التمثل،واستعماله في الحياة اليومية من خلال تزويده بمصطلحات اجرائية واضحة ومفهومة،كم تعمل على ادماج عناصر الوضعية التي ينتج بها التمثل، فهي بذلك تعبر عن حاضر ومعاش الافراد وتجاربهم الشخصية .فعلى مستوى النظام المحيطي يتم المعالجة والقضاء على كل التناقضات الموجودة مع عنصر او اكثر من العناصر المركزية عن طريق اعادة ادماجها او تخفيض وقعها او تحديدها.[1]

11-1-2 وظيفة تنويع محتوى التمثلات الاجتماعية:

ان خاصية المرونة التي يتميز بها النظام المحيطي تلعب دورا هاما ففي تكيف التمثل مع التحولات الممكن حدوثها في المحتوى والتي يمكن ان تدمج في محيط هذا االتمثل كاستخدام معلومات جديدة يتم من خلالها اعادة تأسيس وبناء التمثل اما بإعطائه هيكلة دنيا او بإعادة تغييره من جديد حسب معنى المدلول المركزي ،فعن طريق ميكانيزمات هذا الجهاز المحيطي يمكن للتمثل ان يتكيف مع تغيرات المضمون والأحداث الراهنة دون ان يتغير جذريا، فالعناصر المحيطة تعمل على حماية النظام المركزي من

[1] محمد مسلم ،مرجع سابق ص 66

التغير ،كما تتعامل على تكييف العناصر الجديدة من خلال ادماجها وفق دينامية مضبوطة.

11-1-3 وظيفة حماية النواة المركزية:

ان النواة المركزية للتمثلات الاجتماعية تتميز بالثبات والاستقرار ، فعملية تحولها او تغيرها يؤدي الى اضطراب في نظام التمثل ككل فالنظام المحيطي يعمل بذلك كنظام دفاعي عن النواة المركزية للتمثل.

وفي هذا الصدد يقول "فلامون" C .Flamont، بان النظام المحيطي له وظيفة الحماية، فهو يقيه من كل الصدمات، يمتص و يصد كل ما يعجز وصفه او يتعذر تبريره وكل جديد يطرا عليه دون الاضرار بالنظام السوسيومعرفي، كما يسهل صيانة كلل ما يصلح للتبادل والتداول الغير مشروط لكل فرد من الافراد في عناصر النواة المركزية.[1]

وقد ساهمت اعمال كل من موناكو Lo monaco و لورو Lheureux في اظهار اهمية وظيفة التصور من خلال الدور الذي يلعبه النظام المحيطي في توجيه السلوك واتخاذ المواقف، فهو اساسي في تحديد الممارسات الاجتماعية والاحكام التي تصدرها في موقف معين، وهذا بالتنسيق مع النظام المركزي الذي يعطيه قيمة وتجانس، فعن طريق فهم التكامل الموجود بين النظامين(المركزي والمحيطي) يتسنى لنا فهم التمثلات الاجتماعية.

12- العوامل المتدخلة في التغيير البنيوي للتمثلات الاجتماعية:

ان درجة بروز المثلات الاجتماعية، وبروز محتواها المركزي، والدور الذي تلعبه العناصر المحيطية(حماية النواة المركزية ،امتصاص التناقض...) ،تأكد فكرة التطور البطيء للتمثل، وهذا ما اشار اليه"جون ماري سيكا" بقوله: " ان الانقلابات الثورية

[1] مرجع سابق ص 22

والتحولات السياسية الكبرى داخل اي مجتمع ماهي الا ترجمة للتغيرات بسيطة متراكمة، تاثر تدريجيا على التمثلات، الممارسات والثقافة السائدة.[1]

كما ان النظام المحيطي كما ان النظام المحيطي في الظروف العادية يضمن العمل اللحظي(instantané) للتمثل دون الحاجة للرجوع في كل مرة للنواة المركزية لتحديد ما هو مألوف وماهوغير ذلك،[2] ولأنه من الخصائص الرئيسية للبيئة هو عدم الثبات، يؤدي هذا الى ظهور احداث جديدة تمس بالبيئة والمحيط تفضي الى ظهور ممارسات جديدة لدى الجماعة من اجل التكيف مع هذا الوضع الجديد.

فالتمثلات الاجتماعية ليست بحقيقة ثابتة ومستقرة فهي تتغير وتتطور جراء العلاقات المتشكلة في الحياة الاجتماعية، فالأحداث التي تطرأ على المحيط الاجتماعي والتي تخلق ممارسات جديدة ، قد تأثر مباشرة على التصور الاجتماعي.

ومن اهم العوامل المؤدية الى التغير في التمثلات الاجتماعية مايلي:

12- 1العقلنة :La Rationalisation

نظرية العقلنة والالتزام ،التي صاغها "روبرفانسون" (Robert-vincentjoulè) و جون ليون بوفوا (Jean-lèonbeauvois) سنة 1998، والتي تعتمد على التنافر المعرفي (Dissonance cognitive) تفرض على الفاعلين (الفرد، الجماعة، الهيئات، المنظمات) عبارة عن منتجين للشرح السببي ،[3] ففي حالة ظهور سلوكات جديدة تفرضها احداث خارجة عن ارادة الجماعة وتكون هذه الاحداث مورطة للجماعة بما يكفي الى ان يؤدي الى تغير في البيئة، فالممارسات الاجتماعية تتغير وتؤدي في النهاية الى التغير في

---

[1],J-M SECa,LesReprèsentationssociales,OP-CIT p : 136

[2]Claude Flament,Structure et dynamique de Reprèsentatoin ssociale, Dans D.jodelet (Ed) ,PUF ;2ème è'dition,France,1991,p :209

[3] Claude Flament مرجع سابق

التمثلات المتعلقة بموضوع تلك الممارسات. مجرد ظهور سلوكات جديدة من طرف الفرد او الفاعل في وضعية غير محسوبة مسبقا(خضوع ، تورط، اجبار...) فان كل فرد يبدا في البحث عن توازن او تناسق بين افكاره وأفعاله.

فإذا كانت سلوكات الفرد في حالة تناقض بين افكاره وبعض سلوكاته المفروضة(حالة التورط)، فسيحاول ايجاد رابط معرفي جديد (بين النواة المركزية والعنصر المحيطي)، لإنشاء شروحات وتبريرات للسلوك الجديد، وفق هذا المنظور فان التمثلات الاجتماعية هي عبارة عن نشاطات ذهنية ذات طابع اجتماعي، تسمح للأفراد بالتكيف مع الضروف المجسدة للعيش، والسلوكات التي قد تكون مفروضة عليهم بحكم العلاقة الاجتماعية والاقتصادية يتم عقلنتها من خلال عملية اعادة البناء المعرفي، التي تسمح بإعطاء تفسير سببي لها، ويؤكد "جون كلود ابريك" على حقيقة ان نظرية العقلنة لها دور في غاية الاهمية في :

-تخفيف تأثير المعايير الثقافية والنمطية، وذاكرة وتاريخ الجماعة على التمثل.

-تخفيف تأثير القيم والمعايير في اختيار الافراد للالتزام بالقيام بتصرفات معينة.

-التسيير الذاتي للأفراد، من خلال ايجاد مكان له في علاقته مع كل الفاعلين الاجتماعيين.

ان نظرية العقلنة، توضح عملية تعديل التمثل تحت طائلة الاحداث الجديدة والمفروضة ،ففي هذه الحالة فان السلوكات الجديدة تظهر لتكيف مع الاوضاع الجديدة من خلال ايجاد روابط معرفية جديدة في النظام المحيطي دون المساس بمحتوى النواة المركزية، ولكن قد تؤدي هذه الضروف الى الزيادة في ظهور تلك السلوكات بصفة متواترة مما قد يؤدي الى تغيير بنيوي في التمثل الاجتماعي السائد.[1]

[1] Claude Flamen مرجع سابق

ففي دراسة قام بها جيملي Guimelli في جنوب فرنسا سنة 1988، حول تمثل الصيد والطبيعة،حيث لاحظ في السنوات الاخيرة زيادة الضغط من طرف حماة الطبيعة على الصيادين، وخاصة بعد تعرض الطرائد لمرض خطير " Myxomatose " ، ادى الى تحول في في ممارسات الصيد، واصبح يعني هذا "تسيير وعقلنة اقليم الصيد " من طرف الصيادين. فهذه الوضعية المفروضة على الصيادين من طرف حماة البيئة من جهة، ومرض الطرائد من جهة ثانية ادت الى تغير في ممارسات الصيد،وبالتالي تغير في التمثل وهذا ما يسمى تغير تدريجي في بنية التمثل دون القطيعة مع الماضي.

12-2- الممارسات الاجتماعية: Les pratiques sociales

يقترح "روكيت" M-L Rouquette الاخذ بعين الاعتبار خصائص الممارسات الاجتماعية، لتحديد طبيعتها، فهو يميز مجموعة منها كتواجد او عدم تواجد كل من :[1] القيام بالفعل مرة واحدة، نادر او متكرر، متواتر او مألوف فهي تضفي عليها صفة الدوام او قابليتها لارتداد(زوال الممارسة).

-التقنية والفعالية والجوانب الاجرائية الازمة للقيام بالممارسة لتحديد مدى صلابة او مرونة هذا السلوك (كلما كانت الممارسة ممرنة كلما زاد في احتمال دوامها).

-حساب تحليل تقييمي ومعرفي، قبل القيام بالفعل، ففي هذه الحالة يمكننا التمييز بين حسابات طويلة نوعا ما، متبوعة او غير متبوعة بتجسيد مسطر.

فالأحداث والتغيرات التي تطرأ على البيئة تجعل التصور غير ملائم للأوضاع الجديدة مما يؤدي الى ظهور ممارسات جديدة اكثر ملائمة للوضع الجديد تؤدي بالضرورة الى تحول التصور. جردير فيروز: التصورات الاجتماعية للأساتذة اتجاه الفشل المدرسي[2].

---

[1]مرجع سابق ، ص 69

[2]مذكرة ماجستير **علم النفس المدرسي،مذكرة ماجستير علم النفس المدرسي** ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم النفس،جامعة منتوري ، قسنطينة،2011/2010

13- طرق تحول التمثلات الاجتماعية:

فحسب الباحثين المهتمين بالتركيبة البنيوية للتمثلات الاجتماعية من امثال: "راتو" (Rateau) " روكييت" (Rouquette) و "جيملي" (Guimelli) ، فان اللزيادة في نشاط عنصر من النظام المحيطي لاسباب اديولوجية لا تتأثر على بناء وتركيبة التمثل، فالعوامل الخارجية والسلوكات الجديدة هي من يمكن ان يحدث تغييرا في التمثل ، بشرط ان تكون هذه العوامل متواترة وذات قيمة (مادية او رمزية) في المجتمع وعلى اعتبار شروط السابقة فان تحول التمثلات الاجتماعية قد يكون وفق الحالات التالية:

13-1التحول المقاوم:

ففي هذه الحالة تكون السلوكات الجديدة مناقضة للتمثل السائد ،فتصبح اذن هذه السلوكات محل عقلة، حيث يتم دمجها بطريقة تتفق ومتطلبات النواة المركزية، وبمرور الوقت وتكرار السلوك يمكن ان يؤثر هذا السلوك على محتوى النواة المركزية، مما يؤدي الى اختلال التوازن ففيها، فيظهر عنصر ممركزي جديد يؤدي بالضرورة الى تمثل جديد. حيث تكون الممارسات الجديدة في المقام الأول ثم تصبح متلائمة مع النظام المركزي خلال وقت طويل نوعا ما، حيث يكون هذا التلائم ميكانيزمات معرفية من اجل العقلنة la rationalisation بحيث ان تعدد العقلنة مع تكرار الممارسات الجديدة يؤدي هذا ففي النهاية الى المساس بالتركيبة البنيوية للنواة المركزية التي اصبحت لا تستطيع ضمان تناسق الكل فيظهر تمثل جديد اكثر ملائمة للممارسات الجديدة.[1]

[1]Michel-Louis rouquette,patrickRateau,Introductiona l'ètude des reprèsentations sociales,PUG,France,1998,P :116

13-2التحول التدريجي:

اما بالنسبة للتحول التدريجي ففان السلوكات الجديدة لا تكون محل معارضة تنازعية "oppossition conflictuelle"مع محتوى النواة المركزية، وبالتالي فان التحول يكون تدريجي في محتوى التمثل.

فالبنسبة للمواضيع الاجتماعية، فهذا النمط من التغيير يبدو الاكثر تكرارا، وبالتالي يمكننا القول انه من خلال هذا النمط في التحول ، فان الحداثة او الوضعية الجديدة لا تعطي مكان لي التناقض والنزاع مع عناصر النواة المركزية فيحدث بذلك تدرجا بطيء في عملية تغيير التمثل الاجتماعي.[1]

ففي حالة التحول التدريجي لا تكون الممارسات الجديدة في حالة تناقض مباشر مع محتوى النظام المركزي ولا يتطلب الامر الا عقلنة محدودة مما يؤدي الا اعادة تنظيم للتمثل الموجود، عن طريق ادماج عناصر محيطية داخل النظام المركزي التي ستسمح بتسيير المعرفة الخاصة بهذه الممارسات، كمثل الصيد عند "جميلي" الذي اصبح تدريجيا يضم موضوع الطبيعة.[2]

13-3 التحول العنيف:

يظهر هذا النوع من التحول في التمثل الاجتماعي عندما يستحيل كل عمل توفيقي او عقلاني، لدمج او تبرير السلوكات الجديدة من طرف النظام المحيطي او المركزي(حالة اكتشاف علمي، ازمات غير قابلة للحل.....)، ويعتبر هذا النوع من التعديل نادر الحدوث، فحالة انعدام الخيارات يجبر الافراد على تقبل المعايير الجديدة والتكيف معها ،مما يؤدي الى حدوث تغيير مباشر في النظام المركزي ،مما يؤثر بالضرورة على طبيعة التمثل، ومثاله قرار الغاء العبودية في البرازيل عام 1888م، وما

[1] نصيرة خلايفية،مرجع سابق،ص: 76

[2].Michel-Louis rouquette,PatrickRateau p 116

ترتب عنه من تغيير في علاقات السادة بالخدم ، وانواع الانتاج الزراعي وما صاحبه من تغيير في تشريعات والقوانين والذي اسهم في تغيير سلوك الافراد وما انتج هذا من تغيرات جذرية في التمثل الذي كان سائدا حول هذه الفئة من المجتمع(فئة العبيد) .

ومع هذا بالرغم من كون هذا التحول مفاجئ وعنيف فانه يتطلب سنوات عددة ليتبلورة ويصبح واضح ويمثل حس مشترك يتقاسمه كل او جل افراد المجتمع ويقترح "كلود فلامون" (Claudflament) نظرية حول التمثلات الاجتماعية، تدور حول افكار بسيطة وهي: Claude[1]

-ان عدم التوافق بين الحقيقة والتمثل ، تؤدي الى تغيير المخططات المحيطية اولا، ثم تأتي على تغيير النواة المركزية ثانيا، اي تغيير التمثل في حد ذاته.

- في حالة التناقض بين الحقيقة والتمثل، نلاحظ بروز مخططات غريبة في النظام المحيطي، ثم تفكك في التمثل.

-اذا كانت الحقيقة تتسبب في تغيير نشاط المخطط المحيطي، فقد يؤدي هذا الى تغير تدريجي في التمثل.[2]

[1]Flament, p :218
[2]Flament, p :220

الفصل الثالث

الأمن

صورة من التقاط الباحثتين

تمهيد:

إن المشهد الأمني الراهن في المجتمع الجزائري في خطر نظرا للأزمة السياسية الحاصلة حول إرادة وطلب الشعب إعادة بناء دولته بدولة القانون والعدل فقد عان المجتمع من تهميش اقتصادي واجتماعي جعلته يفقد الثقة التامة بدولته في مختلف فئاته وهذا ما تظهره وسائل الإعلام من مظاهرات حاشدة كل جمعة حيث يطالب الشعب بتغيير النظام. والمؤسسات الأمنية في الجزائر تخضع للسياسة العامة للدولة كباقي المؤسسات الأخرى فالقرارات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية وغيرها... تابعة لها، فالأمن في الجزائر يتبع للتعليمات السلطة العليا هي التي تتخذ القرار في مختلف الجوانب. ومن خلال بحثنا المتواضع سنحاول معالجته بالاطلاع على درجة وعي المواطن بالأجهزة الأمنية من خلال التطرق إلى تاريخ علاقة الناس بها، وكذلك محاولتنا لفهم معنى الثقافة الأمنية التي تعتبر من الضروريات الأساسية في تحسين العلاقة بين الأمن والمجتمع وتليها الإشارة للمواطنة والأمن القومي فالمواطن بضرورة يشعر بالأمن في مختلف جوانبه راجع لشعوره بالانتماء لوطنه.

1- أهمية الأمن:

في ضوء ما ذكر حول مفهوم الأمن ومعانيه، يمكن القول إنّ للأمن أهمية خاصة في حياة الإنسان فرداً وجماعةً ومجتمعاً، وتتلخص هذه الأهمية على النحو التالي:

1-1 الأمن قيمة عظيمة: تمثل الفيء الذي لا يعيش الإنسان إلا في ظلاله، وهو قرين وجوده وشقيق حياته، فلا يمكن مطلقا أن تقوم حياة إنسانية، تنهض بها وظيفة الخلافة في الأرض، إلا إذا اقترنت تلك الحياة بأمن وارف، يستطيع الإنسان الحياة في ظله وتوظيف ملكاته وإطلاق قدراته، واستخدام معطيات الحياة من حوله لعمارة الأرض، والإحساس بالأمن يسمح للإنسان أن يؤدي وظيفة الخلافة في الأرض، ويطمئنه علىعلى نفسه ومعاشه وأرزاقه.[1]

1-2 الأمن أساسي للتنمية: فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن سابغ، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية، هي أهم مرتكزات التنمية، وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته.

1-3 الأمن غاية العدل: والعدل سبيل للأمن، فالأمن بالنسبة للعدل غاية وليس العكس، فإذا كان العدل يقتضي تحكيم الشرع والحكم بميزانه الذي يمثل القسطاس المستقيم، فإن الشرع ذاته ما نزل إلا لتحقيق الأمن في الحياة، وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن، ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول: "إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين هما: عمران البلاد وأمن العباد".

1-4 الأمن غاية كل المجتمعات والحضارات الإنسانية: وحثت عليه الشرائع السماوية لضمان استمرارية وتطور تلك المجتمعات.

[1] عطا محمد زهرة، **الأمن القومي والامن الجماعي الدولي**، دار النهضة العربية،القاهرة،1985،ص28.

2-مظاهر ومقومات الأمن

إن التطور الحضاري والانتعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وارتفاع مستويات المعيشة والتطور الإبداعي والفكري ما هو إلا دليل على توافر المقومات الأمنية بمختلف أشكالها وفي أعلى مستوياتها فالنهضة العمرانية، والصناعية، والتعليمية، والزراعية، والتجارية

كمجموعة تحتاج إلى طاقة بشرية ينتج عنها توفير الأعمال اللازمة لشباب هذا البلد، والقضاء على البطالة، وتوفير متطلبات الحياة بيسر.

إن توافر الأمن للمواطن في مجتمعه سواء كان على صعيد الأمن الشخصي أو الوظيفي أو الغذائي أو النفسي فإن ذلك سيكون دافعا للمواطن ليلعب دوراً ايجابيا وفعالاً سواء على الصعيد الشخصي أو الأسري أو المجتمعي،[1] كما يساهم في زيادة الانتماء ورفع سقف الطموحات للفرد والمجتمع في رفع مستويات المعيشة فالأمن هو القوة لحياة أفضل.

لابد لكل عمل من مقومات أساسية، والأمن من أهم الأعمال التي يجب أن تتوافر مقوماتها، لكونه من أهم عناصر الحياة – فلا حياة بدون أمن – ومن المقومات الأساسية التي يقوم عليها الأمن:

1- وجود سلطة تتولى تنفيذ القواعد الأمنية، والأنظمة التي يتم وضعها من قبل هذه السلطة، وإلزام المجتمع بتنفيذها.

2- وجود أنظمة واضحة وصريحة تنظم الحقوق والواجبات، وطريقة التعامل بين السلطة والمواطن، وبين المواطنين بعضهم ببعض.

[1] عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص32 .

3- توفر العدالة، وهذا عنصر مهم في سير الأمن، فالمواطن في ظل العدالة يطمئن أن حقوقـــه محفوظة، وفي أمان، ولا يخاف أي اعتداء عليه أو على حقوقه.

4- وجود إيمان وقيم ومبادئ، وهذا الثلاثي يجعل المجتمع يشعر بالعدالة، فلا حسد ولا حقد ولا عدواه، فيعيش عيشة كريمة يسودها المحبة والسلام والأخلاق الفاضلة.

5- وجود ترابط اجتماعي. وهو أهم العناصر التي تجعل المجتمع بجميع فئاتـــه أســـرة واحـــدة متماسكة متعاونة يشعر كل إنسان في هذا الكيان بأن وظيفة الأمن لا تقع على كاهل طرف دون الآخر؛ بل لابد أن يشعر كافة الأطراف أي: السلطة والمواطن أن الأمن مهمـــة الجميـــع، وأن مردوده يكفل لهم حياة آمنة ذات أبعاد أمنية، وإيمان صادق بأمن الوطن والمجتمع.

6- وجود اقتصاد معيشي مستقر مبني على أسس وقواعد سليمة تكفل لجميع أفـــراد المجتمـــع احتياجاته المعيشية الضرورية التي يقتات عليها، وتوفر له فرص العمل التي يستطيع من خلالها الاسترزاق، وتوفير متطلبات الحياة، وسد النقص في المجالات الاقتصـــادية الأخرى لتنويع مصادر الدخل من تجارة وصناعة وزراعة وغيرها.[1]

7- الولاء للوطن والدولة، حيث أن الولاء للوطن من الأولويات التي تجب على المواطن، فهـــذا الوطن الذي يعيش أبناؤه على ثراه، فمن الطبيعي أن يكون لهذا الوطن الولاء والمحبة التامـــة، والتضحية من أجله، والمحافظة على أمنه، والغيرة على سمعته، وبذل الجهد لتطـــوره بـــالعلم، والعمل والنهوض بمستقبله ومستقبل أبنائه.

[1] عطا محمد زهرة، المرجع السابق،ص34

3- أبعاد ومستويات الأمن:

نظرا لشمولية مفهوم الأمن حيث يهدف بإبعاد ودفع الأخطار والتهديدات باختلاف أبعادها عن الدولة بالقدر الذي كفل الحياة الكريمة والمستقرة لأفرادها ما ساعد على تطور وتقدم الدولة ،ويمكن استنتاج عدة أبعاد لمفهوم الأمن وهي كالأتي:

3-1 أبعاد الأمن:

أ. **البعد السياسي:** و تمثل في الحفاظ على الكيان السياسي والاستقرار السياسي للدولة.

ب. **البعد الاقتصادي:** وهو توفري المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفري الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها.

ج. **البعد الاجتماعي:** يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والاطمئنان للمجتمع سواء أفرادا أو مجموعات وتنمية الشعور بالانتماء والولاء.

د. **البعد البيئي** : الذي يوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.[1]

3-2 مستويات الأمن:

أما بخصوص مستويات الأمن فهي تشمل ما يلي:

مستوى الفرد: ويشمل أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته

مستوى الوطن: ويشمل أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبِّر عنه "بالأمن الوطني.

[1]موقع الانترنت،صحة الويب، www.khayma.com

مستوى الإقليم (عدة أقطار): ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي.[1]

المستوى الدولي: ويتمثل في الأمن التي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .[2]

4- أنواع الأمن:

استأثر موضوع الأمن باهتمام العديد من الكتاب والمتخصصين في الآونة الأخيرة، فكانت هناك كتابات عن أنواع مختلفة من الأمن منها الأمن القومي والأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن العسكري.

بالرغم من أن مفهوم الأمن بحد ذاته ليس حديثا من حيث الاستخدام، إلا أن الاهتمام بدراسة الموضوع والحديث عن مشكلاته اخذ يحتل مركز الصدارة في قائمة الموضوعات، لما لتلك الظاهرة من تأثيرات على واقع ومستقبل الإنسان والمجتمع وانعكاساته على برامج التخطيط وبرامج التنمية القومية فيما تجسده من معطيات سياسية واجتماعية واقتصادية.

ويمكن أن يعزى تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة الأمن إلى حقيقة مركزية لم تعد ترى في مفهوم الأمن مفهوما ضيقا يقتصر على السياسة الدفاعية والعسكرية فقط. بل ترى فيه مفهومـــا يتسم بالشمول ليأخذ بالاعتبار كل المتغيرات الداخلية والخارجية. وهذا يضعنا وجها لوجه أمـــام مهمة توضيح مصطلحات ومفاهيم وأنواع للأمن في مجالات متعددة مثل مفاهيم:

[1] المرجع نفسهwww.khayma.com

[2]عطا محمد زهرة، المرجع السابق40

الأمن الحضاري (الثقافي)، والأمن القومي، والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، والأمن العسكري، والأمن البيئي، بالإضافة إلى مفهوم الأمن الإقليمي والأمن القومي أو الوطني، حيث أن أمن الدولة داخل حدودها ، قد يرتبط أحيانا بظروف كثيرة مع الأمن الخارجي وبخاصة القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والاتجار بالرقيق من النساء والأطفال، والتي تحتاج إلى تعاون دولي لمواجهة وحماية المجتمع من أخطارها

من خلال تعريف الأمن يمكن القول إنّ مفهوم الأمن الشامل يتضمن عدة أنواع أو أنماط أهمها:

4-1 الأمن الاجتماعي:

وهو حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستمد مقوماتها من النظام، بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه

ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام ويحدد مواقع أعضاء ذلك التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقع سلوكيات أعضاء التنظيم في الحالات التفاعلية[1]

4-2 الأمن الاقتصادي:

ويشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير

[1] كامل المرياتي وخالد الجابري ويونس التكريتي، **كتاب الأمن الاجتماعي**، ندوة فكرية، تشرين الأول 1997 .

الاقتصادية هي التي تصب فـــي النهاية في " خلق الأمان الاقتصادي للناس " الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان إضافة للبعـــد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي.[1]

4-3 الأمن البيئي:

وهو تحقيق أقصى حماية للبيئة بكافة جوانبها في البر والبحر والهواء، ومنـــع أي تعـــد عليها قبل حدوثه منعا لوقوع الضرر من هذا التعدي الذي قد لا يمكن تداركه، وذلك من خـــلال اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، سواء كانت من خلال سن القـــوانين واللـــوائح التـــي تمنـــع التصرفات التي تؤدي لهذا الضرر أو باستخدام وسائل الملاحظة والمتابعة والقيـــاس أو وســـائل التحذير وضبط الفاعل وأدوات الجريمة في حال ارتكاب جرائم التعدي على البيئة وذلك لتطبيق القوانين التي تعاقب على هذه الجرائم وردع المخالفين.[2]

4-5 الأمن النفسي:

هو الطمأنينة النفسية والانفعالية، وهو الأمن الشخصي، أو أمن كل فرد على حده، وهي حالة يكـــون فيهـــا إشـــباع الحاجـــات مضـــمونا، وغير معـــرض للخطـــر (مثـــل الحاجـــات الفسيولوجية ،والحاجة إلى الأمن والحب والمحبة، والحاجة إلى الانتماء والمكانة، والحاجـــة إلـــى تقدير الذات) وأحيانا يكون إشباع هذه الحاجات بدون مجهود، وأحيانا يحتاج إلى السعي وبـــذل الجهد لتحقيقه، والأمن النفسي مركب من اطمئنان الذات، والثقة في الذات، والتأكد من الانتمـــاء إلى جماعة آمنة.[3]

---

[1] محمد شريف بشير 2004/05/26. www. Islamonline.net

[2] د. عبدا لهادي محمد،**امن وحماية البيئة**، اكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية الندوة العلمية الثانية والأربعون ، 14 – 16 أكتوبر 1996م ، ص291 .

[3] إياد الأقرع، **الشعوربالامن النفسي وتأثيره ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية** رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005م.

4-6 الأمن الغذائي:

وهو اصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية ، وتبنته الحكومات، ليأتي مترافقا مع مصطلحات أخرى، كالأمن القومي، والأمن الاستراتيجي ، والأمن الاجتماعي ، وغيرهـــا مـــن المصطلحات التي أريد بطرحها التنبيه إلى ضرورة مواجهة أخطار تهدد المجتمع، مـــن أجـــل اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار، أو إزالة جميع الأضرار الناجمة عنها.ويقصد بالأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب ،وضمان حد أدنـــى من تلك الاحتياجات بانتظام ،سواء بإنتاجها محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصـــادرات يمكن استخدامه في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي.[1]

4-7 الأمن القومي:

وهو "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التـــي تتهـــدِّدُها فـــي الـــداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمِّن لتلـــك القـــوى فـــي الحاضـــر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة.[2]

---

[1] ()محمد سلمان، **مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وأفاق حلها**، دمشق دار الفكر، 2001 ص153.

[2] .حسين،زكريا :أستاذ الدراسات الإستراتيجية،المدير الأسبق الأكاديمية ناصر العسكرية،مصر (www.khayma.com).

.

4-8 الأمن الوطني:

هو قدرة الدولة بمؤسساتها الرسمية والشعبية على حماية مقدراتها المادية والمعنوية من المهددات الخارجية والداخلية وسعيها لبسط الاستقرار والطمأنينة بين أفراد مجتمعها.[1]

وبالإضافة إلى الأنواع السابقة من الأمن ظهر مؤخراً ما يعرف بالأمن الحضري الذي يتعلــق بالسلامة الأمنية لسكان التجمعات الحضرية أو سكان المدن، وهذا النوع من الأمن يــرتبط إلـــى حد كبير بالأنواع السابقة للأمن، فأمن التجمعات الحضرية أو المدن على سبيل المثـــال يشـــمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى جانب النواحي المرتبطـــة بـــالتخطيط والتصـــميم العمراني للتجمعات السكانية.

5- الأمن الحضري:

يعتبر مفهوم "الأمن الحضري" من بقايا الحرب الباردة ويعتقد أنه يرتبط بالحاجة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للأمن البشري في المدن التي يتمايز سكانها على أساس الطبقة والعرق والأصل، فهو مفهوم معقد ومتعدد الجوانب كما هو الحال بالنسبة لطبيعة المدن وتركيبها وتكوينها.

والأمن الحضري لا يمكن اختزاله في قمع الجريمة والحد منها، وإنما هو مفهوم معقد التركيب: فهو يرتبط مع مشاكل أخرى مثل: الصحة، والتعليم، نوعية البيئة التخطيط الحضري، حركة المرور والطرق، ويتضمن كذلك تضارب المصالح وخاصة فيما يتعلق بتقاسم الفضاء والزمن في المدينة، مشاكل إدمان المخدرات، والتوترات العرقية، وغيرها من القضايا والمشاكل.

---

[1] عبد الله محمد احمد حريري،**الأمن مسؤولية الجميع**، جامعة أم القرى، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي العلمي للتعليم والأمن المنعقد بأكاديمية نايف للعلوم الأمنية تحت 1999م، ص 66.

إن عدم الأمان ليس فقط خوفا من السطو والسرقة، بل يمكن إن تنبثق عن كثير من الأخطار مثل أزمة المرور، والبيئة غير الصحيّة، وتدهور الأماكن العامة، وفوق كل هذا، الخوف من غياب المساعدة والنجدة عند الحاجة، وعدم تقديم خدمات الحماية أو الدعم عند حدوث المشاكل. وهذا قليل من قائمة لا نهاية لها لإبراز التعقيد الموجود في مفهوم الأمن الحضري.[1]

5- 1الأمن الحضري والبحث العلمي:

تتكشف أمام الباحثين تطوير المحاولات البحثية المتخصصة في البحث العالمي لخدمة الواقع الذي يعيشه مجتمعنا، وما يطرح من قضايا ومشكلات تتطلب جهودا واعية في معالجتها والحد من آثارها خصوصا في ظل الاهتمام المتزايد والتطور المستمر بمفهوم الأمن في واقع المجتمعات بشكل عام والمجتمع الحضري بشكل خاص، المصاحب لتصاعد وتأثر المهددات لمثل هذا الأمن.

وتعتبر الجريمة والانحراف من أكثر المهددات للحياة البشرية وأمن المواطنين، وترتبط هذه المهددات بشكل عضوي بأنماط الحياة والعلاقات والتعاملات السائدة في عالم أصبح لا يعرف ولا يعترف بالحدود، ويصدق عليه قول العالم قرية الكترونية صغيرة. ومن هنا أصبحت المجتمعات تعيش كلاً متكاملاً في ظل نظام عولمة جديد تختفي في ظله الحدود وفتح نوافذ وأبواب التأثيرات الخارجية بايجابياتها وسلبياتها. وهذا يتطلب تضافر الجهود محليا وإقليميا وعالميا في الوقوف بحزم متسلحين بالإحصاءات والمعلومات وأدوات المواجهة المبنية على طرق علمية. ومن اجل تحقيق هذه الأهداف وجدت منظمات دولية وإقليمية ومحلية تتعاون فيما بينها وتعقد المؤتمرات والندوات التي يشارك فيها علماء وخبراء لتبادل المعلومات ورسم السياسات الرادعة المبنية على البحث العلمي.

---

[1].عبدالله محمد احمد حريري -جامعة أمالقرى، **مبحث مقدم إلى المؤتمر العربي العلمي للتعليم والأمن المنعقد** (بأكاديمية نايف للعلوم الأمنية تحت شعار) الأمن مسؤولية الجميع ،1999ص 66.

إن تنوع مهددات الأمن وتطور أساليبها وتنظيمها وتعاظم مخاطرها وأثارها وتشابك وتعقد مستوياتها جعل من النظرة العلمية المبنية على البحث العلمي والتحليل المنهجي الرصين ضرورة لمواجهة الأساليب والتعقيدات في عالمنا خصوصا أن التطور المهول والمخيف للجريمة من خلال استخدامها للتقنيات المتطورة والمستحدثات والمخترعات والأجهزة والمعدات مثل الغازات والكيماويات وتقنيات الليزر واستخدام الحواسيب وأساليب الرصد والتصنت والمتابعة وطمس الدليل والأثر وغير ذلك يجعل من المواجهة الأمنية للجريمة وأثارها عملا علميا ومعرفيا عميقا ويجعل من الجهد البحثي المنهجي في المجالات الأمنية وما يتصل بالمفهوم الأمني الشامل والواسع عملا يكتسب أهمية وأولوية يتطلبها امن المواطنين وسلامة المجتمعات.[1]

6- فقدان الأمن:

يرى " **جون جاك روسو**" أنه بعد ازدياد عدد السكان التقدم الاقتصادي وتعقد الحياة الاجتماعية تطورت الحياة الاجتماعية الطبيعية إلى حياة اجتماعية مدنية، وتحولت البشرية من بساطتها وسعادتها إلى حالة من الفوضى وصراع وانعدام الآمن.[2]

إن فقدان الآمن يعني أن القيم الاجتماعية قد فقدت قدرتها على ضبط سلوك الأفراد و الجماعات، وان التفكك الاجتماعي يعني فشل النظام في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المرتبطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم بصورة مرضية وان التفكك الاجتماعي ظاهرة تصاحب انعدام الآمن فالتنظيم الاجتماعي لمجتمعات مسألة حجم فكلما زاد التراكم الثقافة كلما تنوعت وظائف التنظيم وتعدد، وكلما زاد تراكم الثقافة كلما تنوعت وظائف التنظيم وظائف التنظيم وهذا ينطبق أيضا في حالات تقسيم العمل، وعندما يحدث تغير اجتماعي يفقد التنظيم المتعدد الوظائف بعض وظائفه.

[1] عبد الله محمد احمد حريري، المرجع السابق، ص104.

[2] إبراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، بيروت، دار الساقي للنشر والتوزيع، 2015، ص38.

عندما نتكلم عن قيـــم الحداثة هي قيـــم إيجابية ومساعدة على الحضارة والمدنية لكن ننتج عنها تيار الهدم في الجماعة والمجتمع وليس هذا مرجعه ضعف القيم وإنما ضعف في مؤسسات الدولة والمجتمع والجماعة وعجزها عن أداء دورها واستمرار دورها اضطراب سلم القيم وغياب القيم الأخلاقية في الإنسان والجماعة وترتب عن ذلك انتشار السلوك.[1] العدواني والإجرام بين الأفراد في عصرنا الحديث فقد حدث خلل في البيئة الاجتماعية والجماعية وكثير من السلوك العنيف راجع إلى التفكك الأسري والانحلال الخلقي وعدم القدرة على تحقيق التوازن وعدم الشعور بالأمن و تدهور بيئة المدرسة والجماعة المنحرفة وأيضا عدم التجانس الثقافي والصراع الثقافي والتفكك الاجتماعي فحين يوجد مجتمع تتعارض فيه المعايير السلوكية لإحدى الجماعات مع المعايير السلوكية لجماعة أخرى يصبح هناك عنف وعدوان وتعصب لان إتباع نوع معين من المعايير الاجتماعية سوف يعني بالضرورة مخالفة النوع الأخر المتعارض. [2]

6-1 أسباب ونتائج الشعور بالأمن:

إن الشعور بلا منقد يكون سببا في حدوث اضطرابات النفسية، أو قيام الفرد بسلوك عدواني اتجاه مصادر إحباط حاجته إلى الآمن وقيامه باتخاذ أنماط سلوكية غير سوية من أجل الحصول على الآمن الذم يفتقر إليه أو الانطواء على النفس أو الرضوخ واللجوء إلى التسول والتملق من اجل المحافظة على أمنه، وان تأثير انعدام الأمن يختلف من شخص إلى أخر ومن مرحلة عمرية إلى أخرى ومن مجتمع إلى أخر، حيث أن فقدان الشعور بالآمن والذي ينجم عن المواقف الحياتية الضاغطة كالتعرض لحوادث كالخبرات الحادة المفاجئة وعدم ثبات المدرسين والآباء في التعامل مع الأطفال فالتناقص ما بين معالجة بعض السلوكيات أو التذبذب بين المحبة والكراهية وإهمال قدرات المتعلمين

[1] إبراهيم الحيدري،مرجع سابق، ص201

[2] ناديا محمود مصطفى ،**القيم في الظاهرة الاجتماعية**، بط، القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم،2010م، ص487.

وبالتالي يتوقعون منهم مالا يستعطون عمله أن يطلبون الكمال كما أن النقد المتكرر يساعد على وجود القلق، ومما يساعد على عدم الشعور بالآمن ، الذم يولد لدى الأطفال من خلال القيام بسلوكيات قد تخالف القوانين كالمعايير الاجتماعية كما أن للإحباط المستمر الذم يتعرض لو الأطفال من الوالدين أو المحيطين بهم قد يعرضهم بالشعور بعدم الأمن، إن انعدام الشعور بالآمن قد يؤدي إلى أن يصبح الفرد عدوانيا من أجل كسب عطف الآخرين.

كما أن الحرمان من الأمن يختم تأثيره على الصحة النفسية من شخص لأخر ومن مرحلة إلى أخرى فإذا حدث الحرمان في مرحلة الرشد فإن تأثير الشيء قد يكف مؤقتا يزول بزوال أسبابه وتوفر الأمن، قد لا يؤثر على الصحة النفسية إذا أستطاع الشخص تغير مطالب أمنه ولـــم يشعر بقلق الحرمان أما إذا حدث الحرمان من الأمن في مرحلة الطفولة المبكرة خاصة، فإن يعيق النمو النفسي ويؤثر تأثيرا سيئا على الصحة النفسية في جميع مراحل الحياة لان الحرمان من الأمن يعني تهديدا خطيرا لإشباع حاجات الطفل الضرورية وهو ضعيف لا يقوى على إشباعها، فيشعر بقلق الحرمان الذي ينمي فيه سمات التوافق التي من أهمها سمات القلق والعدوان والشعور بالذنب.

ولا تقتصر الحاجة للأمن على الأطفال، أن الكبار أيضا بحاجة دائمة لشعور بالأمن، والاستقرار، يتمثل ذلك في بحثهم عن الوظائف المستقرة، وكذاا البحث عن بيت أمن من تهديدات الأخطار الخارجية.[1]

[1] إياد محمد نادي اقرع،**الشعور بالأمن النفسي وتأثره ببعض المتغيرات**،رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين،2005،ص27.

7- الأجهزة الأمنية:

7-1 مفهوم الأجهزة الأمنية:

يمكن القول عموما أن المفهوم يشير إلى تلك الأجهزة التي تهتم بحفظ الأمن والنظام ورد المظالم، وقد تعقدت هذه الأجهزة وتطورت مع تطور المجتمعات والدول والنظم السياسية وتعقدها، وكما طالت عملية تقسيم العمل مجالات النشاط البشري المادية والروحية جميعها، فقد تعددت أجهزة الأمن هي الأخرى وطالها تقسيم العمل والأجهزة الأمنية هي إحدى الوسائل الرسمية التي يمارس بواسطتها الضبط الاجتماعي من خلال تطبيق القانون والنظام والوضعي في المجتمع التي يفترض عملها بحياد ودون استثناء طائفي أو عرقي أو فئوي أو طبقي المبدأ في الأجهزة الأمنية هو تحقيق الأمن من خلال ارتباطها بالقانون والقضاء وتطبيق الجزاءات والعقوبات التي تردع الجريمة وتعكّر الأمن من مبدأ أن العقاب يحقق منفعة فردية واجتماعية علاجية ووقائية ويطلق على الضبط الذي تمارسه مؤسسات مثل الشرطة والجيش "الضبط القهري أو الضبط القمعي، أو ما يطلق عليه الإجراءات القاسية بما فيها العقاب البدني فالأمن محكوم بقانون، وبقاعدة إلزامية وعقوبات القاسية بما فيها العقاب البدني رادعة "تقوض النزوع نحو الإقتئات على حقوق المجتمع الكلية أو حقوق أفراده الشخصية "، إذْ يتمثل الضبط الرسمي في أنساق السلطة والقوانين والقواعد واللوائح القانونية التي تحدد العقوبات (كالغرامة المالية أو الحبس أو الطرد أو الإعدام[1]

في بحثنا في التاريخ العربي عن مفهوم الأجهزة الأمنية، وما الدور الذي كانت تقوم به؟ وما نوعية علاقة الجمهور بها، لم نجد موضوعاً خاصاً يتناول هذه المسألة بشكل مركز، بل وجدنا تاريخاً عاماً عن أحداث تاريخية عناصرها الناس والسلطة

[1] إبراهيم عيسى عثمان ،**النظرية المعاصرة في علم الاجتماع** ، دار الشروق عمان ، 2008 ، ص 36

عموماً، وفي معظم الأحيان المظالم التي كان يتعرض لها العامة من السلطة والسلطان، ونفور الناس وتوجسهم من كل ما يتعلق بالسلطة والسلطان الجائر، بالطبع نجد كثيراً من الكتب والمؤرخين الذين يتحدثون عن الحكم العادل والحكام العادلين، وشروط الملك الصالح والحاكم الصالح، والأحكام السلطانية، والشروط والمعايير المثالية في عدلها التي وضعها الدين الحنيف لسياسة البشر وتعامل السلطان مع الناس ولكن هذه المصادر لا تبين الحالة الملموسة لما نسميه اليوم بالأجهزة الأمنية ولتعاملها مع الناس ومدى تطبيقها لمقاصد المشرعين والعقلاء ولما هو مطلوب شرعا من هذه الأجهزة. ولذلك فإننا نعتقد أن هذا الموضوع يستحق العناء في التعمق في البحث والتوثيق لإخراج تاريخ يتعلق بشكل مباشر بالأجهزة التي تولت مهمات الأمن ولكن هذه المصادر لا تبين الحالة الملموسة لما نسميه اليوم بالأجهزة الأمنية ولتعاملها مع الناس ومدى تطبيقها لمقاصد المشرعين والعقلاء ولما هو مطلوب شرعا من هذه الأجهزة. ولذلك فإننا نعتقد أن هذا الموضوع يستحق العناء في التعمق في البحث والتوثيق لإخراج تاريخ يتعلق بشكل مباشر بالأجهزة التي تولت مهمات الأمن في التاريخ العربي الإسلام خاصة أن هذا التاريخ مع نشوء الإسلام وبناء الدولة الإسلامية قد تمخض عن حضارة رائعة أسست لنظام اجتماعي متكامل غاية في الترابط والتنظيم، فلم يترك التشريع الإسلامي مجالاً من مجالات النشاط الإنساني إلا ووضع له نظاماً ومعياراً، بما في ذلك بالطبع العلاقة بين السلطة والناس، والأمن والوسائط أو الأجهزة التي تسهر عليه. [1]

على أية حال فإننا في بحثنا عن وظيفة الأمن والقائمين عليها في تاريخ المجتمع العربي، وجدنا ج. هوبكنز في كتابه (النظم الإسلامية في المغرب في العصور الوسطى) يذكر الشرطة ويشير إلى أنها كانت جهازاً تنفيذياً وقوة أمن وكانت مهمتها

[1] ابراهيم عيسى عثمان،مرجع نفسه،ص 36

اكتشاف الجريمة وتولي تنفيذ الحكم بعد صدوره، وكان صاحب الشرطة ينفذ الأحكام التي يصدرها القاضي أو صاحب المظالم، ثم اكتسب فيما بعد سلطات قضائية ....ومع ذلك فإن الشرطة، كما تكشفها لنا المصادر، هي قوة أمن لا غير كما يشير هو بكنز ويرد اسم طرحون في سنة 183هجرية/799 ميلادية بوصفه أول صاحب شرطة في بلاد المغرب، كما يرد ذكر العسس كفرع من فروع الشرطة يطوفون في شوارع القيروان ليلاً، في المدة نفسها ويذكر الكاتب نفسه أنه لا تتوافر معلومات شوارع القيروان ليلاً، في المدة نفسها عن الشرطة في المغرب الأقصى في عهد المرابطين، ولكننا نسمع عن حرس الليل في طنجة، إذ إن (كتاب التشوف) في ترجمة ابن العريف، يذكر أنه سمي بذلك نسبة إلى والده الذي سمي بالعريف لأنه كان رئيس حرس الليل في طنجة ويعلق الكاتب في نهاية حديثه عن الشرطة بالقول:" وكالعادة، فإن صاحب الشرطة يستعمل القوة بأمر من السلطان". ولعل هذه الملاحظة الأخيرة هي بيت القصيد فيما يتعلق بموضوعنا عن التعاون مع الأجهزة الأمنية وهي التي توضح إشكالية العلاقة التاريخية بين الناس والأجهزة الأمنية عموماً، فالموقف من السلطة والسلطان هو الذي يحدد نوعية هذه العلاقة بين التعاون و اللاتعاون فضلاً عن الشرطة والعسس وحرس الليل في النظم الإسلامية كأجهزة أمنية، يمكن إدراج الحسبة القائمة على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووظيفة المحتسب ودوره في تحقيق الأمن من هذا المبدأ على ما يرد شرحه وافياً في الأحكام وما نجد شروطه وتمييزه بين المحتسب السلطانية للماوردي(الباب العشرون) وما نجد شروطه وتمييزه بين والمتطوع في فصل في أحكام الحسبة في مؤلف الأحكام السلطانية للحنبلي ويشير ابن خلدون إلى الشرطة وإلى مهامها واستحداثها في مقدمته الشهيرة قائلاً بصدد حاجة السلطان إليها اعلم أن السلطان لابد له من اتخاذ الخدمة في سائر أبواب الإمارة والملك الذي هو بسبيله من الجندي والشرطي والكاتب ويقول في نظامها ومهامها، وهي وظيفة مرؤوسة لصاحب السيف في الدولة وحكمه نافذ في صاحبها في بعض الأحيان. وكان

أصل وضعها في الدولة العباسية لمن يقيم أحكام الجرائم في حال استبدائها أولاً ثم الحدود بعد استيفائها. فإن التهم التي تعرض في الجرائم لا نظـــر للشرع إلا في استيفاء حدودها وللسياسة النظر في استيفاء موجباتها بـــإقرار يكرهـــه عليه الحاكم إذا احتفت به القرائن لما توجبه المصلحة العامة في ذلك. فكان الذي يقوم بهذا الاستبداء وباستيفاء الحدود بعـــده إذا تنـــزه عنـــه القاضـــي يـــسمى صـــاحب الشرطة..... ونزهوا هذه المرتبة وقلدوها كبار القـــواد وعظمـــاء الخاصـــة مـــن مواليهم. [1] ولم تكن عامة التنفيذ في طبقات الناس إنما كان حكمهم على الدهماء وأهـــل الريب والضرب على أيدي الرعاع والفجرة.

وأما في دولة الموحدين بالمغرب.... لا يليها إلا رجالات الموحدين وكبـــراؤهم .ولم يكن لها لتحكم على أهل المراتب السلطانية. ثم فسد اليوم منصبها وخرجـــت عـــن رجال الموحدين وصارت ولايتها لمن قام بها من المصطنعين.

وفي الواقع إن من الصعب قبل منتصف القرن الماضي الحديث عن أجهزة أمنية ووظائف لها بالشكل الذي نعرفه اليوم، ومع أهمية الأمن فإننا لا نجد في كتب التاريخ التي أرخت للعلاقة بين الناس والدولة أو الناس والسلطة أو الناس والحكم إشارات إلى العلاقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية، بل نجد دراسات تاريخية كثيرة تتحـــدث عـــن ظلم الحكام للشعب أو للعامة، كان أصحاب السلطان يـــستخدمون فـــي ذلـــك القـــوى العسكرية المتاحة كلّها في (قمع الفوضى وإعادة النظام إلى نـــصابه)، ففـــي القـــرون الثلاثة الأخيرة من الحكم العثماني، مثلاً، لا نجد ذكراً للشرطة ودورها الأمنـــي، بـــل نجد مواجهات متكررة بين عامة الناس والجند والحرس والانكـــشارية. فقـــد كانـــت الإدارة المدنية التي ينتمي إليها عادة جهاز الأمن والشرطة ضعيفة جداً، وكانت الدولة تكلف كبار قادة العسكر أو الانكشارية في تهدئة القلاقل وإرضـــاخ الـــسكان وقبـــول.

[1] ابراهيم عيسى عثمان، مرجع نفسه ص38.

سياستها وسوق المجندين إلى الخدمة العسكرية وقمع التمردات المدنية،[1] تلك كانت المهمات والوظائف الأمنية السائدة في ذلك الوقت؛ وذلك كان الجهـــاز الأمني الذي يؤدي هذه المهمات والوظائف.

وقد تكونت صورة رجل الأمن، واتجاهات الناس نحوه ونحو شكل التعامل معه، بناء على هذه السياسات والآليات الأمنية التي كانت تعني دوماً بالنسبة إلى الناس أذى سيلحق بهم وشراً سيحيق بهم. فالحديث يتعلق بميراث امتد قرونًـــا وامـــتلأ بـــالعنف والاستبداد وتعسف السلطة

2-7 الخلفية التاريخية لعلاقة الناس بالأجهزة الأمنية:

يحتاج الأمر إلى دراسة واسعة لا يكفيها المجال المحدود هنا، ولذلك فإننـــا لـــن نتعمق في التاريخ إلى أبعد من الحكم العثماني منذ بداية الحكم العثماني في بلاد الـــشام اهتمـــت الدولـــة العثمانيـــة بـــالجنود الإقطاعيين المعروفين بالسباهية أي الفرسان، ثم أولت اهتمامهـــا للانكـــشارية الـــذين جمعوا من بلاد الحرب، وبعد انتهاء "الفتوحات أخذ قادة الجند في دمشق يقبلون في صفوفهم رجال العصابات وأرباب الحرف والفلاحين، وكان هـــؤلاء كلّهـــم يقومـــون بأعمال الأمن المعروفة لنا الآن، ومن الخبرة التاريخية للناس معهم تكونـــت صـــورة الأمن ورجل الأمن في الذهن الشعبي، وهي صورة لا تشجع على التعاون كما سنرى تكون العسكر، هؤلاء، في ولاية الشام من فئات .:تكون العسكر، هؤلاء، في ولاية الشام من فئات عبيد السلطان (القابي قول) وهم إنكشارية الدولة وكانوا جنداً مشاة، ندر أن اتصلوا بالأهالي، وكانوا على العموم غرباء يقيمون في قلعة دمشق الإنكشارية اليرلية أو البلدية أو المحلية، وهم من أبناء الشام لجند الخاص أو المرتزقة، وهم أخلاط من أقوام شـــتى اســـتخدمهم الـــولاة فـــي صراعاتهم المختلفة في حالات

[1] محمد على محمد ،**تاريخ علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية ، 1983ص، 55.

الاضطرابات الأمنية جميعها، وكانت في معظمها نتيجة الجور والظلم بحق العامة من الناس، كانت هذه القوى العسكرية هي التي تسكت الناس وتعيد الأمن، أما بصدد علاقة الناس مع هذه الفئات فيمكننا الإشارة إلى الإنكشارية المحليـــة التـــي انفردت بعلاقة متناقضة مع العامة، فأفراد هذه الفئة بحكـــم كـــونهم جنـــوداً للدولـــة الحاكمة، اتسموا بحب السيطرة واضطهاد الآخرين والاستبداد والطغيان وكانوا علـــى أهل دمشق وفلاحيها وأينما حلوا حرباً وبلاء وشرا مستطيراً، ولكن وبسبب كـــونهم من السكان المحليين وارتباطهم بهم بصلة الرحم والقرابة والاقتصاد أيضاً وخوفاً على امتيازاتهم التي قد يهددها ممثلو السلطة المركزية وقوتها من إنكشارية الدولة والجنـــد الخاص فإنّهم وقفوا مع سكان المدينة في كثير من المحن. [1] أي إنّهم كانوا يقفون إلـــى جانب العامة عندما يكونون ضعافاً أو مهددين من قبـــل طوائـــف الجنـــد الأخـــرى، وسرعان ما ينقلبون على حلفائهم من الـــسكان المحليـــين عنـــدما ينتـــصرون علـــى منافسيهم كان عامة الناس(الجمهور) يستاؤون من الانكشارية المحلية ويقفون ضد أعمال السلب والنهب التي يقومون بها، وينشرون الفوضى وانعدام الأمن في سائر الـــبلاد. [2] ولكن الناس من العامة عندما يثورون مطالبين برفع الظلم كانوا يضطرون إلى طلـــب المساعدة من أقرب القوى لهم وهم الانكشارية المحلية، ولكن هؤلاء سرعان ما كانوا يخونون العامة مع أنهم متحدرون منها، ويـــشرعون يـــسلبون وينهبـــون وينـــشرون الفوضى والاضطراب[3]يخبرنا مؤرخ سوري عن نوع التعامل بين الناس وقوى الأمن في أواخـــر تلـــك المرحلة التاريخية (أواخر العهد العثماني) فيما يتعلق بسوق الـــشباب إلـــى الجنديـــة، قائلاً: "لا حاجة إلى القول: إن أبناء الفلاحين الأغنياء، وإلى حد ما المتوسطين، كانوا يرشون المخاتير وموظفي دائرة التجنيد ويبقون طلقاء أحراراً، أمـــا أبنـــاء

[1] محمد علي محمد،المرجع نفسه، ص 58

[2]عبد الله حنا ،**القضية الزراعية والحركات الفلاحية في ســـورية ولبنـــان 1820-1920** ،القـــسم الأول، دار الفارابي، بيروت 1975 ،ص 132-133-134.

[3]عبد الله حنا،المرجع السابق، ص157.

الفلاحـــين الفقراء العاجزون عن دفع الرشوة فكانوا يذهبون إلى الجيش للدفاع عن دولة إقطاعية تركية لا ناقة لهم فيها ولا جمل[1]في أواخر العهد العثماني تكونت قوات الشرطة التي كـــان يطلـــق عليهـــا اســـم الضابطة، وقد أنيط بهذه القوات مهمة مساعدة مشايخ القرى على تحـــصيل الأمـــوال المفروضة على الأهلين فضلاً عن أعمال قضائية وإدارية في مراكز الأقضية، كمـــا وجدت إلى جانب الشرطة(الضابطة) قوات الدرك(الجندرمة) كانت مهامهـــا الحفـــاظ على الأمن والتصدي للخارجين عن إرادة الدولة ولكن لا بد من الإشـــارة إلـــى أن قوات الأمن هذه كما تبين لنا كتب التاريخ جميعها التي أرخت لمرحلة الحكم العثماني ظلت عاجزة عن توفير الأمن للناس وللدولة؛ مما كان يؤدي إلـــى اســـتخدام الدولـــة لجنود الجيش في إسكات القلاقل والفوضى.[2]

وفي الواقع فإن موقف الناس من الأجهزة الأمنية واتجاهاتهم نحوهـــا والـــصورة المتكونة في أذهانهم عنها ذلك كلّه يرتبط بالموقف من السلطة الحاكمة ومدى عدالتها أو ظلمها في استخدامها لأجهزة الأمن أو الشرطة أو العسكر، كما يرتبط الأمر أيضاً بحالة الأمن والاستقرار والاطمئنان على الأنفس والأملاك التـــي تحققهـــا الدولـــة أو السلطة، فيكون موقف الناس إيجابياً ومتعاوناً، وصورة رجل الأمن محببـــة أو غيـــر محببة، بحسب حالة الأمن الملموسة، ولعل من النافل أن تلك الحالة لم تكن مرضـــية .فصورة رجل الأمن هي صورة الرجل القاسي الفظ الذي يأخذ الناس بالشبهة.

تقع الأجهزة الأمنية في مستوى السلطة التنفيذية التي تأتي، كما هو معروف فـــي المجتمع الحديث والمعاصر، بعد السلطتين التشريعية والقضائية، ويعد الفصل بين هذه السلطات الثلاث مبدأً أساسياً في معظم المجتمعات المعاصرة. ولا يبـــدو أن الدولـــة)الدول)

[1]عبد الله حنا،المرجع السابق، ص157.

[2]غيث محمد عاطف، :**قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر،سنة 2006 ،دون طبعة،- ص48

العربية الإسلامية منذ العصور الوسطى حتى أواخر الاحتلال العثماني قد عرفت مبدأ فصل السلطات.

3-7 علاقة الناس بالأجهزة الأمنية في المرحلة الحديثة والمعاصرة:

تلك كانت صورة مختصرة لتاريخ مضى عن العلاقة بين الجمهور والفئات التي يفترض أن تكون ساهرة على الأمن أو على تطبيق القانون، ومن الواضح أنها صورة لا تشجع على التعاون الإيجابي والواقع أن صورة رجل الأمن وموقف المواطن، في جانب منها مسألة ثقافية تعكس خبرة ذات جذور تاريخية لعلاقة الناس "الشعب "بالحاكم، كما تتعلق بالعلاقة المتوترة غالبا في المجتمعات النامية بين السلطة والناس في الوطن العربي، ومنذ استقلالات البلدان العربية، يمكن التمييز بين نوعين كبيرين معروفين من الأجهزة الأمنية على الأقل ، تختلف صورتهما في ذهن الناس كما في اتجاهات الناس نحوهما، وهما: جهاز الشرطة وجهاز المخابرات. قبل هذه المدة لم يكن التمييز واضحاً تماماً، خاصة بالنسبة إلى عامة الناس، بين الشرطة والمخابرات، وكانت الشرطة هي المنوط بها تنفيذ مهام الأمن المختلفة. أما مع تطور أجهزة المخابرات حتى أيامنا فقد انتقل قسم مهم من المهمات[1] والأدوار الحاسمة من الشرطة إليها، وأخذت تدخل حياتهم اليومية مع ارتفاع الوعي السياسي للمواطنين لا شك أن تعاون الجمهور من الأجهزة الأمنية يسهم في مايلي:

– تحقيق استقرار أمني أكبر، ومن أهم أسباب نجاح الأجهزة الأمنية في تحقيق وظائفها الأساسية هو مدى تعاون الناس معها في مستويين

- استعدادهم لتقديم المعلومات المساعدة للأمن في الوقت المناسب للأجهزة.

– استعدادهم للالتزام بتعليمات الأمن في الأوقات المحددة.

[1] غيث محمدعاطف، مرجع سابق نفسه ، ص 66

– تلك هي الصورة المثلى للتعاون ولكن ذلك أمر، وواقع الحال في الماضي وفي الحاضر أمر آخر، فهناك سمات عامة كانت تسم تاريخ العلاقة بين العامة من النـــاس والأجهزة الأمنية في المجتمعات جميعها وفي أنحاء العالم كلّه، إِذْ كانت هذه العلاقـــة حتى مدة قريبة قائمة على:

– تعسف الأجهزة الأمنية في تعاملها مع الناس في كثير من الأحيان.

– التوجس وافتقاد الثقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية.[1]

7-3-1- تعسف الأجهزة الأمنية في تعاملها مع الناس وصورة رجل الأمن:

ان تاريخ العلاقة بين الشرطة والناس لم يكن لها على الإطلاق في الـــسابق مـــا يعزز التعاون والثقة بينهما، وما يمكن أن نورده من أمثلة وحـــوادث وأقـــوال كثيـــر ومعروف لدى معظم الناس ولدى معظم العاملين في الأمن صورة رجل الأمن في الإعلام وأثره في العلاقة بين النـــاس والأجهزة الأمنية حيث نجد في الإعلام وخاصة في المسلسلات التلفزيونية والأفلام نماذج مختلفـــة مـــن رجال الشرطة والأمن بعضها إيجابي، ولكن معظمها سلبي حين تتعامل مع المـــواطن بفوقية وعدم اهتمام كافٍ بقضيته، بل لا تتورع في كثير من المسلسلات عن استخدامه لأغراض خاصة بها ومجافية للقانون وحقوق الإنسان بصفة عامـــة، حـــين تـــصور المسلسلات بعض رجال الأمن وهم يتورطون في قضايا خارجة عن القانون كالرشوة والفساد، أو حين تقمع المظاهرات بقسوة .....الخ مثلاً، إن فيلم "هروب" للمخرج المصري عاطف الطيب يقدم جهـــاز الـــشرطة، مصوراً كيف يمارس الإرهاب ليس فقط على الجمهور، بل أيضاً داخل جهاز الشرطة نفسه من خلال نموذجين من رجال الشرطة أحدهما فاسد والآخـــر حـــسن الأخـــلاق، ويصور الفيلم مشاركة الإعلام في تضليل الرأي العام ويقدم صورة عـــن الـــسلطات الأمنية التي

[1] معن الخليل عمر ، **نظريات المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق ، عمان، ص 96 ، 1997

يفترض بها مكافحة الجريمة على أنها هي ضالعة في الجريمـــة، وأنهـــا ليست دوماً الجهاز الأمني النبيل الذي يحقق الأمن، هذا مجرد مثال فقط، وهناك بالطبع عدد لا يحصى من الأفلام والمسلسلات التي تقدم رجل الأمن للجمهور بهذه الصورة، ولا يخفى ما لذلك من تأثير في المتلقي. ولن نضيف شيئا إلى ما نرمي إليه إذا ذكرنا عشرات الأمثلة من السينما والتلفاز التي هـــي اليوم كما هو معلوم الأكثر تأثيراً من الوسائل الأخرى جميعها في تكوين صورة الآخر في الذهن ،وفي الحقيقة تثير وسائل الإعلام،[1] ومن خلال الأفلام والمسلسلات الكثيـــرة التـــي يشاهدها ويتابعها الناس، الكثير من القضايا الصحيحة والمهمة في حياة الأمن والنـــاس في مجتمعاتنا، كالتعرض للمواطنين أو الاحتجاز داخل المخافر من دون سند قـــانوني، أو الدخول إلى البيوت من دون إذن أو أمر مفهوم...الخ، وهذه الأمور كلّها تحدث ولا بدمن الاعتراف بذلك، ولكن أياً كان الأمر إيجابياً أم سلبياً، فإن هذه الـــصور التـــي يقدمها الإعلام تؤثر دون أدنى ريب في تكوين صورة رجل الأمن التي تعمـــم بفعـــل نزعة داخلية لدى الفرد على أجهزة الأمن كلها (يؤكد علماء النفس هذه النزعـــة عنـــد الناس للتعميم كلما انخفض مستوى تعليمهم أو وعيهم الاجتماعي)، فتكـــون اتجاهـــات النفور من التعامل معها، خاصة عندما تقدم صورة المخبر بشكل لئيم وخسيس، وهـــي الصورة السائدة في المسلسلات والأفلام جميعها.

ويمكن اليوم القول: إن هناك صورة نمطية سلبية تشكلت في الخيال الاجتمـــاعي عن رجل الأمن؛ صورة تشكلت وتتشكل من قمع الشرطة للمتظاهرين، ومـــن تنكيـــل الأمن بالمعارضين، وتعسف المعاملة في السجون، ومن قانون الطوارئ، ومن مختلف أخبار الرشوة والفساد. بل هناك في الواقع بعض مـــن الأمـــن والـــشرطة اســـتغلوا الامتيازات الممنوحة لهم، وتعودوا على معاملة الناس بصورة غير مستحبة فما رد فعل المواطن

[1] معن الخليل عمر، مرجع سابق، ص 105

وموقفه في هذه الحالة المتواترة من تقديم رجل الأمن بهذه الصورة السلبية لا نعتقد بأن الجواب يحتاج إلى كثير من التفكير. ولكن يمكن أن نؤكد أنه هنـــا يكمن دور وعمل مهم لا بدمن القيام بهما، يتعلقان بالصلة بـــين الأجهـــزة الأمنيـــة ووسائل الإعلام المختلفة ورفع هذه الصلة إلى قدر أكبر من التعاون والتفـــاهم لتقـــديم صورة مختلفة أو معالجة مختلفة، للمهمات النبيلة التي يفترض بالأجهزة الأمنية القيام به اولا شك بأن الأمر ليس سهلاً، فهناك إرث ثقافي طويل شكل المشهد وما تـــزال معظم الخبرات الراهنة للناس تعزز الصورة فرغم المحاولات الراهنة لتحسين صورة رجال الأمن في عين المواطن من خلال الدراما التلفزيونية خصوصاً بعـــد "الأشـــهر العربية" القليلة الماضية، إلا أن مصير مثل هذه المحاولات هو الإخفاق، كمـــا يعلـــق معظم نقاد الدراما، لأن خبرة الناس مع أجهزة الشرطة والأمن والفساد الذي يرونـــه من الصعب أن يلغي هذه الصورة والواقع أكثر مرارة من أن تغير صورته بـــضعة أعمال تلفزيونية. [1] وفي هذا الصدد قال أمين عام المركز العربـــي لاســـتقلال القـــضاء والمحاماة في مصر: "إن ما تقدمه المسلسلات من تصوير لطيبة رجال الأمن ما هـــو إلا مخالف للواقع، فأي رجل أمن يستطيع أن يوقف أي مواطن وان يستولي على ما يملكه دون ان يستطيع المواطن مواجهته بسبب الخوف. [2]

لن ندعي أن نموذجي الأدب والمسلسلات أو الأفلام يعطينا صورة دقيقـــة عـــن العلاقة التاريخية الماضية أو المعاصرة والراهنة بين الناس والأجهزة الأمنية، والأمر يتطلب دراسات استطلاعية ميدانية للرأي العام أو لقياس الاتجاهات أو المواقف تجـــاه أجهزة الأمن، ونوعية العلاقة معها، وعوائق العلاقات الإيجابية بها، وهـــي دراســـات غاية في الأهمية من حيث إنّها تمكن أصحاب القرار الأمني والسياسي، حين يعتمدون

[1] معن الخليل عمر، مرجع سابق نفسه ص 70

[2] رحماني منصور، **علم الإجرام والسياسة الجنائية** ،دار العلوم للنشرو التوزيع، عنابة– -الجزئر،سنة2006 ،دون طبعة،ص70 .

على نتائجها، من إصلاح جوانب الخلل في النظام الأمني، ومن تحقيق تكامل أمني بين الجمهور وأجهزة الأمن.

ورغم غياب مثل هذه الدراسات المهمة، إلا أن الملاحظة المباشرة والعامة تبين ميل العلاقة إلى السلبية عموماً، وتظهر نوعاً من التوجس والشك وعدم الثقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية.

7-3-2 التوجس وافتقاد الثقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية:

ما سبق كلّه يشير إلى السلبية وافتقاد الثقة الضرورية للتعاون بين الناس والأجهزة الأمنية؛ وذلك تحد كبير يواجه أجهزة الأمن سواء في الأنظمة الديمقراطية أو الأنظمة الأقل ديمقراطية، وإن كان بناء الثقة بين الطرفين في الأنظمة الديمقراطية أكثر إمكانية. ففي البلدان الأقل ديمقراطية تكون الدولة عملياً بأجهزتها كلّها بما في ذلك الأجهزة الأمنية، في جانب، والجمهور في جانب آخر، أما في البلدان الديمقراطية فيكون القانون في جانب والدولة وأجهزة الأمن والجمهور في جانب آخر. أي القانون يطبق على الدولة والأجهزة والناس نحن نعلم من الناحية النظرية والحقوقية أن هذه الوظيفة الأمنية تعني السهر على ألا يعتدي أحد على آخر أو جماعة على أخرى وهي وظيفة غاية في الإنسانية منوطة برجال غاية في الأخلاق لأن جوهر عملهم هو العمل دوماً على أن يعيش الناس في سلام مطمئنين على ممتلكاتهم وأموالهم وحياتهم وكرامتهم، فلماذا إذاً نجد أن عبارة)الأجهزة الأمنية) وحدها كافية لإثارة الخوف والشك لدى الجمهور رغم هذه الصورة المثالية النبيلة لرجل الأمن ولوظيفة الأمن لماذا نجد بعضهم، بل كثيرين، في بلادنا العربية ينظرون إلى رجل الأمن أو الشرطي نظرة خوف وتوجس وشك؟ ذلك لأن صورة رجل الأمن في الخيال الاجتماعي أو في الذهن الشعبي ارتبطت دوماً بالسلطة والحكومة والدولة والنظام السياسي، وليست المسألة في هذا الارتباط بحد ذاته فذلك أمر معروف، إِذْ لا وجود لشرطة أو جهاز أمني لا يرتبط بنظام سلطة ما، وهنا تحديداً

الإشكالية وبيت القصيد إذا جاز التعبير، في علاقة الجمهور بالأجهزة الأمنية تاريخياً وحتى اليوم عموماً. إذْ من المعروف أن الأجهزة الأمنية هي أجهزة أو مؤسسات تنفيذية ومن أهم معايير نظامها وانضباطها هو دقة تقيدها بالأوامر وبتنفيذ متطلبات السلطة التي تتبع لها، وليس على الأجهزة الأمنية إقناع الناس بسياسات السلطة كما نعلم، بل تنفيذ الأوامر فحسب، فحين تكون السلطة متعسفة أو غير محبوبة في قطاع من الجمهور أو لدى الجمهور عموماً في بعض الحالات، عندئذٍ سيكون من الصعب دفع الناس للتعاون مع الأجهزة الأمنية، ويصبح عمل الأجهزة الأمنية أكثر صعوبة، وتحقيق الأمن مهما كانت الغايات نبيلة معقدا.[1]

إن انعدام الثقة بين الشعب وأجهزة الأمن واتسام هذه العلاقة بالشك والخوف واتجاهها إلى ما يشبه العداء، هي الحالة العامة لتاريخ العلاقة بين الناس وأجهزة الأمن، ولا بدمن معالجة هذا الموقف وتصحيح هذه العلاقة من خلال التوعية والتثقيف والتركيز في ذلك على المسؤولية الاجتماعية للأفراد والجماعات تجاه أمن والمجتمع بمعناه الشامل، والدور المهم لرجل الأمن ووظيفته والاقتراب من الموضوعية في النظر إليها والحياد تجاهها.

8- رؤية مستقبلية لتحسين العلاقة بين الجمهور وأجهزة الأمن:

إن الخلفية التاريخية للعلاقة بين أجهزة الأمن وعامة الناس تشير إلى السلبية عموماً، وقد كونت نوعاً من الخبرة التاريخية المؤلمة للناس، ونوعاً من ثقافة الشك والتوجس من عامة الناس تجاه الشرطة والأمن ولذلك فإن إعادة بناء الثقة بين الناس والأجهزة الأمنية هي التحدي الأكبر أمام هذه الأجهزة، وهو أمر أساسي يأتي في

[1] حسن إبراهيم عبد العظيم ،**الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي**، مجلة العربية في علم الاجتماع 2001 العدد 15 ص120.

مقدمة المهمات التي لا بدمن القيام بها لنجاح العمل الأمني وأداء وظائفه النبيلة في تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي.[1]

إن المبادرة لتصحيح العلاقة بين الشعب وأجهزة الأمن وتغيير الصورة النمطية لرجل الأمن أو الشرطي لا تبدأ من الناس، بل من السلطة وأجهزتها، والأمر يتعلق بتوافر الإرادة السياسية لتغيير العلاقة السلبية القائمة بين الناس والأجهزة الأمنية .في هذا الصدد تكتسب مهمة نشر ثقافة الأمن أهمية قصوى، وحين تقوم أجهزة الأمن بنشر هذه الثقافة فإنها تغير معادلة الثقة ويصبح عملها أسهل وأجدى فتربح الثقة وتربح المجتمع وتحقق وظيفتها النبيلة ولعل جوهر ثقافة الأمن هذه التي نقصدها، ومحور المهمة في نشرها، يكمن في التعريف بالقانون ومفرداته وجزاءاته، أي نشر ثقافة القانون، والتعريف بوظيفة رجل الأمن وجهاز الأمن وحدود هذه الوظيفة في ضوء القانون والدستور أولاً، وفي ضوء حقوق الإنسان والحريات الإنسانية العامة ثانياً وثقافة الأمن هذه تنطلق من أن الأمن بمعناه الواسع هو مسؤولية اجتماعية لا بدأن يتضامن فيها المواطنون جميعهم لأنّه يشكل في حياتهم حاجة أساسية لعيشهم ونموهم ولا بدمن توسيع هذه المسؤولية الجليلة وترسيخها في الحس الاجتماعي العام، وفسح المجال أمام الناس لتمثلها وتشجيعهم على الإسهام في تحقيق حالة الأمن والاستقرار الاجتماعي ولا بدفي هذا الصدد من التنسيق والتعاون بين المؤسسات الأمنية، والمؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية لنشر ثقافة الأمن المدنية،[2] بما يضمن تقديم صورة مختلفة وإيجابية ومحببة لرجل الأمن بما ينمي توجه الناس الإيجابي إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية في تحقيق الأمن الاجتماعي العام وفي إطار ثقافة الأمن هذه تعد مهمة إعادة بناء الثقة برجل الأمن ودوره في حفظ السلامة العامة والاستقرار المدني بأبعادهما كلّها،

[1] رحماني منصور ، مرجع سابق، ص 99

[2] رحماني منصور ، مرجع سابق ص96

مهمة إبداعية من الطراز الأول بالنسبة إلى رجل الأمن وبالنسبة إلى دوائر التثقيف والتوجيه والإعلام في مديريات الأمن أو وزارات الداخلية عموماً.وتستمد ثقافة الأمن كمهمة من مهمات الأمن أهميتها بالنظر إلى دورها في إعادة بناء الثقة برجل الأمن، فمما لا شك فيه أن الجهل بمفردات هذه الثقافة هو أحد الأسباب الرئيسة لتوجس الناس من أجهزة الأمن وإحجامهم عن التعامل الإيجابي معها كما يبرز دور ثقافة الأمن المشار إليها في زيادة وعي الناس بأنهم عندما يتعاونون مع المكلفين بالأمن فإنّهم إنما يساعدون أنفسهم ويسهمون في تحقيق أمنهم الذاتي بمساعدة الأمن، فضلاً عن دور هذه الثقافة التي نفترض مفرداتها وضرورة العمل عليها، في تغيير أسلوب تفكير الناس وحكمهم على رجل الشرطة وتقدير دوره تقديراً إيجابياً وموضوعياً.

إن تحسين صورة رجل الأمن في الخيال الاجتماعي الشعبي التي لا بدمنها لإعادة بناء الثقة التي أشرنا إليها تتطلب –دون ريب– ليس فقط التوجه إلى الناس ببرنامج لهذه الثقافة، بل لا يكتمل هذا العمل ويكون ذا جدوى دون العمل في مجال انتقاء رجال الأمن في مستوى الأفراد وصف الضباط من بين المتعلمين تعليماً مقبولاً فضلاً عن نشر ثقافة الأمن المطلوبة بينهم أولاً، وتثقيفهم على مفهوم المواطنة وقبول الآخرين والحياد تجاه الناس المختلفين، وربما الأهم من ذلك كلّه تلقينهم وتعليمهم تمثل بروتوكولات التهذيب المدني الحديث أو مبادئه، وتعريفهم حقوق الإنسان وحدودها الوطنية والحضارية.

وفي هذا الصدد يشكل إقناع الناس بأن قانون العقوبات هو حماية لهم ولحقوقهم وأملاكهم وحرياتهم وسلامتهم، كما إقناعهم بحياد رجل الأمن تجاه أمنهم وسلامتهم وأمن المجتمع العام، إنجاز رائع على طريق دفعهم طوعياً إلى التعاون مع الشرطة وتسهيل مهامها في الزمان والمكان المحددين.

ولا بدل نشر ثقافة الأمن من وضع برامج لتدريب الأطر وتأهيلها من مختلف المستويات في ضوء احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتعزيزها التي تتضمن تثقيف رجل الأمن وتقديم المعرفة الجديدة له بما يجعل أفقه أكثر انفتاحاً، بما في ذلك دراسة القانون مع التدريب على الإجراءات الأمنية الكفيلة بمراعاة حقوق الإنسان وتعميق مفهومها لدى المستويات الأمنية جميعها، كما قد يمكِّن إلمام قادة الشرطة والأمن بمبادئ علم الاجتماع وعلم النفس من أن يكونوا أكثر فهماً للآخرين والتعامل معهموفي المرحلة الموالية سنفصل اكثر عن الثقافة الامنية. [1]

9- الثقافة الأمنية:

9-1 مفهوم الثقافة الأمنية: يعرفها العديد من العلماء المعاصرين على انها عملية تعليم وتعلم المفاهيم الامنية والخبرات الازمة للمواطنين لتحقيق الامن الوطني، وحماية الموارد الطبيعية، ومقاومة الرذيلة والامراض الاجتماعية، وهي تربية امنية للشرطة وللمواطنين على حد سواء تجعل كل من الشرطي والمواطن رجلا واحد.

وقد عرف الباحث" عبد العزيز "الثقافة الامنية بانها القيم والاخلاق الرفيعة والمعارف العامة والمعلومات الامنية التي لها صلة بعمل رجال الامن.

وعرفها المالكي ايضا بانها مجموعة العلوم والمعارف والمهارات التعليمية والتدريبية والتقنية التي لابد لرجل الامن ان يتسلح بها عن طريق الالتحاق بالمؤسسات الامنية لتنمية مداركه اللازمة في مختلف القطاعات والوحدات والاقسام الامنية. [2]

9-2خصائص الثقافة الأمنية: تستمد الثقافة الامنية خصائصها من خصائص الثقافة العامة بما يتلاءم مع محتواها الامني، ويمكن ابراز الخصائص فيما يلي:[1]

[1]سمير إبراهيم حسن،**صورة النمطية للأجهزة الأمنية في وعي المواطن العربي**، دار الشروق ، عمان ، ص 66-67 ، 2006.

[2] اشرف حسونة " **دور الادارة في التنمية الاجتماعية**"، القاهرة، معهد التخطيط القومي سنة 1976 م، ص212.

الثقافة الأمنية عملية إنسانية: فهذه الثقافة من صنع الانسان ويشترك فيها جميع افراد المجتمع بأشكال مختلفة، فهي تتشكل من المعارف والقيم والمهارات والافكار الامنية التي تتكون لدى افراد المجتمع من خلال تفاعلهم مع بعضهم ومع الظروف المحيطة.

1- **الثقافة الأمنية المكتسبة:** من خلال تفاعل افراد المجتمع مع بعضهم البعض وتبادلهم القيم والآراء والخبرات والمعارف ومن خلال ما تقوم به مؤسسات المجتمع الامنية والمدنية من مجهود لغرس وتنمية هذه الثقافة بين افراد المجتمع عن استخدام كافة الوسائط المتاحة بما فيها وسائط التربية والتعليم لتحقيق الامن للفرد والمجتمع على حد سواء.

2- **الثقافة الأمنية عملية مستمرة:** تتسم الثقافة الامنية بخاصية الاستمرار فالسمات الثقافية تحتفظ بهيكلها لأجيال عدة بالرغم لما تتعرض له المجتمعات من تغيرات مفاجئة وتدريجية، والثقافة الامنية مستمرة من خلال توارث الاجيال وتعاقبها، حيث يجل كل جيل على تسليمها للأجيال اللاحقة ويساعد على استمرارها واشباعها لغريزة الحاجة الى الامن لدى الافراد وهذا الاشباع يدعم باستمرار القيم والمعارف والمبادئ والافكار والانماط السلوكية المتعلقة بالأمن.

3- **الثقافة الأمنية عملية متراكمة:** يترتب على استمرار الثقافة تراكم السمات الثقافية خلال فترات طويلة من الزمن، وتعقد وتشابك العناصر الثقافية المكونة لها، وانتقال الانماط الثقافية بين الوساط الاجتماعية المختلفة والثقافة.

1- عملية متراكمة حيث تزداد مكوناتها من خلال ما تضيفه الاجيال لها من عناصر جديدة تتوافق تتوافق مع معطيات العصر وحاجاتهم وانشغالاتهم اليومية.

---

[1] الفاروق ابراهيم بسيوني ، **التخطيط الاجتماعي**، القاهرة، مؤسسة يوم المستشفيات، سنة 1991 م، ص243.

2- **ا لثقافة الأمنية عملية انتقالية:** ان تراكم الخبرات الانسانية ادى الى تزايد السمات الثقافية والعناصر المكونة لها بصورة متعددة ومختلفة تجبر معها الاجيال البشرية من الاحتفاظ بالثقافة في ذاكرتها كاملة مما جعل الاجيال تقوم بعمليات انتقالية لهذه العناصر الثقافية بما يحقق اشباع حاجاتها وشكلها مع البيئة الاجتماعية والطبيعية المحيطة بها والثقافة الامنية عملية انتقالية من خلال مايقوم به الافراد من انتقاء لعناصرها حسب الاوضاع الامنية السائدة في المناطق المختلفة وحسب نوعية الاخطار المحيطة بهم.[1]

3- **الثقافة الأمنية عملية قابلة للانتشار:** تنتقل العناصر الثقافية بطريقة واعية داخل الثقافة نفسها من جزء الى جزء اخر ومن ثقافة مجتمع الى ثقافة مجتمع اخر ويتم هذا الانتشار عن طريق احتكاك المجتمعات مع بعضها ويكون هذا الانتشار فعالا عندما تحقق العناصر الثقافية قائدة للمجتمع.

وحينما تلقى قبولا من افراده لقدرتها على حل مشكلاتهم واشباع حاجاتهم، وبذلك فان عناصر الثقافة الامنية تنتشر بشكل سريع وفعال بين الافراد والمجتمعات وذلك لأنها تشبع غريزة الحاجات الى الامن لديهم وتحل مشكلاتهم المتعلقة بالخوف وعدم الطمانينة للاوضاع الامنية المحيطة بهم.[2]

4- **الثقافة الأمنية عملية متغيرة:** ان من اهم خصائص وسمات الثقافة المنية التغير والتطور والاكتساب والاضافة وذلك بفعل تغير الازمات والاجيال وبفعل التقاء الثقافات مع بعضها البعض من خلال افراد المجتمع مختلفين ثقافيا فالثقافة الامنية في تغير مستمر حيث تدخل عليها ملامح جديدة ونزول بعض الملامح القديمة.

5- **الثقافة الأمنية نظام متكامل:** حيث تتجه باستمرار لخلق الانسجام بين عناصرها المتعددة، ومن ثمة فان اي تغيير يحدث في احد جوانب نمط الحياة لا ينعكس اثره على باقي مكونات النمط الثقافي.

---

[1] الفاروق ابراهيم بسيوني ، مرجع سابق ص 249

[2] الفاروق ابراهيم بسيوني ، مرجع سابق ص 260

3-9 وظائف الثقافة الأمنية: تكمن وظائف الثقافة الامنية فيما يلي:

- الاسهام في عملية الضبط الذاتي:

فالضبط الاجتماعي هو قوة ضابطة يمارسها المجتمع على افراده لحماية مقوماته والحفاظ على قيمه ومواصفاته ويقاوم بها كل مايتعرض له من انحراف سلوكي او فعل اجرامي من خلال اعرافه وتقاليده على المستوى الرمزي واجهزته المادية الضابطة على المستوى الفعلي.[1]

- **الاسهام في الأمن الوقائي:** وتكمن في تربية الفرد على مبدا اخذ الاحتياطات الامنية الواقية من الجريمة والانحراف وكذا تربيته على احترام الانظمة والتقيد بها، فالوقاية مثلما يقال درهم وقاية خير من قنطار علاج وعليه فهي تسعى لأبعاد الفرد على البيئة الاجتماعية الدافعة للإخلال بالأمن والمخالفة القوانين الامنية. [2]

- **الاسهام في اعمال ضبط الجرائم والمخالفات الأمنية:** وذلك من خلال تكوين وعي امني لدى الافراد ليساهم و في انجاح دور رجال الامن في ضبط كل ما يعكر الامن الاجتماعي وهو ما يتطلب دقة المعلومات وصحتها وسرعة وصولها للأجهزة الامنية لتتمكن من ضبط المخالفات الامنية والجرائم، وينبغي على الفرد ان يعرف طبيعة مساعدته لجال الامن والتي تتمثل في :

- الابلاغ على الحوادث الامنية في السرعة الممكنة.

- الادلاء بالشهادة المطلوبة وعدم اخفاء اي معلومة تفيد في ضبط المخالفات الامنية.

---

[1] الشحقاء فهد بن محمد، "**الامن الوطني تصور شامل**" جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ص **88**

[2] العمري محمد بن سعيد محمد ،" **الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي في الاجهزة الامنية**، الرياض 2011 م، ص89 .

– عدم التستر على من له علاقة بإخلال الامن فالتستر نفسه هو جزء من اخلال الامن.

– تسهيل عمل الجهات الرسمية المكلفة بضبط المخالفات وعدم اعاقة عمل تلك الجهود.

– التهيد بتعليمات والانظمة الامنية حتىلا يحدث تجاوز من قبل الافراد في هذا الجانب.[1]

– **الاسهام في عملية الاصلاح السلوكي:** تساهم الثقافة الامنية في اصلاح سلوك من يتسمون بسلوك لا يتسق مع المعايير الاخلاقية والاجتماعية السائدة من خلال التوجية، التشجيع والعقاب، وعمليتي التوجيه والعقاب والارشاد ليست هدفا بحد ذاته بقدر ماهي وسيلة لاصلاح الفرد الجانح وضبط لسلوكه.

– **الاسهام في عملية الوحدة بين مواطني الدولة:** تتمثل الوحدة بين ابناء المجتمع عاملا مهما لتماسكه وتوافقه، وان خلل الوحدة الاجتماعية يشكل خلل بالامن الاجتماعي والوطني، ولذلك فانن الثقافة الامنية تعد الافراد ليكون و عونا في تحقيق ذلك، وتربيتهم على تجسيد معاني الوحدة والاتفاق وتربيتهم على المحافظة على استقرار المجتمع.[2]

– **التنشئة الاجتماعية الأمنية للفرد:** والتي تتمثل من خلال التعريف بالسلوكيات المقبولة والغير مقبولة اجتماعيا وتعريفه بالأعراف القانونية والاجتماعية وبتوعية العلاقات السائدة في المجتمع.

– **الضبط والتحكم:** حيث تعمل الثقافة الامنية على توجيه الافراد من خلال المواد المكتوبة والغير المكتوبة التي توضح للفرد الخطوط التي عليه اتباعها في سلوكه مما يشكل ضبطا داخليا لدى الفرد. 3

---

[1] العمري محمد بن سعيد محمد ،" **الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي في الاجهزة الامنية**، الرياض 2011 م، ص89

[2] . محمد صفوح الاخرس، **نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية** " جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2011 م، ص89

[3] محمد صفوح الاخرس، مرجع سابق، ص57 –58

4-9 ببعض الاساليب المعتمدة في تنمية الثقافة الامنية: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: [1]تشجيع وتحفيز الافراد على المشاركة مع رجال الامن، وذلك عن طريق تنفيذ حملات دعائية للتعاون وهو ما يعرف بالشراكة المجتمعية.

- التشجيع على احترام القوانين والانظمة واللوائح الصادرة من السلطات.

- ترسيخ فكرة ان الجريمة هي مسؤولية المجتمع كله، وان اسهام كل فرد وكل مجموعة في الحيلولة دون تعرض المجتمع اخطار الجريمة بعد ضرورة صيانة المجتمع.

- عقد ندوات تشارك بها رجال الامن ويلتقون مع افراد المجتمع حتى يذوب الحاجز النفسي بينهما.

- تدريس بعض المواضيع الامنية في المؤسسات التعليمية و التربوية والتكوينية التي تكسب أفراد المجتمع ثقافة قانونية ونظامية.

-تعميم الثقافة الأمنية وذلك عن طريق القاء ضباط المؤسسات الامنية المؤهلين بصفة دورية بعض المحاضرات ذات الصلة بالثقافة الامنية والقوانين ومستحدثاتها، وما يجب ان تكون عليه علاقة الفرد مع المؤسسات الامنية.

- توعية الفرد بالأساليب الجديدة لمواجهة النشاط الاجرامي.

- توعية الأفراد بالأساليب المعاصرة التي يعتمدها المنحرفين والمجرمين في ارتكاب الجرائم المختلفة.

- تعزيز مفهوم الشرطة الجوارية اوما يعرف بالشرطة المجتمعية وتأكيد مبدأ الشراكة الاجتماعية تحمل شعار الأمن مسؤولية الجميع والمواطن رجل الأمن الأول.

[1] محمد صفوح الاخرس، مرجع سابق ص 62

9-5 الثقافة الأمنية والتحصين الاجتماعي:

علينا أن نشير أن الثقافة الأمنية تلعب دورا مهما في تحصين الأفراد من الشبهات وكل السلوكات الغير الأخلاقية وتعمل على تقوية اتجاهات الأفراد وقيمهم الأخلاقية وبرزت أهمية الثقافة الأمنية وحصانتها للفرد خاصة في السنوات الأخيرة أين عرفت المجتمعات تطور رهيب على كل المستويات وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المعلوماتية مما اسفر عن وقوع ثورة جارفة في نشر وتبادل المعلومات عن طريق الانترنت ووسائله المختلفة وعرفت الجريمة تطور لم تشهده البشرية من قبل وأصبح الإنسان يقف أمام أبواب عوالم لا تعرف القيود القيمية وأمام واقع يسهم في عولمة الانحراف والجريمة والإرهاب والتطرف داخل المجتمع العام وبينا الجماعات الخاصة ومن هذا المنطلق ظهرت نداءات عديدة من مختلف الباحثين والمفكرين على ضرورة تحصين المجتمع بالثقافة الأمنية وتوعية الأفراد وتربيتهم تربية أمنية سليمة تحمل مواقف مضادة ومعادية للسلوك الإجرامي وذلك بترسيخ مفاهيم ومبادئ أخلاقية في نفوس الأفراد.[1]

ويرى الباحث "عبد الرحمن إبراهيم الشاعر" في كتابه "الثقافة الأمنية المفهوم والواقع أن المثيرات العالمية المعقدة توقع أثارا متفاوتة تعمل على إيقاع الأفراد في حالات من الاختلال والتوازن القيمي للمجتمع ، فالعالم الالكتروني لا يعترف بالحدود الدولية ولا يراعي اختلاف الثقافات مما يوقع الأفراد في حالات من الانوميا والاغتراب الوجداني والنفسي فلن يستطيع التحكم في سلوكه ولأضبط قيمه مع قيم مجتمعه.[2] فقد دعت الضرورة إلى تطوير أبنية اجتماعية مرنة ومتغيرة تستجيب لهذه المتغيرات لإدماج الفرد مع قيم المجتمع وأعرافه من خلال التضامن والانتماء الاجتماعي وكذا العمل على تكوين

[1] العمري محمد بن سعيد محمد، مرجع سابق ص 90

[2] عبد الله الصعيدي، **الثقافة الأمنية ودورها في التنمية**، " مجلة الفكر الشرطي لشرطة الشارقة "، الإمارات العربية المتحدة ، 2011 م، ص 23 .

نظم اجتماعية عامة من المعتقدات والقيم المشتركة بحيث يمكن التركيز على دفع الفرد للضبط الذاتي الداخلي وليس الخارجي.[1]

وعلينا أن نشير أن عملية التحصين الاجتماعي مشابهة لعملية التطعيم فقد قدم "**ماكجواير**" نظريته في التطعيم التي استخلصها من المقاومة البيولوجية للمرض وبين أن التحصين الاجتماعي يقوم على تقوية اتجاهات الفرد وقيمه المضادة للانحراف وذلك اعتمادا على القيم والمبادئ التي يحملها اتجاه احترام النظام العام، من خلال هذا التحصين يتمكن أيضا ودحض سلوكاته المضادة للقانون نتيجة نظام المعتقدات القوي الذي يحمله كما قدم "برهم" نظريته التي ترتكز على المقاومة النفسية والتي تدخل ضمن نطاق التحصين الاجتماعي، حيث يكون الفرد لديه قدرة كبيرة على مقاومة سلوكياته، ويقصد بالمقاومة أي عندما يمنع الفرد نفسه من تنفيذ نشاط أو سلوك مع حريته الكاملة، وتعتمد قوة المقاومة على أهمية السلوك الممنوع وقوة التهديد في حال حدوثها ،[2] وتقوم عملية التحصين الاجتماعي ضد الجريمة على بناء شخصية مقبولة اجتماعيا ولبتي تبنى على أساس الضبط الداخلي وهو التحصين الأمثل من الانحراف والجريمة وذلك بتشكيل إطارا مرجعيا لسلوكيات الفرد النابعة من المنظومة القيمية التي يحملها ولا يمكن إغفال دور التنشئة الاجتماعية فهي تلعب دورا هاما في تقوية مقاومة الفرد ضد الانحراف والجريمة.

وعلينا أن نوضح أمرا مهما إن موقف الناس من الأجهزة الأمنية واتجاهاتهم نحوها والصورة المتكونة في أذهانهم عنها ذلك كله يرتبط بالموقف من السلطة الحاكمة ومدى عدالتها أو ظلمها في استخدامها لأجهزة الأمن أو الشرطة أو العسكر كما يرتبط الأمر أيضا بحالة الأمن والاستقرار والاطمئنان على الأنفس والأملاك التي تحققها الدولة أو

---

[1] . عبد الرحمن إبراهيم الشاعر،**الثقافة الأمنية المفهوم والواقع**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2019 م، ص05.

[2] ذياب البداينة: " هندرة **ضد الثقافة الأمنية والتحصين الاجتماعي الجريمة** "، مجلة الفكر الشرطي،عدد 2، شرطة الشارقة ا لإمارات العربية المتحدة 1988 م، ص24

السلطة، فيكون موقف الأفراد ايجابيا أو سلبيا، وصورة الأمن محببة أو غير محببة بحسب حالة الأمن الملموسة.

وقد أشارت العديد من الأبحاث في المجتمعات العربية أن صورة رجل الأمن في عقولهم وأذهانهم هي صورة الرجل القاسي الفظ الذي يأخذ الناس بالشبهة فالمواقف السلبية من الشخصية الشرطية لا تساعد على عملية التحصين وهي احد معوقات التعاون والتقارب بين الشرطة والأفراد فلا يمكن أن نصل إلى عملية التحصين الاجتماعي وعلى توقيه اتجاهات الأفراد ومكافحتهم للرذيلة من دون تحسين نظرة الأفراد للأجهزة الأمنية والقضاء على معوقات التعاون والتقارب بين المواطن والشرطة.

6-9 سلبيات عدم نشر الثقافة الأمنية:

يمكن حصر سلبيات عدم نشر الثقافة الأمنية على المستوى الاجتماعي في النقاط التالية:

1 - وقوع الأفراد في حالة من التشتت القيمي والتضارب في السلوكيات مما يعكر صفو الشعور بالأمان بينهم.

2 - عدم تمكن الأفراد من التكيف مع المواقف البيئية المختلفة وعدم التمكن من الاستجابة من المواقف استجابة موحدة وسليمة .

3 - تضعف ثقافة أعضاء المجتمع مما يشكل عائقا في تفاعلهم وتوافقهم مع بعضهم البعض

4 - عدم تمكين الفرد من التوافق مع ثقافة مجتمعه ووقوعه في مشكلات أعظم حيثما ينتقل من منطقة إلى أخرى .

5 - وقوع الفرد في حالات من التوتر والحيرة نتيجة عدم تمكنه من تفسير بعض المواقف وكيفية تعامله معها مما قد يسفر عن وقوعه في أخطاء تجعل منه ضحية أو تشكل سلوكاته عائقا لوظائف الجهات الأمنية.

6 – بقاء الأفراد ف حالة من الجهل إزاء التعامل مع الجرائم والمواقف وكذا طرق الوقاية منها.

7 – عدم تمكن الفرد من التعامل مع مشاكل الحياة الاجتماعية بطريقة مباحة وقد تفسر تفاعلاته مع هذه المواقف إلى ما يضر به نفسه ومجتمعه.

8 – عدم تمكن الجهات الأمنية من الحصول على معلومات تساعدهم على اتخاذ القرارات اللازمة والتصرف بشكل مقبول اجتماعيا وقانونيا.

9 حمل الأفراد صورة ذهنية سلبية وغامضة حول المراكز والشخصيات الأمنية.

10– ضعف الحس الأمني لدى المواطن وقلة الوعي بأهمية المراكز والأمنية وجهله لحقوقه وواجباته القانونية.

11– وقوع عوائق على الجهات الأمنية للتصدي للجريمة بأنواعها، وفي سبيل الوقاية منها واكتشاف ما يقع عنه،ا[1] عدم تمكن الفرد من مواجهة الجرائم نتيجة جهله لأسباب الجرائم وأضرارها وطريقة التعامل معها .

12– جهل المواطن بمختلف القوانين والخطط الأمنية وطرق التعامل مع الجرائم المختلفة وبالتالي فهو مستمر الشعور بالاضطرابات وقلة الأمن.

13 عجم التمكن من إبراز مجالات التعاون والمساعدة بين الأفراد والمصالح الأمنية ، بطئ تطور استراتيجيات مواجهة الجرائم وصعوبة خلق التوازن داخل المجتمع.[2]

---

[1] عبد المحسن البدوي، **مستقبل الإعلام الأمني الشرطي**"، الخرطوم، 2003 م، ص09

[2] ممدوح خليفة السبيلة، **تصور استراتيجي لنشر الثقافة الامنية في المجتمع السعودي**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض2015،ص26–27

9-7بعض الإجراءات التي يجب اتخاذها لنجاح برامج الثقافة الأمنية:

لنجاح برامج الثقافة الأمنية تقوم الأجهزة الأمنية بتنفيذ جملة من الخطوات وبرامج عملية وإجراءات إدارية وتنفيذية لكن تبقى غير كافية لتطوير هذه التجربة ونجاحها وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الأساليب الجديدة لتنمية ونجاح الثقافة الأمنية المعاصرة وعدم تجاهلها في مجتمعاتنا العربية زمن بينها:

1-التعاون مع القطاعات الإعلامية في الترويج والتهيئة لبرامج الثقافة الأمنية وتنمية الحس الأمني.

2 – تأسيس مراكز للدعم الإعلامي بالاشتراك مع الأجهزة الأمنية، (الشرطة) والتربوية لنشر برامج تعليمية وتكوينية للتربية الأمنية وأنشطتها لغرض تعميم الثقافة الأمنية.

3 – تأليف الكتيبات والمنطويات وتصميم المنشورات والملصقات الإعلامية لتوسيع نطاق النشر لهذه الثقافة القانونية والنظامية ليتمكن كل فرد من التعرف على حقوقه وواجباته.

4 – تقديم إحصاءات وأفلام أمنية توعوية تحمل مواعظ أخلاقية ولتبصير المجتمع بالوسائل التي يستخدمها المجرمين في ارتكاب جرائمهم.

5 – العمل على إقامة لجان وفرق عمل مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم.

6 – الاستعانة بالمختصين في مجال التربية وعلم التربية وعلم الاجتماع وعلم النفس. والشريعة الإسلامية، لتطوير برامج واستراتيجية التربية الأمنية للأجيال

7 – العمل على إعداد المواد السمعية والبصرية لدعم المحتوى التعليمي.

8 – تشجيع الشباب على الانخراط في مجالات التطوع والمشاركة الأمنية ودعوة بعض الشخصيات الرياضية والفنية والعلمية لاستضافتها للمشاركة في البرامج التثقيفية المعتمدة من طرف الأجهزة الأمنية.

9 – إقامة المعارض الأمنية ودعوة الأسر وأولياء الأمور للمشاركة فيها(أبواب مفتوحة).

10 – اعتماد أساليب الحوار والمناقشة والمشاركة وكسب الثقة مما يعزز تفاعل الأفراد ويدعم مشاركتهم بصفة فعالة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المحاضرات والملتقيات وندوات مختلفة.

وعلينا أن نشير أن هذه المحاضرات تلقى من قبل أفراد مؤهلين يمتلكون القدرة على التأثير وعلى مخاطبة الشباب وجلب انتباههم وان تستغل وتستخدم الوسائل المرئية والمسموعة والعروض الحاسوبية وتقديمها بصورة مشوقة لكي ينجذب نحوها الطلاب بصفة خاصة والمجتمع ككل بصفة عامة .

10- المواطنة والأمن القومي:

10-1 مفهوم المواطنة:

المعنى اللغوي: يرى البعض أن الصيغة اللغوية للمواطنة هي "مفاعلة"، وهى تصريف مفاعله من آلمة وطن، والوطن في قاموس لسان العرب هو محل إقامة، والوطن هو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان ومحله، ويقال وطّن البلد أي أتخذه وطنا، وتوطّن البلد أتخذه وطنا أيضا، وتوطّنت نفسه على الأمر أي حملت عليه وأمن بها، ويقال أوطن فلان أرض آذا أي أتخذها محلا وسكنا، وجمع وطن أوطان، والمواطن جمع موطن.[1]

المعنى الاصطلاحي: يتعدى المعنى الاصطلاحي المعاصر للمواطنة المعنى اللغوي، حيث يتسع المعنى الاصطلاحي للعديد من المفاهيم والتعريفات، فتعريف المواطنة من وجهة نظر سياسية هي: صبغة للفرد الذي يتمتع بالحقوق ويتحمل بالالتزامات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن. ووفقاً لعلم الاجتماع: هي علاقة اجتماعية بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي يشكل دولة ومن خلال هذه العلاقة يقوم الطرف الأول المواطن بالولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتحدد أنظمة الحكم القائمة إطار العلاقة بين المواطن

[1]ابن منظور ،لسان العرب، ب ط ، بيروت ، دار صادر للطباعة ، 1990 ص31.

والدولة. ووفقا لعلم النفس فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي تعتبر مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار[1]وعرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة citizenship بأنها: علاقة بين فرد ودولة آما يحددها قانون الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة، متضمنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات. وبناءً على ذلك فاصطلاح المواطنة يختلف عن اصطلاح الوطنية والذي يأتي بمعنى حب الوطنpatriotismوما يحتويه من مشاعر الحب وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية وارتباط بالوطن.

وبناءً على ذلك يمكن تعريف المواطنة بأنها: شعور نفسي بالانتماء والولاء لعناصر الدولة أفراد المجتمع وسلطات الدولة و الإقليم وفقا للنظام الدولي المعاصر وبما يؤدى إلى إقرار حقوق للفرد وتحمله بالمسئوليات والواجبات تجاه دولته التي ينتمي إليها سواء في وقت السلم أو الحرب وخضوعه للقوانين الصادرة عنها، والمساواة والتعاون مع باقي أفراد المجتمع من المواطنين من خلال العمل المؤسسي والفردي، الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف المنشودة التي يصبو إليها الجميع سلطات وأفراد وتوحد من أجلها الجهود.

10-2 مفهوم الأمن القومي:

اختلف الفقهاء حول بداية ظهور مصطلح الأمن القومي، فيرى البعض أن ظهور هذا المصطلح يرجع إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور بعض الكتابات التي آانت تدور حول آيفية تحقيق الأمن القومي وتجنب وقوع الحروب، وان من أبرز نتائجه نظريات الردع والتوازن و إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974 ،ومنذ ذلك التاريخ أستقر مفهوم الأمن القومي طبقا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية11ويرى البعض الآخر أن ظهور مصطلح الأمن القومي يرجع إلى قيام الدولة القومية في القرن

[1]ابن المنظور ، **لسان العرب** ، مرجع سابق ص 32

السادس عشر الميلادي ولكن تتجه غالبية الآراء الفقهية – وهو ما نرجحه إلى أن الأمن القومي مصطلح حديث نسبيا رغم آثره استخدامه.من جهة أخرى ونظرا لعدم قيام التشريعات الوطنية أو المواثيق الدولية بتعريف مفهوم الأمن القومي صراحة أصبح تعريفه مهمة الفقه. [1] وقد تعددت تعريفات الأمن القومي بناءً على اختلاف وجهات النظر وتبنى آل دولة مفهوم خاص للأمن القومي بما يكفل حماية مصالحها، وهو ما أنعكس على تعريف الأمن القومي واتصافه بالمرونة والاتساع، فضلا عن الاتجاهات المختلفة التي تتجاذبه .وبناءً على ذلك فإن هناك العديد من التعريفات الفقهية يضيق المجال لذكرها، لذلك سوف نتعرض لأهمها ومنها تعريف دائرة المعارف البريطانية بأن الأمن القومي هو: حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية. وهو تعريف يعتمد على المنظور الاستراتيجي للحماية من الخطر الخارجي بالاعتماد على القوة العسكرية. وعرفته دائرة المعارف الاجتماعية بأنه: قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.[2]

10– 3علاقة المواطنة بالأمن القومي:

تعتمد العلاقة بين المواطنة والأمن القومي ومدى قوتها أو ضعفها على مجموعة من العناصر والتي سنتعرض لأهمها فيما ليتشكل أبعاد الأمن القومي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على تحقيق دعم السلام الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية عنصرا مؤثرا في علاقة المواطنة بالأمن القومي والقدرة الفاعلة في تنمية المواطنة، وبناءً على ما سبق فان تماسك الجبهة الداخلية وإيمان أفراد المجتمع و إعلائهم لفكرة الانتماء إلى وطن واحد بغض النظر عن القبلية والطائفية ومواجهة التحديات التي قد تمليها الانتماءات العشائرية أو العرقية أو الدينية أو العقائدية ونبذها سيؤدى حتما إلى دعم

---

[1] سحرمهدي ،**بحوث ودراسات في مفهوم الأمن القومي** www.alitthad.com/paper.hp

[2] موقع انترنت ، صفحة الويب **(www.Moqatel. Com/ openshare/ behoth13)**

الوحدة الوطنية وتحقيق قوة وحدة وتماسك النسيج المجتمعي في مواجهة أية تهديدات داخلية أو خارجية للأمن القومي.

يعتبر المواطنون العنصر الرئيسي للجيوش الهادفة إلى تحقيق الردع العسكري ومن ث لأمن القومي في بعده العسكري، وذلك من خلال مشارة أفراد المجتمع في الجيوش وانتظامهم في صفوفها دفاعا عن أرض الوطن وسيادته ومكتسباته اعتمادا على شعورهم بالانتماء إلى وطنهم وغيرتهم عليه واستعدادهم للتضحية بحياتهم والذود بدمائهم في سبيل الوطن، لذلك فمن الطبيعي أن ينتظم أبناء الوطن دون غيرهم من الأجانب في صفوف الجيوش، حيث

تتوافر الرابطة المعنوية بين المواطنين ووطنهم وتتبع تضحياتهم وبذل آل غالى ونفيس في سبيل الوطن من الولاء والإخلاص الذاتيين.[1]

وان المواطن هو العنصر الرئيسي للجيوش وبالتالي حماية الأمن القومي وآما يمكن أن يشكل ركيزة أساسية داعمة لاستتباب الأمن القومي فأنه يمكن أن يكون معول هدم في حال تجنيده في أعمال ضد المصالح الوطنية في ما يعرف بالجاسوسية أو الطابور الخامس لطابور الخامس مصطلح متداول في أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي ويشير إلى الجواسيس)، وبناءً على ذلك فان زيادة الرابطة المعنوية والشعور بالمواطنة ينأى بالمواطن عن التورط في مثل تلك الأفعال المعادية للأمن القومي، والعكس صحيح فتدنى الشعور بالانتماء والمواطنة قد يدفعه إلى ارتكاب تلك الأفعال لاعتبارات عدة قد تكون مادية أو سياسية، أو قد يتورط لأسباب ترجع إلى عدم إشباع حاجاته الأساسية وخاصة النفسية سواء شعوره بالأمن والأمان على نفسه ومستقبله أو الشعور بالظلم الاجتماعي وقد يتورط بسبب الجهل أو

[1] إدريس الكتاني :**الآثار السلبية لمشاهد العنف والإجارم في التلفزيون والسينما على سلوك الطفل**،- المجلة الأمنية للدرسات الأمنية،المجلد3 ،العدد2 ،ديسمبرسنة1987،ص.67

الفقر، ومما لا شك فيه أن جميع العوامل السابقة تخلق بيئة اجتماعية صالحة للاختراقات المؤثرة في الأمن القومي.[1]

من جهة أخرى تعتبر الأعمال التخريبية والإرهابية من بعض أفراد المجتمع نتاج تبنى أفكار خارجية متطرفة – ومن خلال الواقع العملي يمكن استنتاج ضعف الانتماء إلى الوطن لمرتكبي تلك الأفعال – وقد يكون هناك علاقة بين الأعمال الإرهابية ومدى مراعاة معايير حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فكلما انتهكت حقوق الإنسان تزايدت حدة ووتيرة الأعمال الإرهابية والعكس صحيح، وفى نفس الصدد قد تؤدى محاولات مواجهة الإرهاب إلى بعض انتهاكات لحقوق الإنسان مما يستوجب ضرورة مراعاة حقوق الإنسان عند مكافحة الإرهاب، وهو ما أشار إليه آوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في آلمته أمام مجلس الأمن في الثامن عشر من يناير عام 2001 من أنه "على الرغم من أننا نحتاج بكل تأكيد إلى التحلي باليقظة لمنع وقوع الأعمال الإرهابية، والى الصلابة في إدانتها ومعاقبتها، فان قيامنا بالتضحية بالأولويات الرئيسية الأخرى مثل حقوق الإنسان في سياق هذه العملية سيؤدى إلى نتيجة عكسية لما نهدف إليه."وتعتبر ظاهرة العولمة أحد العناصر الهامة في التأثير على المواطنة ومن ثم في علاقة المواطنة بالأمن القومي، وللوقوف على انعكاسات ظاهرة العولمة على المواطنة يجب أولاً إلقاء الضوء على تعريف مفهوم العولمة – حيث تعددت الدراسات في مجال وضع تعريف لظاهرة العولمة والتي مازالت تثير جدلا فقهيا آبيرا لا يتسع المجال له، [2] ووفقا لما انتهت إليه رابطة الجامعات الإسلامية من خلال مجموعة من الدراسات إلى تعريفها بما يلي:التأثير الكبير للشأن الخارجي على الشئون الداخلية للدول، وبما يغير الكثير من المسلمات التي سادت في فترة من الزمن عن سيادة الدولة، ومن عدم التدخل في شئونها،

[1]أإياد محمد،**الشعور بالأمن النفسي وتأثيره ببعض المتغيرات**،رسالة ماجيستر،كمية الدراسات العليا، جامعة النجاح فلمسطين.

[2]ادريس الكتابي،مرجع سابق،ص69

ومن اعتبار بعض المناطق من نشاط الدولة مسألة أساسية لا يجوز – بحال – التدخل فيها.[1]

وتعد العولمة سلاح ذو حدين، بمعنى أنها قد تدعم وتنمى الشعور بالانتماء إلى الوطن بما لها من جوانب ايجابية، وقد تضعف هذا الشعور بجوانبها السلبية خاصة في دول العالم الثالث، ويعتبر الجانب الاقتصادي أهم مظاهر العولمة والذي يتضمن التوسع في المشروعات الاستثمارية الأجنبية من خلال الشروعات المتعددة الجنسيات خاصة في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية، والتي مازالت تفتقد الثقة في مثل تلك المشروعات بناءً على الخلفية التاريخية للأطماع في الموارد الطبيعية المتوافرة بها، وهو ما ولد شعورًا معاديا تجاه تلك المشروعات، [2] (والتي إذا حققت التوازن العادل بين المصالح الاستثمارية للمشروعات ومصالح مواطني الدول النامية – من خلال أحكام الرقابة عليها – ستؤدى إلى شعورًا المواطنين بتحقيق التنمية والتقدم لوطنهم ومن ثم تعظيم الشعور بالانتماء والعكس صحيح).

وتظهر بعض سلبيات ظاهرة العولمة – اعتمادا على ثورة المعلومات والاتصالات والتي جعلت من العالم قرية صغيرة – في انعكاساتها على تطور الجريمة المنظمة،[3] (يقصد بالجريمة المنظمة اصطلاح الظاهرة الإجرامية حين يكون من خلفها جماعات معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي وتهدف إلى الربح، وقد تتخذ الإقليم الوطني صعيد نشاطها، أو قد تختار أن تقوم بأنشطة إجرامية غير وطنية، أو تكون لها صلات

---

[1] جعفر عبد السلام ،**رؤية رابطة الجامعات الإسلامية في العولمة والإسلام** ، سلسلة فكر المواجهة ،العدد العاشر ،القاهرة ،الطبعة الأولى ، ص 11

[2] إبراهيم شحاته ،**الإطار القانوني لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والرقابة عليها** ، بحث منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي ١٩٦٨ص ١٣٩وما بعدها

[3]محمود شريف بسيوني ،**جريمة المنظمة عبر الوطنية، ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا** ، دار الشروق ،القاهرة، الطبعة الأولى 2004 ص 11

بمنظمات مماثلة في دول أخرى. وعبورها للحدود الدولية، وهو ما اتخذ احد العناصر المؤثرة في الأمن القومي، وقد انتشرت الجريمة المنظمة من خلال شبكات وتشكيلات إجرامية متعددة الجنسيات متخذة أنماطًا جديدة من الجرائم وأخطرها على الاقتصاد الوطني جرائم غسيل الأموال و تزييف العملات الوطنية وتزوير البطاقات الائتمانية، ولذلك الاتجار في البشر والاتجار في المخدرات.

ويلعب مفهوم المواطنة دورا فعالا في مواجهة الجريمة المنظمة والحد من آثارها على الأمن القومي، ولأن إدراك ووعى المواطن بخطورة الشبكات والتشكيلات الإجرامية وما ترتكبه في حق وطنه وحقوقه آمواطن يدفعه إلى التعاون المستمر والمثمر مع الأجهزة الأمنية لمواجهة أية تهديدات للأمن القومي.

نستخلص مما سبق أن المواطنة تشكل أهم وأولى الحلقات الأمنية لحماية الأمن القومي من أية تهديدات داخلية أو خارجية، ويمثل المواطنون بانتمائهم إلى وطن واحد بغض النظر عن أية انتماءات سياسية أو قبلية أو طائفية أو دينية أو عقائدية حجر الأساس لاستقرار الأمن القومي بكافة مقوماته

الفصل الرابع

المجتمع الحضري والأمن في الجزائر

صورة من التقاط الباحثتين

مهيد:

الإشكالية الأمنية سواء في الجزائر أو في المجتمعات الأخرى تطرح بشدة في الوسط الحضري أكثر منه في الوسط الريفي وذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية وديمغرافية التي تختلف كلية بين المجتمعين الحضري والريفي، فالمدن تشهد نشاطا اقتصاديا كبيرا. من خلال تواجد الشركات الكبرى المناطق الصناعية القريبة من المدن وفي بعض الأحيان موجودة داخل المدن انتشار واسع للتجارة وتواجد كبير لقطاع الخدمات (النقل التعليم الصحة ....الخ بالإضافة إلى الكثافة السكانية الكبيرة والنمو السريع للمدن وهذا مايهيء للمدن انتشار السلوكيات الإجرامية والانحرافية.انطلاقا من هذا الطرح فالفصل الرابع سوف نتطرق لتطور النمو الحضري في الجزائر وعلاقة هذا التطور بالمسألة الأمنية على وجه الخصوص في الجريمة.

1- نمو المجتمع الجزائري وظاهرة الجريمة:

1 – 1 مفهوم المجتمع الحضري:

انطلاقا من الفرو قات الموجودة بين البيئتين الريفية والحضرية، اهتم الكثير من الباحثين في حقل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بدراسة الفضاء الحضري, من خلال التعريف بأبعاده المختلفة ربطا بالحياة الحضرية ومسألة التحضر أيضا من خلال السمات التي تميزه انطلاقا من العلاقات التي تربط بين الأفراد فيه وصولا إلى الأهداف وكذا الحاجات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وكذا الوظائف والأدوار والمهن المختلفة التي تميز مكوناته البشرية[1].

المجتمع الحضري هو مجموعة من الأفراد تقطن في البيئة الحضرية وتتسم بأسلوب حياة معين يتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة واللاتجانس .

ويمكن القول أن المجتمع الحضري أصبح من الظواهر الاجتماعية المعاصرة والتي تقوم على ركيزتين أساسيتين أو تتضمن جانبين أساسيين جانب ديناميكي وآخر جانب بنائي حيث يتمثل جانبها الديناميكي في عملية التحضر، ويتمثل جانبها البنائي في الحضرية التي تمثل طريقة وأسلوب الحياة الحضرية الثابتة، والتي تمتد عن طريق التحضر إلى الريف والبادية.

[1] د.سفاري ميلود، **نمو المدينة الجزائرية وظاهرة الجريمة**، جامعة الحاج لخضر باتنة, تاريخ الاعتماد 2007/01/01م ص 66.

ويختلف المجتمع الحضري عن الريفي في عناصر مهمة، فنجد أن المجتمع الحضري يتسم بخاصية عدم التجانس لوجود العديد من وجهات النظر الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى الانتماءات الدينية المختلفة.

إن العلاقات الإنسانية داخل المجتمع الحضري ليست مسألة ستاتيكية بين مختلف الأجزاء المكونة للمدينة سواء منها المادية المتحركة المتمثلة في الأحياء والمساكن أومناطق وكأنها معزولة عن بعضها هي عبارة عن كل يؤثر بعضه في البعض بصورة مباشرة. ويتجلى ذلك من خلال التبادل المنظم واليومي بين الجماعات داخل الوسط الحضري وبين السكان، هذا ما ولد بينهم حركية متعددة المشارب والعلاقات المادية والثقافية والفكرية إن المجتمع الحضري يشمل كل النشاطات الاقتصادية والسياسية والعقلية التي تميز سكانها عن غيرهم، وهذا كله يولد عندهم روح التحضر والتغير ليس على مستوى النشاطات المذكورة بل بتعاداها إلى خلق الموضوعات الجديدة التي تتطلبها الحياة الحضرية والتي بقدر ما يخلقها الفرد في المجتمع الحضري بقدر ما هو بحاجة إليها هذه العملية تجعله دائم الحركة والاضطرار إلى الدخول مع الغير في علاقات من نوع تشبع الحاجات الاجتماعية وغيرها داخل المجال الاجتماعي، هذا التفاعل بين ما هوا اجتماعي وما هو مكاني في الحركة الحضرية التي تواكب الظاهرة الحضرية بكل مميزاتها وخصائصها الوظيفية مع المجموعات السكانية التي تكون في حالة نمو وتطور مستمرين في كل الأبعاد، وهنا تكمن الحقيقة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الحضري فإذا كانت من خصائص المجتمع الحضري أن وسائل الضبط فيه تصدر بشكل رسمي لترتيب وتنظيم السكان[1]، ذلك لأن المجتمع الحضري يضم ضمنه جماعات متباينة ومختلفة الثقافات الفرعية، إضافة إلى أن الكثافة السكانية تلعب دورا كبيرا في المساهمة لتأكيد الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات، فالعلاقات الاجتماعية في نظر الحضريين ما

[1] د.سفاري ميلود، **نمو المدينة الجزائرية وظاهرة الجريمة**، المرجع السابق ص67.

هي إلا أداة أو وسيلة التي يحقق الإنسان من خلالها أهدافه مع زيادة تقسيم العمل الذي من سماته التخصص الذي يضعف أكثر هذه العلاقات. وفي هذا الشأن يصف "ويرث " ." Wirthعلى أن الحضرية كلما نمت وتنوعت أدت إلى إحداث ضعف في العلاقات الاجتماعية التي تربط الناس عموما يشير المجتمع الحضري إلى المجتمع الذي يتميز بالتعقيد وتقسيم العمل واللاتجانس واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج والخدمات وتمايز التنظيم الاجتماعي وكبر حجم كثافة السكان والعلاقات الرسمية ووضوح الحراك الاجتماعي وتعقد أساليب التفاعل الاجتماعي[1]

2- التمييز بين الحضر والريف:

لقد صدرت العديد من الدراسات التي حاولت حصر مميزات المجتمع الحضري من خلال فهم المعايير الاجتماعية التي تنظم العلاقات تتحكم في الصلات والتصرفات السلوكية بين الأعضاء المنتمين إلى المدينة لكن هذه الدراسات لم تتفق حول تحديد دقيق لهذه السمات حيث ركزت على تمييز المجتمع الحضري من خلال مقارنته بالخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الريفي.[2]

2-1 استخدام المعيار الواحد في تمييز الريف من الحضر:

يقوم هذا الاتجاه على الرجوع إلى محك أو معيار واحد في التمييز بين المجتمع الريفي منالمجتمع الحضري وقد اتبعت في هذا الصدد عدة طرق منها ما يلي:

- **الحجم أو عدد السكان:** ويركز أصحاب هذا الاتجاه على حجم المجتمع وعدد سكانه فالمجتمع الريفي هو ذلك المجتمع الذي يقل عدد أفراده عن عدد معين والمجتمع الحضري هو ذلك المجتمع الذي يزيد عدد سكانه عن حد معين بغض النظر عن اعتبارات

[1] د.سفاري ميلود، **نمو المدينة الجزائرية وظاهرة الجريمة**، المرجع السابق ص68.

[2] عبد القادر قصير،**الهجرة من الريف إلى المدن** ،دراسة ميدانية من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية,1992 م ص 34.

أخري ويفترض أصحاب هذا اتجاه أن كثرة عدد السكان يتبعه حدوث العديد من المتغيرات مثل استحداث العديد من المرافق والخدمات المختلفة في كافة المجالات التربوية والترفيهية وهذا المحك هو الذي تأخذ به هيئة الأمم المتحدة كما تعتمدعليه الكثير من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية، إذ تجعل الرقم الفاصل بين التجمعات السكانية الريفية والحضرية هو 2500 نسمة حيث إذا زاد عن هذا الحد كان حضريا وإذا قل كان ريفيا ولعل الاعتراض الأساسي على هذا الاتجاه يتمثل في أن الخصائص الديمغرافية لا تتضمن الخصائص الاجتماعية، هذا من جهة ومن جهة أن هذا المحك يخدم الأغراض الإحصائية إلا انه غير مقيد من الناحية الاجتماعية، فمعيار الحجم معيارا نسبيا يختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى أخر.

***المعيار الإداري:**

ويقوم هذا التصنيف على أساس الوحدات الإدارية داخل الدولة فالتقسيم الإداري داخل الدولة هو الذي يحدد المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية وتأخذ جمهورية مصر العربية بهذا الاتجاه إذ يعتبر التجمع السكاني حضريا وفق المعيار الإداري كل ما هو عاصمة للمحافظة على عاصمة للمركز باستثناء المناطق الصحراوية على أن يكونا لتجمع السكاني القروي هو ما ليس عاصمة لمحافظة آو مركز من المراكز الإدارية[1]

***المعيار الضريبي:**

إن بعض دول العالم تتخذ من هذا المعيار أساسا للتفرقة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية فإذا كانت الضرائب المفروضة خاصة بالإنتاج الزراعي والأراضي الزراعية فقط صنفت هذه المنطقة على أنها ريفية إما إذا كانت تلك الضرائب خاصة

[1] عبد القادر قصير,**الهجرة من الريف إلى المدن**، المرجع السابق ص39.

بالعقارات أي تلك التي تقع على المباني والمنشئات الصناعية والتجارية صنفت المنطقة على أنها حضرية.

***المعيار العمراني:**

تتميز المدينة عن الريف بالأبنية الشاهقة والشوارع العريضة والمرافق المختلفة كالجسور والأسواق والفنادق والمدارس والمطاعم والمقاهي ودور السينما والمسارح والأندية والجامعات والمعاهد، ولهذا اعتمد البعض على هذا المعيار ويبقى هذا المحك هو الأخر غير كافي التصنيف بين المجتمعات الريفية والحضرية.

***المعيار المهني:**

وأساس التصنيف عند أنصار هذا الاتجاه هو المهنة التي يمارسها غالبية أنصار المجتمع ومن بين رواد هذا الاتجاه المفكر العربي "ابن خلدون" الذي أورد فصولا للتمييز بين البدو الحضر وارجع ابن خلدون الفروق بين البدو والحضر إلى فروق في مصادر الإنتاج والمهنة فحسب رأيه أن البدو يقومون على الزراعة أما الحضر فهم أهل صنائع وعمران وجاء بعده بعدة قرون من يؤيد هذا الاتجاه، ويرى أنصار هذا الاتجاه أي المحدثين منهم أنا المناطق الريفية هي المناطق التي يعمل اغلب أفرادها في الزراعة أما المناطق الحضرية فهي تلك المناطق التي يمتحن اغلب سكانها مهنا أخرى غير الصيد والزراعة ومن بين الدول التي تعمل بهذا الاتجاه نجد إيطاليا ومن شان هدا الاتجاه أن يخرج العديد من المجتمعات من الإطار الريفي إلى الإطار الحضري مثل القرى السياحية آو الصناعية كذلك إن العمل الزراعي قد يمارس بأساليب حديثة من خلال استخدام التكنولوجيا[1]

[1] عبد القادر القصير، **الهجرة من الريف إلى المدن**، المرجع السابق ص 39.

2-2 استخدام مركب السمات في التمييز بين الريف والحضر:

نظرا لفشل أنصار المعيار الواحد آو المحك الواحد في التمييز لين الريف والحضر نظر الخصوصية المجتمع الريفي والحضري تجعل من الصعب الارتكاز على عامل واحد من اجل التمييز فحجم الوحدة العمرانية التي يعيش فيها السكان وتعدادهم ونشاطهم المهني آوتقسيم إداري معين هي محاكات غير كافية ولهذا جاء أنصار الاتجاه الاجتماعي الذين يرون أن المعيار الحقيقي في التمييز بين الريف والحضر هو شكل العلاقات فالعبرة ليست في عدد السكان ولكن بنوعية العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية وكذالك نماذج الجماعات المنتشرة ونوعية المعايير التي تنظم سلوك الناس وأنماط الضبط السائدة داخل المجتمع ولذلك لجا بعض الباحثين إلى استخدام عدة معايير آو ما يعرف بمركب السمات ومن أقدم المحاولات التي بدلت لتحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنته عن المجتمع الريفي محاولة كل من "سوروكين" "وكارل زيمرمان" وقد ميز سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقا للأسس التالية: [1]

-الاختلافات المهنية

- الاختلافات البيئية

- حجم المجتمع

- كثافة السكان

- تجانس السكان أو عدم تجانسهم نفسيا واجتماعيا وثقافيا ولغويا وكذلك من ناحية المعتقدات وأنماط السلوك ودرجة الحراك الاجتماعي معدلات الهجرة شكل التباين

[1] هالة منصور، **محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري**، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2001 م، ص 120 -121.

الاجتماعي أنساق التفاعل الاجتماعية. وتتلخص محاولة سوروكين وكارل زيمرمان[1] في نظرتهما إلى المهنة على أنها المحك الأساسي بين نموذجي المجتمع من فروق واختلافات [2]كما طور "ردفيلد" ثنائية تقابل مع مجتمع شعبي أو قروي وأخر حضري فالمجتمع الشعبي والقروي كما يقول مجتمع صغير منعزل أمي متجانس يربط بين أعضائه إحساس قريب التضامن والسلوك فيه تقليدي وتلقائي وشخصي وفي هذا المجتمع يطغى كل ما هو مقدس على كل ما هو علماني، كما أنا الاقتصاد يعتمد على المكانة أكثر من اعتماده على السوق وفي نفس السياق كانت نظرية ويرث الذي يرى أن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص وضعها كما يلي: [3]

- الحجم الكبير للسكان.

- شدة الكثافة النمو المصحوب بظهور نظام علماني وانهيار المعيار الأخلاقي ألا تجانس شيوع الضوابط الاجتماعية الرسمية سيادة الروابط الرسمية.

ولكن حتى أعمال هذا الاتجاه لم تسلم من النقد وخاصة" ردفيلد وويرث "فقد تم نقد هذه الإعمال من طرف الانتربولوجي" ويرث اوسكار"[4].

2-3 المتصل الريفي الحضري ودراسة الفروق الريفية الحضرية:

نظرا للنقص الواضح الذي ميز أعمال نظرية الثنائيات الريفية الحضرية والتي لم تنجح في تقديم نظرية شمولية تفسر الفروق الريفية الحضرية واصل بعض العلماء جهودا

---

[1]عبد القادر القصير ،**الهجرة من الأرياف إلى المدن**, مرجع سبق ذكره,ص 43.

[2]هالة منصور,**محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص 122.

[3] محمد الجوهري, **دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري**,الازاريطة, دار المعرفة الجامعية ص ص 195-196

[4]السيد عبد العاطي السيد. مرجع سبق ذكره,80-82

أخرى معايرة لتطوير نظرية أكثر كفاءة من النظريات السابقة وبرزت نظرية المتصل الريفي.

الحضري ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى وجود نوع من التدرج القائم من المجتمعات في درجة التريف والتحضر حيث يصبح من السهل بعد ذلك تصنيف على نقطة من هذا المتصل فهناك تدرج واضح يبدأ من القرية الصغيرة إلى الكبرى ثم المدينة الصغيرة لا فالمدينة الكبيرة ثم المجتمع المسيطر، فتصنيف الريف ثم الحضر يتم وفقا للفروق الكمية فالسمات المميزة للريفية الحضرية وتستند فكرة المتصل الريفي الحضري من الناحيةالحضرية إلى افتراضيين أساسيين الأول هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر من الريفية والحضرية وفقا لعدد من الخصائص، هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة في أنماط [1]ومع أن أصحاب فكرة المتصل الريفي – الحضري لم يحصروا تلك الفروق المتسقة التي تحدث في أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر في بعض المجتمعات إلا أنا علماء الاجتماع الحضري وضحوها كما يلي:[2]

- البناء المهني.
- التدرج الاجتماعي.
- الحراك الاجتماعي.
- المشاركة في التنظيمات الطوعية.
- العزلة السكنية.

[1]محمد الجوهري, المرجع السابق,ص 209

[2] هالة منصور,**محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري**, مرجع سابق ص136.

- التساند الوظيفي.

- العلاقات الاجتماعية.

ومع هذا فان أصحاب نظرية المتصل الريفي الحضري وعلى الرغم من أنهم تغلبوا على بعض المشكلات القياسية التي واجهة استخدام المعيار الواحد او مركب السمات فان أهم الانتقادات التي وجهة إلى جميع الدراسات سواء منها من استخدم المعيار الواحد أن هذه الفروق التي تميز الحياة في الريف عن الحيات في الحضر يمكن أن تختلف من ثقافة إلى أخرى .

3- نبذة عن التحضر في الجزائر:

3-1 مراحل التحضر في الجزائر:

إن قيام الحضارات المتعاقبة بالجزائر يفسر أن عملية التحضر كانت قديمة أكدتها الكثير من الحفريات والشواهد التاريخية والأثرية، حيث كانت الجزائر محطة لقيام العديد من الدول والحضارات وقد شهد المجتمع الجزائري بروز نمطين اجتماعيين هما مجتمع ريفي وآخر حضري.

لقد شهدت الجزائر حضارة البربر وهم السكان الأصليون للجزائريين وقد مرت حياة

الحضر في الجزائر بمراحل تاريخية استمت بنوايا ظهور المدن، تطور البعض منها وزال البعض الآخر انطلاقا من التواجد الفينيقي فالغزو الروماني والوندالي فالبيزنطي، وبعد الفتوحات الإسلامية، تطورت الكثير من المدن في الجزائر، إن هذا التراكم والتنوع الثقافي [1]والحضاري صب في دائرة أحداث تغير مهم في نمط الحياة في مختلف الحقبات والفترات التاريخية قبل الاستعمار الفرنسي كان الطابع العائلي والقبلي هو السائد في

[1] هالة منصور، **محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري**، مرجع سبق ذكره ص 137.

الجزائر، وكان الاقتصاد مبني على إنتاج الحاجات الأساسية وخاصة بالوسط الريفي، و العلاقة الريفية والحضرية اتسمت بالكثير من التوازن وبعد دخول الاستعمار الفرنسي حدث الكثير من التغيرات في بناء المجتمع الجزائري وقد حدد "بوودون" المراحل التي مرت عليها عملية التحضر في الجزائر فيما يلي:

3-1-1مرحلة الغزو الفرنسي الشامل: وسيطرة المستوطنين الأوربيين على الأراضي والسهول الخصبة بإقامة مستوطنات خاصة بهم حول المدن الهامة في الجزائر وربطها بشبكة طرقات برية وسكك حديدية، ثم إيصالها بمصادر الموارد الأولية لتنتهي بالموانئ قصد تصديرها نحو فرنسا، وقد كان لعملية الاستقطاب والاستغلال هذه الأثر البالغ في تدهور الأوضاع المعيشية للسكان الجزائريين في الأرياف، الأمر الذي دفع بالأغلبية إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية والاستقرار في أكواخ من القصدير على أطراف المدن.

إن هذه السياسة الاستعمارية أنتجت وضعا اجتماعيا يمثل حالة نموذجية لمخطط "كولونيالي" متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه وإبادته.

3-1-2 مرحلة الاستقلال: حيث تواصلت الهجرة بشكل مكثف نحو المدن خاصة مع عودة آلاف اللاجئين من تونس والمغرب واستقرارهم في المدن وازدياد تدفق المهاجرين، خاصة بعد مغادرة المعمرين للجزائر وتوفر السكن الشاغر لذلك.

3-1-4 مرحلة التخطيط الاقتصادي والإصلاح الزراعي: بدأ بتأميم الأراضي إلى إقامة التعاونيات الفلاحية فبناء القرى الاشتراكية في فترة الرئيس الراحل "هواري بومدين"، ورغم ذلك فالهجرة استمرت باتجاه المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل من ذي قبل مقارنة بالظروف التي مر بها الريف قبل ظهور نتائج هذا التخطيط مما زاد في اتساع

الهجرة بين الريف والحضر بسبب تركز عملية التصنيع بالمدن كما شهد العمل المأجور تطورا وخاصة بدخول المرأة الجزائرية لميادين العمل المختلفة، وتحسن الحياة الحضرية بإدخال عناصر[1] عصرية إلى الوسط العائلي (ماء، ضوء، غاز) إلى غير ذلك، ساهم في إحداث تغيير نمط المعيشة والأدوار والعلاقات في الفضاء ين الريفي والحضري في الجزائر

3-1-4 مرحلة ارتفاع معدلات النمو الحضري بالمدن: صاحب ذلك انتشار بعض مظاهر التخلف والبؤس كالأحياء القصديرية التي شملت الكثير من المدن الجزائرية والتي كانت عاملا هاما ساهم في تفاقم أزمة السكن وانتشار البطالة ومع الوفرة المالية التي يعيشها الاقتصاد الوطني بفعل تزايد مداخيل النفط، تسعى الدولة إلى محاولة تحسين الظروف المعيشية والمهنية للفرد الجزائري بغرض مواكبة وتحقيق فرص التنمية المنشودة.

4- خصائص المجتمع الحضري:[2]

لقد اختلفت تعريفات المدينة حسب وضعية نظر كل عالم، فمنهم من تصور المدينة امتدادا للقرية على افتراض أن هناك تدرجا مستمرا بين ما هو ريفي وما هو حضري، ومنهم من عرف المدينة في ضوء عدد السكان، فقد اتفقت الهيئات الدولية على أن أي مكان يعيش فيه 20.000نسمة فأكثر يعتبر مدينة، حيث يتبين تزايد سكان المدن في العالم زيادة كبيرة سواء كان ذلك في .البلاد المصنعة أو الغير مصنعة فقد يكون هذا التحديد العددي ملائما للأغراض الإحصائية، إلا أنه غير مفيد تماما من الناحية السوسيولوجية عرف "ورثWirth "المدينة بأنها المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى .جهات من الأرض، ومنها أيضا يتخذ القانون الذي يطبق على جميع

[1] د.سفاري ميلود، **نمو المدينة الجزائرية وظاهرة الجريمة**، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2] د.سفاري ميلود، **نمو المدينة الجزائرية وظاهرة الجريمة**، مرجع سبق ذكره ص 101.

الناس وهي صورة متميزة من الجماعات الإنسانية تسود فيها قرى، تكاملية جماعية خاصة تؤدي إلى التكامل ويكتسب فيها الأفراد سمات معينة بالاشتراك في حياة واحدة، وتضفي النظم والتنظيمات على الأفراد خصائص معينة يطلق عليها الخصائص الحضرية.

كما ذهب أحد الباحثين في علم الاجتماع إلى تعريف المدينة بقوله: إذا كان الإنسان هو .الصانع للمدينة، فإن المدينة هي الصانعة للإنسان وتعتبر المدينة ظاهرة اجتماعية، وهي تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة، تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا، وتنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية، ويعمل أهلها في الصناعة أو التجارة أو كليهما معا، كما تمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية من خلال تطبيق شروط الظاهرة الاجتماعية على المدينة، نجد أنها:

- تمتاز بأنها ذات ظاهرة عامة منتشرة في كل المجتمعات.
- المدينة تمتاز بموضوعيتها.
- المدينة تمتاز بالترابط.
- المدينة مزودة بصفة الجبر والإلزام.
- المدينة تمتاز بصفة الجاذبية.[1]

[1] د.سفاري ميلود، **نمو المدينة الجزائرية وظاهرة الجريمة**، ص 102.

5- قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة بالجزائر:

5-1 تعريف الجريمة:

اتفقت أغلب التشريعات على أن الجريمة هي سلوك إجرامي بارتكاب فعل جرمه القانون أو الامتناع عن فعل أمر به القانون أما بالرجوع إلى القانون الوضعي نطبق مبدأ الشرعية و نقول كل من ارتكب جريمة منصوص و معاقب عليها قانونا فهو مجرم أما القوانين المكملة و قانون العقوبات، فلا تقوم جريمة إلا بفعل غير مشروع يقرر القانون له عقوبة ويوصف الفعل بأنه غير مشروع إذا تضمن القانون نصا بجرمه و لم يكن في الظروف التي أرتكب فيها خاضعا لسبب من أسباب الإباحية[1]

- الإجرام اصطلاحا:

الجرم: بأنه الذنب العظيم، و عرفت الذنب بأنه فعل محرم يقع المرء عليه عن قصد فعل «فعل ذنب عظيم يقع المرء عليه (الحرام و يكون ذلك بين العبد و ربه و بين العبد و العبد عن قصد سواء أكان ذلك في حق المولى أو في حق العباد.

- في علم الاجتماع:

وهو الذي يدرس الجريمة من ناحية كونها ظاهرة اجتماعيه ناشئة عن تأثير البيئة المحيطة بالإنسان فالإجرام هو ظاهرة مركبة من مجموعة عوامل متداخلة ، بعضها يتعلق بالفرد و بعضها يتعلق بالبيئة و هذه العوامل جميعا هي التي تدفع الفرد إلى العمل الإجرامي و من ثم ينبغي عدم إغفال أي عامل من العوامل المؤثرة في حياة الإنسان سواء

[1] د.محمود عقل، **مقدمة في علم الإجرام1991 دار النشر والتوزيع**، عمان 1990 ص45.

كانت ذاتية عضوية أو نفسية أم خارجية في محيط البيئة بعناصرها المختلفة المادية و المعنوية.[1]

5-2- تقسيم الجرائم:

لقد تم التطرق لبعض أنواع الجرائم تبعا لأهميتها و تأثيرها، و مع ازدياد الجرائم و انتشارها يندني الشعور بالأمان و الرفاه الاجتماعي في المجتمع الحضري و لذا فإن الجريمة تشكل في مجال التعمير و التهيئة دراسة يجدر الاهتمام بها و البحث فيها بكل موضوعية ومن ثم تقييم الوضع الأمني على مستوى المجال المدروس ، كما أن هذه الأنواع من الجرائم دور كبير في زعزعة الأمن واستقراره، ولكشفها أهمية خاصة في استتباب الأمن وتعزيز إحساس المواطن بهو تتمثل أنواع هذه الجرائم فيما يلي:

-المساس بالأشخاص.

-المساس بالممتلكات.

-المساس بالأمن و النظام العام.

-مكافحة المخدرات.

-الأشخاص محل أمر الإيداع.

-عمليات التطهير.

[1] إبراهيم عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، مكتبة دار العلوم، الرياض 1985، ص111 .

1- المساس بالأشخاص:[1]

وهي الجرائم التي تمس الإنسان بحد ذاته و تحتوي هذه الجرائم على:

- القتل ألعمدي و القتل الخطأ و قتل طفل حديث العهد بالولادة.
- الضرب و الجرح العمدي و الجرح الخطأ و السباقة في حالة سكر.
- انتهاك حرمة مسكن و عدم مساعدة شخص في خطر مادي أو معنوي.
- السب و الشتم، الإهانات.
- الوشاية الكاذبة.
- الخطف و الإجهاض.

2- المساس بالممتلكات:[2]

وهي الجرائم التي تمس كل ما يملكه الإنسان و تحتوي هذه الجرائم على:

- السرقة و إخفاء المسروقات.
- سرقة السيارات.
- النصب و خيانة الأمانة و إصدار شيك بدون رصيد.
- التعدي على الملكية العقارية.
- الهدم و التخريب.

[1] حسن الساعة سامية، **الجريمة والمجتمع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، سنة 1983،ط6 ص، 25

[2] حسن الساعة سامية، **الجريمة والمجتمع**، المرجع السابق، ص25.

- الحرق ألعمدي.

- اختـــلاس أموال عموميـــة.

3- المســـاس بالأمـــن و النظـــام العـــام:[1]

وهي الجرائم التي تمس النظام العام و تحتوي هذه الجرائـــم على ما يلي:

-التسول و هي جماعة استجداء ، طلب حسنـــة أو إعانة مجانية لمصلحة شخصية

- التشرد هي حالة شخص الذي لا عمل له و ليس له محل إقامة دائم كما أنه لا يمكنه أن يثبت موردا للارتزاق و التشرد جريمة يعاقب عليها القانون

- العصيان هـــي الوقـــوف فـــي وجـــه رجـــال الشـــرطـــة لمنعهـــم من آراء و ضيفتهـــم.

و يمكن أن يـــكون هـــذا المنـــع بالمقاومـــة المسلحـــة أو غيرهـــا أو بالقـــوة أو بالعنـــف يحـــوز أيضـــا استعمال لفـــظ العصيـــان

- الهروب حالة الخروج خلســـة من المكان المحبوس فيـــه مثـــال: هـــرب المتهـــم.

4- مكافحة المخدرات:[2]

إن آفـــة المخـــدرات هـــي مـــن أخطـــر المشاكـــل التـــي يتعـــرض لهـــا المجتمـــع الجـــزائـــري فـــي أهـــم طاقتـــه ألا وهي الطاقـــة الشابـــة و قـــد تزايـــدت هـــذه الظـــاهـــرة و بشكـــل خطيـــر في الآونـــة الأخيـــرة و يعد الإدمـــان علـــى

[1] حسن الساعة سامية، **الجريمة والمجتمع**، المرجع السابق، ص26.

[2] حسن الساعة سامية، **الجريمة والمجتمع**، المرجع السابق، ص27.

المخـــدرات مـــن المشاكـــل العضـــال التـــي تهـــدد البشـــرية ليـــس في الجـــزائـــر فحســـب بـــل فـــي مختلـــف دول العالـــم، و هـــذا مـــا جعـــل مشـــرعي مختلـــف القوانيـــن المقارنـــة يبـــادرون إلى التطـــرق إلى هـــذه الآفـــة و معالجتهـــا في بـــادئ الأمـــر بنصـــوص تشريعيـــة لينـــة في أحكامهـــا ، ثـــم تشـــددت تدريجيـــا . كمـــا أن هـــذه الآفـــة لـــم تقتصـــر على فئـــة معينـــة بذاتهـــا ، بـــل شمل كل الفئـــات ذكورا و إنـــاثـــا ، متعلميـــن و غيـــر متعلمين ، شبـــابـــا و شيوخـــا ، قـــد تزايـــد في السنـــوات الأخيـــرة عـــدد المدمنين ممـــا جعـــل سمـــوم المخـــدرات تغـــزو البيـــوت و المحـــلات و الجامعـــات و حتى المـــدارس.

- تعـــريـــف المخـــدرات:[1]

نظرا لتنوع المخدرات في شكل نباتات و مواد كيماوية سامة و غير سامة جعل أمر وضع تعريف شامل جامع لها صعبا للغاية لذلك انقسم تعريفها بحسب الجانب الذي ينظر منه إليها و نكتفي بالتعريفين العلمـــي و القانونـــي والتعاريف التي جاءت بها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غيـــر المشـــروع بالمخـــدرات و المـــؤثرات العقليـــة.

6- علاقة الجريمة بالبيئة العمرانية:

لقد ظهر اتجاه حديث في ربط الجريمة بطبيعة المدينة العمرانية وتخطيطها ويميل كثيـــر من علماء الايكولوجيا إلى تقسيم المدن إلى عدة ، لكل منطقة صفاتها وميزاتها تربط ذلك بمعدلات الجريمة وأنواعها ، ومن هذه المناطق: [2]

[1] احمد ربايعه، **أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكال توزيعها**، مجلد 102 عدد11، 1985.

[2] Allen liskaper sepectives on deviance prentice hall incengle voodoo new jersey 1981.

- **منطقة المركز:** وهي المنطقة الحيوية التي تعج بمختلف الأنشطة السكانية والتجارية وتتميز بازدحامها وتضم معظم المؤسسات والشركات ، وأشد ما يكون ازدحامها نهـــارا وغالبـــا تكون هذه المنطقة غير مرغوبة بالسكن.

- **المنطقة الانتقالية:** والتي يتصارع فيها النمط السكني مع النمط الصناعي التجـــاري وهـــي مناطق مكتظة أيضا وغالبا ما يسكنها الفقراء أو أنصاف الفقراء

- **المنطقة السكنية:** وهي مناطق سكن العمال والموظفين وتكون على شكل أحزمـــة تحـــيط بالمؤسسات والمصانع.

- **المنطقة السكنية لأبناء الطبقة الوسطى والعليا:** وهي أفضل من سابقاتها حيث توجد المهـــن الحرة والمكاتب ومعظم أفرادها نالوا قسطا من التعليم.

- **مناطق الضواحي:** مناطق سكن للطبقات الغنية وهي مناطق مخططة غير مزدحمة يتنقل أفرادها إلى المدينة بسياراتهم الخاصة.

ومن خلال ربط الجريمة بهذه الأنماط: فقد اتضح أن معدلات الجريمة تكثـــر فـــي الـــنمط الأول والثاني والتدرج بعد ذلك حتى تصل أدنى مستوياتها في مناطق الضواحي . كمـــا أشـــار "بيرجس" أن هذا التقسيم ليس حتميا في كل المدن لكن لكل مدينة ظروفها وأوضـــاعها وطبيعـــة تكوينها وبالتالي فإن عملية تقسيم المدينة وتخطيطها تعطي دلالة ومؤشر علـــى محاولـــة فهـــم الجريمة ومعدلاتها وأنواعها وعلاقة ذلك بالتخطيط ويعتقد الكثير من علماء الايكولوجية بتزايد أعداد سكان المدن نتيجة للهجرات يعرضها إلى تغيرات اجتماعية سريعة ومفاجئة وغالبـــاً ما تكون هذه التغيرات سببا في ارتفاع معدلات الجريمة وإضعاف الأمن الحضري ويحاول فريق آخر تفسير تهديدات الأمن الحضري من خلال التركيز على الاختلافات الثقافية، في الصراع بين الثقافة العامة والثقافية الفرعية إذ أن المجتمعات تتكون من جماعات مختلفة التكوين من حيث العرق

والدين والطبقة واللون ومكان الإقامة كل منها تختلف في المصالح والقيم والمستويات الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا يضعف الأمن الاجتماعي عند إحساس مجموعة بوجود نوع من التمايز أو الظلم أو الحرمان وعدم تكافؤ الفرص بينهم وبين الآخرين في تحقيق إشباع حاجاتهم وطموحاتهم، فإن ذلك يدفعهم إلى تحقيق تلك الأهداف والطموحات بالطرق غير المشروعة خصوصا من خلال السلوك ألانحرافي والإجرامي، وبالتالي فإن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون أن الجريمة لا تحدث في فراغ اجتماعي بل هي وليدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع فاختلال الأمن الاجتماعي ناجم عن خلل في النظم والأنساق الاجتماعية والثقافية، فالمراكز الحضرية تمثل فسيفسائيه ثقافية نظرا للهجرات المتنوعة من بيئات اجتماعية اقتصادية وثقافية مختلفة ما يخلق نوعاً من عدم التعايش والتوافق والتكيف بين تلك الجماعات مما يزيد من حدة الصراع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا يخلق نوعا من عدم الاستقرار والتجانس ويهدد النظام العام والأمن الاجتماعي في تلك المراكز، وبالتالي فإن معدلات الانحراف والإجرام تتزايد في بعض الأحياء في المدن دون غيرها وغالبا ما تتميز تلك الأحياء بالضواحي والتي يقطنها معظم المهاجرين الجدد أو الأحياء الفقيرة حيث يتصارع الناس على إشباع حاجاتهم إضافة إلى أن التركيب المورفولوجي لتلك الأحياء يلعب دورا كبيرا في زيادة أو نقصان معدلات الجريمة. كما أن عدم الاستقرار والأمن الاجتماعي ناجم عن تباين الخصائص والمهارات والقدرات والإمكانيات[1] بين قاطني المدن.

7- دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة:

من الجهود التي يبذلها المخططون العمرانيين في تصميم شبكة الشوارع والمناطق السكنية وتنظيم استعمالات الأرض المختلفة في المدينة (سكنية، تجارية، صناعية، ترفيهية، ثقافية، وغيرها) تشكل جزءا ضئيلا إزاء النواحي الاجتماعية والفلسفية والروحية

[1] محمد عارف، **الجريمة في المجتمع**، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، ط2، مكتبة أنجلو المصرية 1981

التي يجب أخذها بالاعتبار عند إعداد المخططات الأساسية للمدن، حيث أن تحقيق الأمن وهدوء البيئة الاجتماعية في المدينة يحتل حيزا مهما في أعمال وممارسات تخطيط المدينة[1]أو إعادة تخطيطها وبنائها التي تؤكد على ضرورة توفير بيئة مادية واجتماعية مستقرة بعيدة عن الاضطراب الاجتماعي واختلال الموازين فيها، والتي يستطيع الإنسان من خلالها أن يتم تعبئة ذات مواصفات نوعية جيدة وبالصحة والسلامة والسعادة، وذلك لان التخطيط هو جزء من برنامج اجتماعي أوسع هو المسؤول المباشر عن توفير القاعدة المادية لحياة اجتماعية أفضل بواسطة توجيه المفاهيم والمعايير التخطيطية توجيها يخدم ويساعد على حفظ الأمن، وبالتالي الوصول إلى نماذج تخطيطية للمدينة أو للمنطقة السكنية وتوظيفها لأغراض الخدمات الأمنية وللحد من مسار حركة الجريمة والتي تعتبر العنصر الرئيس المخلخل للأمن الاجتماعي، وكذلك معالجة الثغرات الأمنية الموجودة في المخططات الأساسية للمدن أو المناطق السكنية القائمة وبما يعمل على انخفاض معدلات الجريمة فالمدينة ينبغي أن تكون المكان المناسب لاجتماع الكائنات الإنسانية، فإذا كان كيان المدينة العام ومفهومها موجهين بحيث يعملان على تعزيز شتى أنماط المجتمع الإنساني فتعد تلك المدينة آنذاك مؤدية لغرضها، حيث أن هدف تخطيط أية مدينة هو خلق بيئة عمرانية واجتماعية متوازنة مطمئنة يتوفر فيها السكن الملائم للإنسان والعمل الذي ينسجم مع رغبات الإنسان واحتياجاته والبيئة البشرية التي توفر له شروط الاستمتاع والتسلية وتبعده عن التوتر والاضطراب ورد الفعل. أما إذا فقدت المقومات الاجتماعية والفلسفية والروحية والمدنية لمفهوم المدينة أي حصول خطأ في تخطيط استخدامات الأرض وسوء توزيع النشاطات والوظائف الحضرية في المدينة سيؤدي حتما إلى وقوع نتائج مؤذية للمجتمع الحضري قد تسبب في انهيار عناصر النظام الأمني فيه، خاصة إذا توفرت شروط مساعده على ذلك. ومن ذلك نرى أن خطة المدينة والقرارات التي تتعلق

[1] كمونة حيدر عبد الرزاق ،**العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة**، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1997 ص66.

باستخدامات الأرض فيها لا بد ان يستوعب مفهوم امن المدينة لفرد والمجتمع وسعادته وراحته، مما يجعل من سكان المدينة مواطنين صالحين. وهذا هو هدف (إدخال العناصر الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية) لأن أمن المدينة يعني في الواقع استقرار مهم وأساس من عملية تخطيط المدينة[1].

لقد عرف المجتمع الإنساني الجريمة منذ بدء تكوينه، ومنذ ذلك الوقت عرف المجتمع الإنساني الخير والشر، الفضيلة والرذيلة، السلوك السوي والمنحرف، وعمت الجرائم بصورها وإشكالها كافة في كل المجتمعات، وحلم أفلاطون وأرسطو ومن بعدهما الفارابي بمدن فاضلة ينتفي منها الإثم والشر وبقي حلم بمخيلتهم فقط لأنه غير ممكن التحقيق وفوق طاقة البشر .وكانت الجريمة ولا تزال محور اهتمام الفلاسفة والأطباء وعلماء الاجتماع والنفس والقانون والاقتصاد والتخطيط، وبالتالي تنوعت واختلفت وجهات النظر بشأن تفسير السلوك الإجرامي .وهناك أساليب تخطيطية وتصميمية للمناطق السكنية لها دور مهم ووثيق في موضوع الجريمة، ولكن معظم البحوث التي عالجت ظاهرة الجريمة والأمن اقتصرت على دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمادية والسياسية لها، ولم تولي جوانب التخطيط العمراني الاهتمام الكافي. فالتباين الاجتماعي وتعارض المصالح الاقتصادية ينعكسان بطريقة أو بأخرى من خلال التركيب العمراني للمدينة. فمعرفة تركيبة المدينة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية تساعد كثيرا في رسم السياسات الوقائية والعلاجية للأمراض والمشكلات الاجتماعية. فدراسة التركيب الاجتماعي الاقتصادي والتنظيم المكاني وانعكاساته العمرانية للمناطق السكنية أمر لا غنى عنه لفهم المدينة والتعامل مع ابرز مشكلاتها الاجتماعية (الجريمة) بعلمية وموضوعية[2]

---

[1] محمد عارف ,**الجريمة في المجتمع** . نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي . الطبعة الثانية مكتبة أنجلو المصرية 1981 ص 86.

[2] كمونه، حيدر عبد الرزاق، **العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة**، المرجع السابقص69.

ويمكن تلخيص أهم العوامل التخطيطية والتصميمية للمناطق السكنية المرتبطة بالجريمة على النحو التالي:[1]

-وضوح المنطقة السكنية وسهولة الدخول إليها:

من الجريمة عبارة عن مفهوم سلوكي، وهناك عدة عوامل تعزز هذا السلوك وتمهد الطريق لارتكاب الجريمة ومن تلك العوامل هي وضوح المنطقة وسهولة الدخول، ويمكن اعتبار تلك المنطقة واضحة ومتميزة بالنسبة لسكانها والى من هم يسكنون خارجها عندما تضم عدة خدمات ومرافق تجذب العديد من الأشخاص إليها سهلة دون ضوابط. والمنطقة السكنية التي تسمح بسهولة الدخول إليها توفر بذلك فرصة جيدة للمجرم حيث تجعل الكثير من الأهداف المهمة مكشوفة لهؤلاء مما تمنح المجرم فرصة في التعرف عليها وتحديد أهدافه لارتكاب الجريمة.

-الاختلاط في استعمالات الأرض:

من تنوع العقارات والمباني يساعد على جذب أعداد كبيرة من الناس للقيام بعدة أنشطة وممارسة مختلف الفعاليات الوظيفية والتجارية والتسويقية، ويمكن أن يتغلغل مع هذه الأعداد عدد من المنحرفين وذوي النفوس الضعيفة الذين قد يندفعون إلى ارتكاب جرائمهم في تلك الأهداف المهمة التي يرتادها الناس والمكشوفة لهم، حيث تتوفر لديهم فرصة ممارسة أعمال السرقة والجرائم الأخرى، ومن ثم الانسحاب والاختفاء بسهولة لما يتوفر في مثل هذه المناطق ذات الاستعمالات المختلفة من الفعاليات ووسائط نقل وأماكن متعددة. مثل المقاهي والمكاتب والمحال وغيرها وكلها تساعد على اختفاء السارق من خلالها. وهذا ما أكده العديد من الباحثين (المخططين الحضريين) في دول العالم المختلفة، على ان أعلى نسبة من

[1] حامد فهمي السيد، **المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري**، مطبعة الأهرام، القاهرة،1977ص 96.

ارتكاب الجرائم تحدث في مثل هذه المناطق، وان الشكل العمراني يمثل احد عوامل إتاحة الفرصة لوقوع الجريمة أو منعها.

-شبكة الشوارع في المدينة:[1]

تمتلك الشوارع في المدينة ايجابيات كثيرة كأماكن تسهل عملية تنقل المركبات وحركة السابلة من خلال وجود الأرصفة. وهناك عدة سلبيات في الشارع والتي قد تعرض أرواح الناس للخطر. ففي بعض المناطق السكنية في المدن الأمريكية يمتنع الناس عن التجوال في الشوارع ليلا خوفا من التعرض الى هجوم واعتداء المخربين، أن نظم الشوارع تشكل عاملا مهما مرتبطا بوقوع الجريمة، فقد يكون عامل فرصة لوقوع الجريمة أو عامل ردع. فمثلا الطرق غير النافذة تكون الغاية منها هو توفير دخول هادئ لسكانه، وان تخطيط وتصميم هذه الطرق بالشكل الذي يوفر عنصر المراقبة الذاتية يجعل من الصعب بالنسبة للمجرمين تأدية نشاطاتهم الإجرامية. ومن خلال ذلك نرى أن عملية تخطيط وتصميم شبكة الشوارع للمناطق السكنية لها دور كبير في الحفاظ على أمنها وراحة ساكنيها، وباستطاعة كل شخص ملم بعملية التخطيط والتصميم الحضري أن يعمل على السيطرة والمحافظة على امن المناطق المراد تصميمها بدراسة نماذج الشوارع دراسة عملية دقيقة تتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي وتعمل على القضاء على الجريمة من خلال وضع نماذج للشوارع الداخلية للمناطق السكنية تحد من العمليات الإجرامية وتجعل من المناطق السكنية أكثر استقرارا وأمنا.

[1] حامد فهمي السيد، **المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري**، المرجع السابق، ص 97.

-الإنارة: [1]

يعتبر تخطيط استخدام الإنارة من وسائل السيطرة على الجريمة والتي تدخل ضمن تخطيط الموقع، حيث أن وجود الإنارة الوقائية داخل المنطقة السكنية واستخدامها في الشوارع 53والمتـــــنزهات وغيرها من المناطق المفتوحة سوف تعمل كرادع سيكولوجي للمجرم وتفشل جميع محاولاته وربما تمنعه من مجرد التفكير في سرقة الموقع أو اقتحامه، حيث لا يرغب الأشخاص المتطفلون من اقتحام المنطقة التي تتمتع بإنارة جيدة ولا يرغب بإجراء أية محاولة خوفا من أن يكون مراقبا.

وقد قام بدراسة حول إنارة الشوارع، حيث درس تأثير إنارة الشوارع ليلا على معدلات حدوث الجريمة فيها، ومن خلال استمارة الاستبيان والمسح الميداني وتقارير الشرطة والأسئلة الموجهة إلى سكان الشوارع المظلمة والتي جددت إنارتها، فقد تبين إن شعور السكان بالخوف من الجريمة قد تناقص بشكل كبير، وان محلاتهم السكنية المنورة ليلا أصبحت أكثر أمانا، حيث هجرها المجرمون وانتقلوا إلى مناطق سكنية أكثر عتمة. إن هذه الدراسة قد توصلت إلى العديد من النتائج المهمة مما دفع بالحكومة الأمريكية التي تبني هذه الدراسة واعتماد نتائجها في برامج مكافحة الجريمة من خلال تصاميم البيئة

-البيئة السكنية:

من المعروف أن البيئة السكنية هي مجموعة العوامل الطبيعية والمستحدثة التي يعيش فيها الإنسان، وتترك أثرا في صحته ومعاشه وإنتاجه. وان البيئة العامة مكملة للبيئة السكنية فهي تشمل المرافق العامة والملاعب والخدمات الضرورية فضلا عن المتنزهات وتشجير الشوارع والطرقات وغيرها من الوسائل التي تزود المجتمع بمتطلبات الترفيه اللازمة. إن المسكن والبيئة السكنية المحيطة يكونان الإطار المادي الذي يشبع فيه الإنسان

[1] حامد فهمي السيد، **المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري**، المرجع السابق ص 98.

أكثر حاجاته، فمن خلال المسكن يكون التفاعل الاجتماعي ضمن إطار البيئة السكنية بما تتضمنه من مبان أو فضاءات ومرافق وخدمات وشوارع وساحات وحدائق وأسواق وأماكن ترويحية.. الخ .لذلك كان توفير المسكن الصحي الملائم والمحيط السكني المدروس الذي يراعي العادات والمعايير والتقاليد الاجتماعية من الأمور المهمة والواجب توفرها في السياسات الإسكانية للدول. وان أهداف التخطيط يجب أن تكون رفاهية الإنسان.. وليس الاهتمام فقط بتشييد المباني وتخطيط الأحياء والخدمات بل يجب ان يهدف التخطيط الحضري إلى إقامة البيئات السكنية المدروسة والملائمة صحيا، واجتماعيا واقتصاديا لفئات مختلفة من الأفراد والتي تمكنهم من إشباع احتياجاتهم الأساسية البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية لكي يؤدو أدوارهم المختلفة بنجاح، حيث يستطيعون النمو ليسهموا في بناء وتطور مجتمعاتهم. ومن ذلك نرى من الضروري على المخططين العمرانيين الاهتمام بالبحوث المتعلقة بخصائص ومواصفات البيئة السكنية التي تستطيع أكثر من غيرها ان تنمي قدرات الأفراد الذين يعيشون فيها، ويقوي تفاعلهم الاجتماعي واتصالهم بعضهم ببعض وانتمائهم الاجتماعي ويقلل من الشعور بالعزلة والفردية والضياع[1]

الشكل العمراني:

إن الشكل العمراني يمثل احد العوامل التي تتيح الفرصة لوقوع الجريمة أو تمنعها فهو يمثل مجموعة من العناصر مثل شكل الأبنية، تخطيط الموقع، الفضاء الخاص أو شبه الخاص الفضاء العام وعوامل أخرى.

[1] حامد فهمي السيد، **المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري**، ص 100.

الكثافة السكنية والإسكانية:

إن الكثافة السكانية هي أحد العوامل التخطيطية المهمة المثيرة للجدل وذلك لارتباطها بوقوع الجريمة واغلب العلماء الاجتماعيين والمخططين العمرانيين يؤمنون بان الكثافة والازدحام مرتبطة ارتباطا تاما بوقوع الجريمة، حيث ينظرون إلى المناطق السكنية المزدحمة على أنها مناطق ذات معدلات عالية للجريمة. ويعتبر المخططون العمرانيون، الكثافة السكانية والإسكانية من المواضيع الأساسية والمهمة، حيث لها أهمية كبيرة في تهيئة بيئة سكنية صالحة ومريحة لمعيشة الإنسان، كما أنها مهمة في القضاء على المشكلات التي تعانيها المدن الكبيرة وخاصة مشكلات السكن وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية وصحية .إن الحاجة للأمن هي من الحاجات الإنسانية الموغلة بالزمن والتي ما زال الإنسان يسعى جاهداً للحصول عليها ليتسنى به الحصول على حياة سعيدة هنيئة آمنة، فلو نظرنا إلى الآمن الاجتماعي داخل المناطق السكنية لوجدنا أن الكثير من الأشخاص يحددون بعض الشروط الرئيسة الواجب توافرها عند اختيارهم سكناً ما أو الانتماء إلى محلة سكنية معينة. ومن بين تلك الشروط هو مدى مقاومة تلك المنطقة للجرائم ونوع المشكلات الاجتماعية التي تتعرض إليها ومدى استتباب الآمن فيها. ومن خلال ذلك يمكن توظيف عملية التخطيط لخدمة أهداف الآمن الاجتماعي وبالتالي خدمة المجتمع والتخلص من الانحرافات والعمليات الإجرامية بمعالجتها قبل وقوعهاولن يتم ذلك إلا بواسطة وضع تصاميم للمناطق السكنية تهدف لإزالة وتقليل العوامل المخلخلة وتأكيد العوامل الساندة وبهذا فأن للمخطط الحضري دوراً في عملية المحافظة والمشاركةلخدمة المواطن في توفير الراحة والأمان والاستقرار له.[1]

[1] احمد ربايعية، **أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكال توزيعها** ،دراسة مجلد 102 عدد 11 1985.

8- أسباب الجرائم:

8-1 أسباب اقتصادية:

و هي المتمثلة في الفقر ، البطالة ، الهجرة ، الحرمان ، التخلف و غيرها و تعد عوامل أساسية في تكوين السلوك الإجرامي ، و من ثم تهيأ فيها الفرص لارتكاب الجريمة بشتى أنواعها و التفنن في أدائها. وعلى سبيل الحصر فقد عالجت مصالح الشرطة بأمن ولاية الجزائر العاصمة خلال الأشهر العشرة من السنة الجارية سبعة عشر (قضية تتعلق بالقتل العمدي[1]تعود أسبابهـــا في الغالب إلى السرقة و تجريد الضحايا من أشياء مادية لا يمكن مقارنتها بالأرواح المزهقة ، فيما تعود أسباب بعض الجرائم إلى عوامل تافهة و أشياء لا ترقى إلى حدود ارتكاب الجرائم الإنسانية.

8-2 أسباب اجتماعية:

أما الأسباب الاجتماعية و على رأسها الأحداث ، أي انحراف الأطفال الناجم عن التسرب المدرسي و التفكك الأسري ، التشرد و التسول ، كلها سببها الرئيسي هو الفقر ناهيك عن الظروف العائلية و كذا غياب مراقبة الأولياء ، بالإضافة إلى غياب مساحات اللعب و المراكز الثقافية . كلها عوامل و راء تضخم الوضع و إحداث ضغوطات نفسية على الطفل ، حيث يكون الشارع أحسن بديل له للتعبير عن ما بداخله و إخراج شحنة الضغط الأسري و بالتالي التأقلم مع أي شكل من أشكال الانحراف . و قد احتلت ولاية الجزائر العاصمة تليها وهران ، بحكم أنها مدن كبيرة و تضم نسبة سكانية كبيرة ، الصدارة في ظاهرة انحراف الأطفال كما تصدرت قضايا الضرب و الجرح ألعمدي و السرقة الريادة عند الأطفال لغياب العائلة في الإرشاد ، و هذا ما يؤدي في الأخير إلى

[1] (مديرية الشرطة القضائية الجزائر 2008)

الجريمة بكل أنواعها هذا ما أكدته الدراسات و البحوث العلمية حيث أثبتت أن معظم المجرمين البالغين قد بدؤوا حياتهم الإجرامية منذ سن الحداثـــة.

9- أنواع الجرائم:

أما أنواع الجريمة فهي تتلخص هي الأخرى في ثلاث محاور أساسية تبعا للأسباب السالفة الذكر فمنها الجرائم الاقتصادية، الجرائم السياسية و الجرائم الاجتماعية ، والتي يمكننا اختصارها فيما يلي:

9-1الجرائم الاقتصادية:[1]

غالبا ما تنشأ الجرائم الاقتصادية نتيجة للفقر و العوز في المناطق المحرومة من أبسط متطلبات الحياة ، و يقتصر أصحابها أو مرتكبيها على بعض الحالات كالعصابات المنظمة و الغير منظمة بغية الحصول على الربح السريع و المال السهل و الوفير لكن الجرائم الاقتصادية الكبرى ، غايتها جمع الأموال بطرق ملتوية و غير مشروعة ثم غسلها . بتوظيفها باسم شركات وهمية أو حقيقية (جريمة تبييض الأموال) ، وتقوم كذلك على استخدام طرق غير قانونيـــة تعتمد وتسمح لنفسها باستغلال الأفراد والجماعات وتصطاد أعضاءها بشكل مدروس وخاص للقيام بالمهمات الصعبة و ارتكاب الجرائم من أجل توظيف الأموال واستخدامها لصالح هذه العصابات. كما يدخل ضمن هذا الإطار الجرائم المالية باعتبارها تقوم على الفساد الاقتصادي غالبا ، وتنشأ من خلاله ، و يعتمدون أربابها على نهب المال للقطاعات العامة و الخاصة والعمل على تخريبها وعجزها نتيجـــة لسرقتها أو تدوير الأمـــوال من خلال التلاعب و الرشاوى ، بـــل وتستخـــدم أحيانا أساليب الاحتكار و الطرق العلمية الخبيـــثـــة وغير المكشوفة عن طريق رؤوس ذكية تستغل ذكاءها في خدمة الجرائم المالية مما ينتـــج عنها خراب

[1] تلفزيون النهار،**أخبار السابعة**، يوم 10 مارس2013م.

وتدهور في اقتصاد الدولـــة وغالبا ما يتهرب المسئولون أو يـــتـــنصلون من الجريمة و يضحون بصغار موظفيهم من أجل التغطية على حجم ما سرق وحجم ما نهب من أموال.

9-2 الجرائم السياسيـــة:[1]

ترتكبها على الغالب جماعات أو منظمات مرتبطة بهذه السلطة أو تلك، ومقابل ارتكاب الجريمة وتصفية أحد أطراف معارضة لسلطة ما، أو لجماعة ما، ويدفع لمرتكبيها أموالا طائلة، لكن يذهب ضحيتها أبرياء مشكلتهم أنهم يفكرون بطريقة مختلفة لا ترضى عنها هذه السلطة أو تلك، أو تختلف إيديولوجياً عن هذه الجماعة أوهذا الحزب أو ذاك. وكلها أساليب ترهيب يمكن اعتبارها نوع من أنواع الجرائم ترتكب بحق المواطنين ، ما ينتج خلل اجتماعي كبي.ر

9-3 الجرائم الاجتماعية:[2]

فهي مرتبطة بعمق مع تردي الأوضاع الاقتصادية المعيشية اليومية للمواطن ، التعليم ، و نقص الوعي. وأحد مظاهرها تـــفـــشي البطالة ، الأمية ، التخلف ، الفقر ، المرض و انتشار حركات تسعى لاستغلال الفقراء وتستقطبهم إلى عالم الجريمة. وحين تتفشى مثل هذه الأمراض الاجتماعية ، فإنها تصبح بؤرة صالحة لانتشار المخدرات وتجارتها ، ونتائجها السلبية على المجتمع ، سواء بالنسبة لمتعاطيها ، أم شريحة المتاجرين فيها، فكلهم يستخدمون الجريمة بدرجات متفاوتة سواء للتسويق أو للاستهلاك، و غالبا ما تتفرع عن ذلك جرائم أخرى فالغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا ، وهذا ما يفسر ظاهرة الهجرة وتزايد أعداد قوارب الموت، حيث أصبحت فرصة الهروب نحو المجهول من وطن لا يفتح أبواب الرزق والحياة المعقولة للمواطن، و هي الطريقة

[1] تلفزيون النهار ، مرجع سابق

[2] جريدة النهار،يوم26مارس2013

الوحيدة والهاجس الأول عند الشباب . فحين يفقد الأمل في تحسين وضعه المعيشي ، ويجد في المقابل من يعينه و يجمل له طريق الانحراف مع توفره على النوازع والدوافع العائلية و الذاتية التي تلعب دورها في استمالته نحو الانزلاق ، فإننا نجده يرتكب جريمته دون رادع من ضمير أو وجدان إنساني، لأن العوامل الأسريـــة و الاقتصادية والمحيط الاجتماعي والتعليمي يساهم بشكل أساسي في قلب القيـــم و تغييـــر المفـــاهيم فالأسرة المفككة، أو التي تعرض بعض أفرادها إلى حالات عنف حق الأم أو الأولاد تؤدي بشكل حتمي إلى أن يستخدم أحد أفرادها على الأقل نفس الأسلوب الذي تعرض له بحق الآخرين،فضحايا العنف هم غالبا عنيفين والعنف جريمة، ففي مجتمعنا يمكننا حصر الجرائم الاجتماعية بجرائم ترتكب بحق الأطفال والنساء أو بحق الآباء و الإخوة و أحيانا فيما يسمى بجرائم الشرف ، و هي أحد جرائم العنف ضد المرأة وما يزيد في نسبتها هو تردي القوانين الرادعة لمرتكبيها وحماية المجرم وتستره وراء قانون يحمي المجرم ويضحي بالمرأة كموضوع الشرف (له أو للأسرة والعشيرة ...الخ ، وجرائم الاغتصاب سواء بحق الأطفال أو المحارم أو النساء تتعلق بالعادات والتقاليد البالية، حيث يضحى بالمرأة رغم أنها ضحية في غالب الأحيان والتكتـــم على الفاعل لأنه (الذكر) باسم المحافظة على العائلة وسمعتها[1]

10- مفهوم الجريمة المعاصرة والتغيير الاجتماعي:

10-1 الجريمة المعاصرة: ليس هناك تعريف قانوني لهذا النوع من الجرائم ولكن مجمل القول أنها كل الجرائم المعقدة والمتعددة الأشكال،والتي تتميز بها المجتمعات الحالية ولم تكن موجودة في المجتمعات البدائية،من أمثلة ذلك جرائم تبييض الأموال هذا النوع لم يكن موجود من قبل،فالجريمة المعاصرة مصاحبة وملازمة لتطور و عصرنها لمجتمع،

[1] جريدة النهار، المرجع السابق.

كما أن أساليبها متطورة وعصرية مما يزيد من خطورتها وحدة تأثيرها على شبكة العالقات الاجتماعية والأبنية بالمجتمع.[1]

10-2مفهوم التغير الاجتماعي:

تعريف التغير الاجتماعي: هو تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في الوظيفة أومأ يمكن الحديث في هذا السياق أن التغير الاجتماعي الذي ما أثر على جل مناحي الحياة طال جميع المجتمعات إن لهذه المجتمعات الاقتصادية، العلمية ،الثقافية، الاجتماعية، وهذا يبرر ظهور وزيادة نسب بعض الجرائم،كالجرائم الاقتصادية،والأخلاقية ،والتي هي بالدرجة بالتطور التكنولوجي والعلمي وهذا ما يبرر ظهور وزيادة نسب بعض الجرائم ما يمي الأولى وليدة مجتمع يتميز الجريمة المعاصرة التي لا يمكن قراءتها وفهمها بمنأى عن المفهوم العام والخاص للتغير الاجتماعي [2]

11- خصائص الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري

خصائص الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري: تتميز الجريمة المعاصرة بالكثير من الخصائص التي تجعلها أكثر تميزا بالمقارنة مع الجرائم في المجتمعات التقليدية، والجريمة بالمجتمع الجزائري هي الأخرى لها الكثير من الخصائص نورد بعضا منها في ما يلي[3]

-**التعقيد:**نظرا لتشابك الأبنية والأنظمة بالمجتمع الجزائري في عصر الانفتاح والعولمة نجد الجريمة كظاهرة بالمجتمع تتميز هي الأخرى بالتعقيد والتشابك.

---

[1] غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع،** دار المعرفة الجامعية مصر سنة 2006 دون طبعة ص84

[2] بن الشين احمد، **التغير الاجتماعي وجنح الأحداث بالجزائر،** أطروحة دكتوراه، سنة 2008 جامعة الجزائر، ص 03

[3]عبد الله احمد عبد الله ،**اجتماعيات الجريمة والانحراف قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي** ص04

-**التخطيط:** وهذا تختص به الجريمة المنظمة التي تنتشر بالمجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات

-**الانتشار والعمومية:** إذ نجدها بجميع المناحي ومختلف المجالات الحياتية السياسية، الاجتماعية الاقتصادية، الدينية...الخ، كما أنها موجودة بجل المناطق الجزائرية ريفية منها وحضرية، الفقيرة منها والغنية.

-**الجريمة بالمجتمع الجزائري مست جميع الفئات العمرية:** كبار أو صغارا، متعلمين وغير متعلمين،نساء ورجال،فلم تعد مقتصرة على فئة دون أخرى.

12-أنواع الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري:

12-1-التجارة بالمخدرات: تعتبر جرائم المخدرات من أبرز صور الجرائم المنظم والمعاصر ،وأكثرها شيوعا خلال الفترة الأخيرة بالجزائر وهذا نظرا لتعقد الحياة الاجتماعية وتشابكها، ويتميز هذا النوع من الجرائم بالاحتراف والتخطيط ،التشابك ،التعقيد، الربح المادي الكبير الذي يعود على مرتكبيها ،فأغرب مرتكبي هذه الجرائم يمتازون باحترافهم وامتلاكهم قدرات وميكانزمات وخبرات تمكنهم من تحقيق أهدافهم ،ولعل خير دليل على انتشار الظاهرة بالمجتمع الجزائري ما تنشره الجرائد اليومية ،والمحطات التلفزيونية الجزائرية يوميا عن تفكيك عصابات محترفة في التجارة و تهريب للمخدرات

12-2- جرائم الاقتصادية: كالاختلاس، الرشاوى ،مثل ما حدث بشركة سونطراك، و واختلاس لأموال العمومية مثل ما حدث بولاية الجلفة مدير التكوين المهني يختلس من

أموال العامة [1]كما زادت نسب السرقة خاصة مع انتشار البطالة والفقر خلال وبعد العشرية السوداء التي عرفها المجتمع الجزائري.

12-3- الجرائم الأخلاقية: عرف المجتمع الجزائري جرائم أخلاقية لم تكن معهودة من قبل وبشتى أنواعها، بل أبشع من ذلك وقوع جرائم زنا المحارم في مجتمع ديانته الإسلام ! والذي يأمر بالرجم حتى الموت في مثل هذه الحالات، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على غياب كلي للوازع الديني عند هؤلاء الأفراد، وهذا في حد ذاته يدق ناقوس الخطر لمرحلة أصعب، كما ساهمت وسائل الإعلام في نشر الثقافة الغربية التي تحمل في طياتها سموما قضت على الكثير من الأفراد والأسر الجزائرية.

12-4- جرائم الاختطاف: خاصة اختطاف الأطفال ،مثل ما حدث في سنة 2013 من بروز رهيب لهذه الظاهرة بالمجتمع الجزائري وهذا الاختطاف وصل إلى حد القتل ،مثل ما حدث في ولاية قسنطينة اختطاف طفلين وقتلهما بالمدينة الجديدة على منجلي في مارس 2013 [2]

12-5**جرائم القتل:** مثلما حدث في ولاية جيجل إذ أقدم رجل على قتل ابنه شهر أوت من سنة 2016م،ومثال ذلك أيضا شاب في العقد الثالث من عمره قتل آخر بخنجر ويصيب شقيقه بجروح في عراك جماعي بعنابة واستعملت جميع أنواع الأسلحة البيضاء والحجارة[3]

12-6جرائم ضرب وقتل الأصول: مثل ما حدث بولاية بسكرة إذ أقدم شاب يبلغ من العمر 25والدته البالغة من العمر51 سنة بضرب وتهديدها بالقتل.

[1]جريدة النهار 26 مارس 2013 ص05

[2] تلفزيون النهار أخبار السابعة 10 مارس 2013

[3]جريدة النهار 26 مارس 2013 ص08

12-7جرائم الانتحار: المنتشرة بصورة رهيبة، وخاصة ما تنشره الجرائد يوميا من حوادث من هذا النوع ،و من الأمثلة ذلك انتحار تلميذة شنقا في ادرار نتيجة ظروفها الاجتماعية المزرية[1]

12-8- الجرائم السياسية: كالجرائم التي وقعت خلال الفترة مابين سنة 1990 م إلى سنة 2000م التي كانت نتيجتها وخيمة على جميع أبنية المجتمع الجزائري خلال تلك الفترة أو بعدها، فضحايا ومخلفات تلك الفترة ما زالت إلى اليوم منها انتشار عدد المشردين واليتامى والهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة مما أحدث أزمات عديدة بداخل المدن كانتشار ظاهرة انحراف الأحداث، و زيادة نسب التسرب المدرسي،...الخ

13-التغير الاجتماعي والجريمة بالمجتمع الجزائري:

هناك علاقة وثيقة بين التغير الاجتماعي والجريمة فحسب "روبرت ميرتون" أنه كلما حدثت تغيرات هامة في البناء أو الأهداف يتعين علينا أن نتوقع تغيرات مماثلة في قطاعات المجتمع التي تعرضت أكثر من غيرها لهذه الضغوط ومفارقات في معدلات السلوك الانحرافي[2]أي "روبرت ميرتون" يرى أن الإجرام والانحراف عموما ينتج عن نقص التطابق بين القيم والفرص[3]والمجتمع الجزائري تعرض هو الآخر إلى مجموعة من التغيرات الاجتماعية التي ساهمت في تغير الكثير من المعطيات السوسيو ديموغرافية والثقافية وساهمت في ظهور بعض الظواهر المستحدثة ،فيما يلي نورد بعض هذه المتغيرات ونتائجها على القالب العام للمجتمع.

---

[1] جريدة النهار 26 مارس 2013 ص24

[2]سامية محمد جابر الجريمة والقانون دار المعرفة الجامعية سنة 2007 ط 1 ص89

[3]والاس السون وولف رث، ترجمة لحوراني محمد عبد الكريم، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع سنة 2012 ط1 ص40

إن التغير الذي عرفه الإنسان في العصر الحديث في مجال التكنولوجيا متطور جدا و لقد أثرت الاستكشافات على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للشعوب و منها الجزائرية و من بين أهم الآثار التي يتركها التغير التكنولوجي هو تناقص العمل اليدوية و المهن الحرفية،كذلك بسبب انتشار ثورة المعلومات واستخدام الناس للابتكارات الاتصالية الحديثة ،حاسوب،انترنت،بريد إلكتروني .. بالعالم ككل وبالجزائر جذبت انتباه وتفكير الأفراد لمشاهدة واستماع الأخبار الثقافية العالمية فأبعدهم عن الاهتمام بتراثهم وخاصة الاجتماعي أحدث فجوة بين الآباء يل الجديد مم والأبناء وبالتالي تأثرت مؤسسات التنشئة للمجتمع خاصة على مستوى الأسرة فمثال في مجال المعرفة الالكترونية والمعلوماتية والتي لم تكن موجودة ومعروفة لدى الجيل القديم فالأبوين الذين دأبوا على تنشئة أبنائهم أسريا وتعليمهم أنماط السلوك والتفكير و اكسبوهم المعايير والقيم الأخلاقية و الدينية و غرسوا فيهم الضوابط الاجتماعية و الحالة كذلك عند المعلمين والمدرسين في المدارس الابتدائية ،لكن بعد ابتكار المعرفة الالكترونية أضحى الجيل الجديد يعلم أبويه كيفية استخدامها و بالتالي أصبح الجيل القديم مستقبلا والجيل الجديد مرسال في عملية التنشئة و هذا من ضرورات التغير الاجتماعي أي أن الأسرة تأثرت بهذا التغير من ناحية وظائفها وحلت محلها مؤسسات أخرى فمن ناحية التطور التكنولوجي والعالمي.

طبعا دون أن ننسى ما لواقع العالم الجزائري بحيث يفتقر إلى معايير خالصة وخاصة بالمجتمع ذاته، فإذا نظرنا إلى التلفزيون مثال كوسيلة إعلام في متناول الجميع عن نجد أن الوجود لبرامج خاصة و تعب ر عادات و المجتمع الجزائري بل في أغلبها تصفو معتقدات و ثقافات مجتمعات أخرى مصرية أو مكسيكية و مؤخرا برامج تصور عادات من المجتمع التركي بحيث أصبح الفرد الجزائري يتطلع إلى طموحات التي يمكن أن تتحقق بالموازاة مع معطياته السوسيوثقافية و السوسيو اقتصادية و هذا ساهم في جعل

الفرد الجزائري يعيش حالة من الالمعيارية التي قدم إميل دوركايم العالقة بين هذه الحالة والجريمة.

13-1من ناحية التحولات الاقتصادية و التنموية بالجزائر:

احتياجات نجد أن عملية التنمية بالجزائر لطلبات على السكان و يزداد الوضع تعقيدا إذا ربطنا تلك بالمتغيرات الدولية والإقليمية و ما أفرزته من تحو الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي رمت بظلالها على الدول النامية و منها البلدان التي السريعة توصف في تقرير التنمية البشرية بالبلدان الأكثر فقرا ،وفي عالمنا المتغير يمكن القول أن النحو التي شهدها المجتمع البشري منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين سواء على الصعيد التكنولوجي أو على صعيد التحولات الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق و عولمة التجارة أدخل العالم مرحلة جديدة من التغيرات السلبية والاقتصادية والاجتماعية وأصبح النظام الاقتصادي العالمي قائم على سيطرة الاحتكارات الضخمة حيث تتركز قيادة الاقتصاد العالمي بيد الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تسيطر على حركة التجارة العالمية كونها تشكل حاليا القوة الثانية في الاقتصاد العالمي بعد الواليات المتحدة الأمريكية،إلى جانب التوجه العام الذي يفرضه البنك الدولي على دول العالم بربط القروض والمساعدات بالتوجه الاقتصادي تحت مسميات ما يعرف بالإصلاحات الاقتصادية و إعادة الهيكلة و الذي يعني التحول الكامل للقطاعات الاقتصادية التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص مما يؤدي إلى تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية و هذا ما أثر منها الجزائر، و تدهور أوضاعها الاقتصادية والمعيشية بشكل كبير على البلدان المتخلفة وتحولات فئات واسعة من المجتمع إلى طبقة الفقراء منها الطبقة الوسطى التي تأثرت بشكل مباشر و أدت هذه تحو التطورات إلى ذوبانها في مصاف الفئات الفقيرة في المجتمع و توسعت رقعة محدودي الدخل و هو ما أدى إلى وجود فئات من المجتمع – خاصة الأطفال– محرومة من إشباع احتياجاتهم المادية الأساسية وتعجز أسرهم عن كفالة

معيشتهم و رعايتهم و تلبية متطلبات النمو و البقاء أمام الحاجة و العوز و تدهور الحياة المعيشية للفرد و الأسرة ما يدفع أبنائهم التوجه إلى سوق العمل الذي لا يتيح مجال للعمل سواء أكان أسباب متعلقة بالسن القانوني أو بسبب وجود البطالة و ضعف التنمية فيتوجه الأطفال إلى الشارع[1]إلى ارتكاب جرائم هذا كإحدى سلبيات هذا التحول الاقتصادي،هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية التي عايشتها الجزائر تتمثل في انخفاض الدخل السنوي المر الذي أدى إلى ارتفاع القدرة الشرائية و في انخفاض اليد العاملة و السبب هو الأزمة العالمية و انخفاض سعر البترول سنة1986 التي دفعت الدولة إلى تقليص القسط المخصص للاستثمارات العمومية ب5.2 نقطة مما أدى إلى تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة مسارعة و في هذا السياق يقول الدكتور "بلقاسم سالطنية" في دراسته لظاهرة العنف والفقر بالمجتمع الجزائري :"كذلك ساهمت عناصر جديدة في إدخال المجتمع الجزائري ضمن دائرة التخلف والتبعية و النمو الديموغرافي المذهل هو الاعتماد على منتوج واحد مما ساهم في إضعاف الاقتصاد الجزائري ،الأمر الذي انعكس على المجتمع الجزائري بكل شرائحها الاجتماعية وخاصة منها ذات الدخل الضعيف فكل هذا صميم حياة الأفراد و أثر على مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وهز ثوابت الأنساق في المجتمع الجزائري مثال عدم القدرة على تدريس الأبناء،خروج الأطفال للعمل والإحصائيات تشير إلى أن تحتل المرتبة الأولى على مستوى المغرب العربي في عمالة الأطفال ب4,1 مليون طفل بينهم 3,1مليون تتراوح أعمارهم بين 2 و 13 سنة من ضمنهم 22 بالمائة من الإناث و 64 بالمائة لا يتعدى سنهم 15 [2]وتعود الأطفال على المال نتيجة للعمل المؤقت قد يجعلهم عرضة وتعو للإجرام إذا صادف و زال مصدر الدخل دون أن ننسى انه منذ الثمانينيات كان هناك ت ارجع في ديناميكية التشغيل مما أدى

[1] بوزيان راضية ،دراسة بعنوان **أطفال الشوارع في الجزائر** قسم علم الاجتماع المركز الجامعي الطارف الجزائر 2016 ،ص 03

[2] http//benbadis.orgالموقع الالكتروني يوم 22نوفمبر 2009 على الساعة 11 صباحا

إلى ارتفاع نسبة البطالة حيث انتقلت من 12 بالمائة سنة 1842إلى 61بالمئة 1847 إلى أن وصلت حسب نتائج الإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 1884 إلى 38 بالمائة[1].الأطفال إلى الشارع ،و لما لا إلى ارتكاب جرائم كالسرقة ،القتل،إدمان المخدرات ...الخ و هذا كإحدى سلبيات هذا التحول الاقتصادي،هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر تتمثل في انخفاض الدخل السنوي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع القدرة الشرائية و في انخفاض اليد العاملة و السبب هو الأزمة العالمية و انخفاض سعر البترول سنة1986 التي دفعت الدولة إلى تقليص القسط المخصص للاستثمارات العمومية ب5,2 نقطة مما أدى إلى تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ الثمانينيات كان هناك ت ارجع في ديناميكية التشغيل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة دون أن ننسى أن حيث انتقلت من 16 بالمائة سنة 1985إلى 21بالمئة 1987 إلى أن وصلت حسب نتائج الإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 1998 إلى 34 بالمائة[2]،سنة ' و في هذا السياق يقول الدكتور بلقاسم سالطنية في دراسته لظاهرة العنف والفقر بالمجتمع الجزائري :"كذلك ساهمت عناصر جديدة في إدخال المجتمع الجزائري ضمن دائرة التخلف والتبعية و النمو الديموغرافي[3] المذهل هو الاعتماد على منتو ج واحد مما ساهم في إضعاف الاقتصاد الجزائري ،الأمر الذي انعكس على المجتمع الجزائري بكل شرائحها الاجتماعية وخاصة منها ذات الدخل الضعيف فكل هذا صميم حياة الأفراد و أثر على مستواهم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الجزائري مثال عدم القدرة على تدريس الأبناء،خروج الأطفال للعمل والإحصائيات تشير إلى أن تحتل المرتبة الأولى على

---

[1] حيتامة العيد، **التفاوض بين السلطة والجماعات المساحة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر السنة الجامعية 2007/2006 ص 137.

[2] حيتامة العيد، **التفاوض بين السلطة و الجماعات المسلحة**، مذكرة ماجستير غيرمنشورة، جامعة–الجزائر2006 – 2007،ص / 137 .

[3]سلاطنية بلقاسم، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري**،دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، -سنة2008، الطبعة 01 ،ص 128.

مستوى المغرب العربي في عمالة الأطفال ب1.8 مليون طفل بينهم 1.3 مليون تتراوح أعمارهم بين 6 و 13 سنة من ضمنهم 56 بالمائة من الإناث و 28 بالمائة لا يتعدى سنهم 15 سنة الأطفال على المال نتيجة للعمل المؤقت قد يجعلهم عرضة وتعود للإجرام إذا صادف و زال مصدر الدخل[1]

14- بعض التغيرات التي طرأت على المدينة الجزائرية: بعد الاستقلال أصبحت الجزائر دولة مستقلة يحتل سكانها الحضريون نسبة 30 %من مجموع السكان، أما النسبة الباقية 70 %فكانت لا تزال تقطن الأرياف وتمتهن المهن الريفية و الفلاحية بصفة عامة. و لئن لعبت الأحداث التاريخية و السياسية دورها في تقوية الهجرة الريفية نحو المدن قبل الاستقلال فإن مرحلة ما بعد الاستقلال شهدت بدورها نزوحا ريفيا مكثفا نحو المدن لعبت السياسة دورا مهما في تحريكه إضافة إلى النمط الجديد من التنظيم الاقتصادي الموجه،استعمل تفيه وسائل التخطيط المركزي، زيادة على أنماط التخطيط الإقليمي و المحلي أو ما يعرف بالبرامج الخاصة التي شملت : الواحات، الأوراس ، تيزي وزو، التيتري، تلمسان، سطيف، سعيدة، قسنطينة، الشلف، عنابة، و قد أحدثت تغيرات جذرية في خريطة الجزائر، حيث شيدت القرى الفلاحية، و توسع مجال المدن بتهيئة مناطق سكنية جديدة، توسيع شبكة الطرق البرية، إنشاء مركبات جامعية في مختلف أرجاء القطر،هذه القرى الفلاحية كانت بمثابة نواة لمدن مصغرة في تطور، تحتوي على جميع المزايا الحضرية الأساسية التي غيرت من الطابع الفلاحي، عودت الفلاحين على حياة شبه حضرية، و قد تطورت هذه القرى لتصبح فيما بعد مراكز حضرية أو شبه حضرية بحيث أصبح العديد منها فيما بعد مراكز لبلديات أو دوائر إدارية بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي .إضافة إلى ذلك، نذكر سياسة التصنيع التي ساعدت على نمو المراكز

[1]الموقع الالكتروني : http/benbadis.org - :يوم15-فيفري 2019علىالساعةالحاديةعشر صباحا.

الحضرية دون نمو التجهيزات و المرافق الحضرية كما أدت إلى التوسع العمراني للمدن على اختلاف مستوياتها الكبرى و المتوسطة و الصغرى. لكن هذا الاهتمام بالتصنيع أدى إلى التركيز على استخدام الأرض و التوسع أدى إلى انتشار العمراني على حساب الأراضي الزراعية، أحيانا بشكل نظامي، و أخرى بشكل فوضوي، أحزمة من البؤس و الشقاء متمثلة في انتشار الأحياء القصديرية بحواف هذه المدن، وبالتالي تشوه صورتها الحضرية. و الآن نجد أن المدينة الجزائرية قد دخلت مرحلة الأزمات الاجتماعية، مثل أزمة السكن و انتشار البطالة من جراء العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي العمومي، و نزع الدعم الحكومي لبناء القطاعات الأخرى، عدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة، فالمدينة الجزائرية الآن تتخبط في مشاكل لا نهاية لها و فقدت من خلال هذه المشاكل هويتها و شكلها الحضري،[1]

15-سبل الوقاية من الجريمة بالمجتمع الجزائري:

إن الوقاية من الجريمة لا يعني انعدامها بالمجتمع فهذا مستحيل ،فالجريمة ظاهرة طبيعية ومتواجدة بكل المجتمعات سواء المعاصرة أو التقليدية ،بالمجتمعات الفقيرة والغنية ،لكن عندما يزيد حجم الظاهرة وتتعقد أسبابها فال بد من تدارك الوضع والتدخل العاجل للوقاية منها ولعل أنجع السبل للوقاية منها هي التي تكون مدروسة ومتقنة التطبيق وفيما يلي بعض منها:

- **تعزيز الوازع الديني:** لدى الأفراد وتوعيتهم بضرورة السير وفق المعايير التي ارتضاها لهم المجتمع وقوانينه،والسير كذلك وفق تعاليم الدين الإسلامي التي تنهى عن الفحشاء والمنكر.

[1] لبعل أمال الية، **التسيير الحضري والتنمية المحلية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة السنة الجامعية 2003-2004 ص10

إعادة النظر في مؤسسات التنشئة الاجتماعية: خاصة الأسرة والمدرسة ،وذلك وتدعيمها الدائم من طرف المسؤولين وتوعيتهم الدائمة بأهمية الدور المنوط بهما إشباع الحاجات ، الأساسية لأبنائهاعن طريق تنمية أساليب التنشئة الاجتماعية.

-تدقيق الإحصائيات المتعلقة بالجريمة بغية معرفة توزعها بالمجتمع ومناطق انتشارها أكثر حتى يمكن قراءة العالقة بين المعطيات السوسيو ديمغرافية لهذه المناطق بوجود الظاهرة وانتشارها فمن خلال ألإحصائيات يمكن بحث العالقة بين ظاهرة الجريمة والأحوال الاقتصادية أو الأسرية أو كثافة السكان في منطقة ما وجوانب الظاهرة وضرورة تكامل الهيئات المكلفة بجمع الإحصائيات كإحصائيات الشرطة إحصائيات والمحاكم والسجون حتى تكون هذه الإحصائيات مرآة حقيقة للمجتمع.

-حث الشباب على استثمار وقت الفراغ وتحويلها إلى أوقات ترويح بدل الانجراف وراء الأهواء وإتباع رفقاء السوء

16-توصيف القطاع الأمني في الجزائر:

16-1 المؤسسات الأمنية:

لقد اشرنا من قبل عن مقومات الأمن الأساسية التي تحقق الأمن والاستقرار ومن بينها المؤسسات الأمنية والمقصود بها جميع مؤسسات الدولة ذات الطابع العسكري من القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي التي تعمل على الدفاع على الوطن ومكتسباته ضد اي اعتداء خارجي وحمايته من الاضطرابات الداخلية والخارجية.

إن أهمية اشتراك المجتمع وتوعيته بمخاطر الجريمة عن طريق مؤسساته بأنواعها يعني بأي شكل من الأشكال التقليل من دور المؤسسات الأمنية بل يعتبر دورا أساسيا مساعدا، ولكن دور مؤسسات الأمن لا يكتمل إلا بالتعاون مع أفراد المجتمع لذلك نجد أن

عملية الضبط الاجتماعي هنا مبنية على اتفاق الجمهور والشرطة وان أول خطة للوقاية من الجريمة هي التوعية بمختلف اشكالها .

16-2الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية:

-وظيفة المؤسسات الأمنية والخدمات الأمنية المقدمة

-التوتر في العلاقات بين المجتمع والمؤسسات الأمنية

-العزلة الاجتماعية في المؤسسات الأمنية

16-3مسؤولية المؤسسات الاجتماعية في منع الجريمة

-دور المساجد وأئمتها وخطبائها في إيضاح مسؤولية المجتمع الأمنية

-دور المدارس والمعاهد والجامعات بالمشاركة في أعمال المؤسسات الأمنية

-دور الأسرة في تنمية أفكار أبنائها في المساهمة بالأعمال الأمنية

-الإعلام ودوره في إيضاح مسؤولية الأمن وتثقيف أفراد المجتمع والمشاركة

16-2 الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية:

16-2-1وظيفة المؤسسات الأمنية والخدمات الأمنية المقدمة:

إن للمؤسسات الأمنية وظائف متعددة في المجتمع ، منها وظائف أمنية ووظائف اجتماعية،وتبقى الواجبات الأمنية التقليدية هي القائمة كونها تحدد أنظمة ولوائح قانونية إدارية.

إن واجبات الشرطة التقليدية هي منع الجريمة، واكتشافها، والقبض على مرتكبيها وتنفيذ العقوبة الصادرة بحقهم، والمحافظة على الأمن العام، ولهذا فإن أهم

الواجبات الوظيفية هي تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع، ولكي تؤدي المؤسسات الأمنية هذه الواجبات لا بد أن تكون مقبولة لدى المجتمع ، حتى تستطيع أن تطلب مساعدته. فربما لن تكون مقبولة وهي تنفيذ القوانين التي تتعارض مع بعض أهواء ورغبات أفراد المجتمع ، ولكن تتغير الصورة إذا أدخلت المؤسسات الأمنية بعض المساعدات عبر الساحة التقليدية التي تؤدي فيها واجباتها الأمنية وتخرج عن نطاقها التقليدي وتدخل في الخدمات الاجتماعية حتى تتقرب بها إلى المجتمع ويقول الحربي: « لكن أمام هذه المسؤولية الكبيرة تجد أن الشرطة بمفردها ستكون عاجزة إلى حد ما عن تحقيق رسالتها لأنها معدودة العدد بالنسبة لأفراد المجتمع ومن هنا يجب على الشرطة أن تخرج عن الإطار التقليدي[1]ويؤكد هنا عوض على أهمية توطيد الدور الاجتماعي للشرطة وبناء جسور الثقة والتعاون بينها وبين الجمهور، بقوله: «لا تستطيع الشرطة أن تقي المجتمع من الجريمة ، وتحقق له الأمن بدون تلك الثقة للمشاركة في تحمل المسؤولية بالدرجة الأولى[2]فمسؤولية توفير الأمن تقع على عاتق جهاز الشرطة، الذي يعتبر واحداً من أهم المؤسسات الأمنية في المجتمع ، إلا أن توفير الأمن هو مسؤولية كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية والأهلية وكل أفراد المجتمع فمن الضروري وجود علاقة قوية بين المؤسسة الأمنية والمجتمع لمنع الانحراف والجريمة والمشاركة سوياً في مكافحتها لذلك قدمت المؤسسات الأمنية بعض الخدمات الاجتماعية التي ترتبط المجتمع ارتباطاً وثيقا ومنها :

[1] عبد الكريم عبد الله الحربي، **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث الرياض ,1420 ه ص 82–83.

[2] محمد محي الدين عوض,**دور الشرطة الوقائي في إطار الظروف التي يمر بها العالم العربي** ,(الرياض ,العدد 125 –1413 ه , ص21–22).

-**أعمال النجدة:** وهي الأعمال التي تقوم بها المؤسسات الأمنية استجابة لنداء أفراد المجتمع لأي طارئ على مدار الأربع والعشرين ساعة

-**الرعاية اللاحقة للسجون:** وهذا دور اجتماعي تقوم به إدارة السجون بوصفها إحدى المؤسسات الأمنية ممثلاً في الرعاية الاجتماعية.

-**المشاركة في حماية الآداب العامة،** حيث تقوم الشرطة بوصفها إحدى المؤسسات الأمنية بحماية الآداب حتى قبل وقوع أي جريمة.

-**حماية الأحداث من الانحراف:** وذلك بالتدخل في بعض الحالات التي تسبب انزلاق الحدث نحو الجريمة.

-**خدمات إنسانية متعددة:** هناك مجال واسع للخدمات الاجتماعية والإنسانية التي يمكن أن تقوما المؤسسات الأمنية خدمة للمواطنين والمجتمع ككل فهناك المجالات الخيرية المتعددة، إذ يمكن أن يكون دور في التدخل في حالة الكوارث والنكبات ليس بالمساعدة فقط ولكن بالإسعاف وتقديم الخدمات والعون لذا يتحتم على الشرطة القيام بمزيد من الخدمات التي تقدم لعموم أفراد المجتمع ومؤسساته وتدعم ذلك بالمحاضرات والمشاركة الأمنية العلمية حتى تكتسب المؤسسات الأمنية أفراد مجتمعها للمشاركة معها في هذه الرسالة الأمنية الهامة.

16-2-2-التوتر في العلاقات بين المجتمع والمؤسسات الأمنية:

ربما أن بعض أفراد المجتمع أخذ فكرة خاطئة عن بعض المؤسسات الأمنية وخاصة الشرطة على أنها أداة قمع إرهاب المجتمع ، وأصبحت هذه الفكرة تتوارثها الأجيال، فتسببت بإبعاد المساحة بين أفراد المجتمع والمؤسسات الأمنية، الأمر الذي يجعل فجوة بينهما يقول أبو شامة: «هناك تعارض مصالح لبعض المواطنين مع مقتضيات

الواجب للشرطة، فرجل الشرطة يمثل حاجزاً نفسياً أمام رغبات بعض المواطنين، والتي قد تتعارض مع مصالح المجتمع ،ولذالك يجد المواطن أن الشرطة تقف سداً ضد تحقيق رغباته غير المشروعة، وهذا يشكل حاجزاً نفسيا بينه وبين الشرطة[1]

ويقول الثقفي: «إن طبيعة الشرطة في الدول المتقدمة منع الجريمة والوقاية منها، أما في الدول النامية فهي أداة للتغيير الاجتماعي والتنمية، وهذا يجعل مجالات الاحتكاك أكثر، وبالتالي تزيد تعثر العلاقات مع المواطنين .[2]

16-2-3 العزلة الاجتماعية في المؤسسات الأمنية:

المؤسسات الأمنية مطالبة بأن تلعب دوراً كبيراً على الساحة الاجتماعية حتى تقترب أكثر من أفراد المجتمع وتقوي علاقته بهم، وهذه النشاطات سوف تقربهم حتماً إلى المجتمع بشكل عام الذي يمدهم بالمعلومات الأمنية الهامة ، ولكن نجد أن أفراد المؤسسات الأمنية يكونون بعزلة عن المجتمع إذ يعيش أفرادها في الثكنات مع بعضهم ويقتصر نشاطهم بينهم، فقد اعتادوا أن يروا نفس الوجوه في المكاتب أو الحراسات أو أماكن اللقاءات الاجتماعية اليومية أو الطارئة في داخل الثكنات، مما يؤدي إلى عزلهم عن المجتمع العام .يقول أبو شامة: «ولكن طالما بقيت معظم قوات الشرطة في الثكنات والمجتمعات المخصصة لها فإن ذلك سيسهم بالتأكيد في عزل الشرطة داخل تلك المنطقة عن بقية المجتمع [3]ويقول رئيس اتحاد الشرطة البريطانية في هذا الصدد: «إذا احتفظنا

---

[1](cirel, Bevans mc gillisdwhit comb D anexmplary project community crime prevention programmers seattewashingnton D/C /law enforcement assistance administration -p66, 1977).

[2] محمد بن حسين الثقفي ،**دراسة العوامل المؤثرة على علاقة المواطن بالشرطة**، مذاكرة ماجستير غير منشورة ، الرياض أكاديمية نايف العربية 1417 ه ص 44.

[3] عباس أبو شامة، **مجلة الفكر الشرطي مستقبل الشرطة في الدول النامية**، المجلد الثالث , العدد 4 ,1415 ه ,ص 285

بالشرطة داخل أقسام الشرطة وداخل سيارات الشرطة في المرور،فإن هؤلاء سيظلون بعيدون عن الجمهور ويميلون أكثر إلى الطغيان، ويصبحون أكثر انفصالا عن الجمهور وأكثر توتراً في العلاقات مع المواطنين الذين من المفترض أن يكونوا في خدمتهم ومساعدتهم [1]

16-3 مسؤولية المؤسسات الاجتماعية في منع الجريمة:

16-3-1 دور المساجد وأئمتها وخطبائها في إيضاح مسؤولية المجتمع الأمنية:

يعتبر المسجد أهم المؤسسات الاجتماعية التي يعتمد عليها في توعية وإرشاد كافة أفراد المجتمع إذ من الضروري جدا استغلال حضور أهل الحي للمسجد لأداء الصلاة ومن ثم تلقي عليهم المحاضرات بعد كل صلاة لتثقيفه وتوعيته لمساندة رجال الأمن وتبصيرهم بأن ذلك يعتبر واجبا دينيا حيث تجد أن % 98 يؤدون صلاة الجمعة ويستمعون إلى خطبة إمام الجامع، وهنا يأتي دور خطباء المساجد في يوم الجمعة، وهذه تعتبر فرصة دينية هامة حيث يحث من خلالها إمام الجامع المصليين لبذل المزيد من التعاون والمشاركة مع المؤسسات الأمنية وتذكيرهم بأن ذلك واجباً حتميا عليهم أمر به الإسلام فيجب المبادرة في المشاركة مع رجال الأمن حتى يعم الاستقرار الأمني بكافة أفراد المجتمع الذين هم بحاجة ماسة إليه لأنه لا حياة بدون أمن.

16-3-2 دور المدارس والمعاهد والجامعات بالمشاركة في أعمال المؤسسات الأمنية:

تعمل المدارس والجامعات على إيجاد ثقافة أمنية لدى الطلاب وتبصيرهم ببعض أنماط السلوك التي يمكن أن تؤدي إلى انحرافهم، ويتحقق ذلك عن طريق إلقاء ضباط المؤسسات الأمنية المؤهلين بعض المحاضرات ذات العلاقة بالثقافة الأمنية وعلاقة الفرد

[1] the gaudian news paper،(22 May 1991, London).

مع المؤسسات الأمنية، إضافة إلى تدريس بعض المواد الأمنية في الوحدات الدراسية التي تكسب الطلاب ثقافة قانونية، وعقد ندوات يشارك رجال الأمن ويلتقون مع الطلاب حتى ينتهي الحاجز النفسي بينهما كما أن تشجيع الطلاب على المشاركة مع رجال الأمن منذ صغرهم يعتادون عليه في الكبر، ويأتي ذلك عن طريق تنفيذ حملات دعائية للمشاركة والتشجيع والحث على احترام القوانين والأنظمة واللوائح، وإبلاغهم أن الوقاية من الجريمة هي مسئولية المجتمع كله، إذ أن إسهام كل فرد وكل مجموعة في الحيلولة دون تعرض المجتمع الأخطار الإجرام ضرورية لصيانة المجتمع فإذا لم يقم المجتمع بمسؤولية تجاه هذا الأمر يبقى معرضاً مع أسرته ومجتمعه لأخطار الجريمة، حيث يقول بهجت: «يجب تنشئة وتدريب الشاب حتى يتفاعل مع مجتمعه في شتى مسؤولياته الأمنية [1]

16-3-3 دور الأسرة في تنمية أفكار أبنائها في المساهمة بالأعمال الأمنية:

الأسرة هي المؤسسة الرئيسة في عمليات التنشئة الاجتماعية، حيث تعمل الأسرة على غرس القيم والمعايير الاجتماعية السليمة، التي تشكل ضوابط اجتماعية للحد من السلوك الإنحرافي، وما هو جدير ذكره أن الانحراف يزداد بازدياد حالات التفكك الأسري الوالدين لهما دور كبير بتفهم وتوعية أبنائهما وتنمية أفكارهم وتشجيعهم منذ صغرهم على التعاون مع رجل الأمن وتقدير المسئولية الملقاة عليه وحث أبنائهما على المساهمة في المشاركة المستقبلية مع رجال الأمن وخاصة صغار السن يقول الحربي ,:« الأسرة هي الوحدة الأولى للمجتمع ويتم داخلها تنشئته اجتماعيا[2]فلأسرة دور في تنمية الوعي والإحساس والأمني لدى أبنائها، باعتبار أن الأسرة تعد إحدى المؤسسات الأساسية

[1] محمد صالح بهجت,وآخرون, **الخدمة الاجتماعية في التعليم ورعاية الشباب**, الاسكندرية المكتب الحديث,1985 ص 175.

[2] عبد الكريم عبد الله الحربي، **الانترنت والقنوات الفضائية ودورها في الانحراف والجنوح**، (الرياض العبيكان للنشر ,1424 ه),ص262

المسئولة عن التربية والتنشئة الاجتماعية ولكي تقوم الأسرة بالتوعية وبالدور الوقائي من الانحراف فلابد لها أن تنجح في تمثل أبنائها القدوة الحسنة في السلوك والتصرفات وفي الانسجام مع القيم وقوانين وتشريعات المجتمع فالتربية المتوازنة في التعاون مع الأبناء تبتعد عن العطف الزائد أو الدلال المفرط، مثلما تبتعد عن القسوة في المعاملة، فالأول يربك الأبناء ويخلق منهم شخصيات هشة يعسر عليها التكيف، والثاني يجعلهم يشعرون بالغبن والخوف والظلم مما يولد عندهم ردود فعل تجعلهم عرضة للسلوك ألانحرافي، وعلى هذا فإن التربية السليمة هي التي تعطي الأبناء الحنان والاهتمام اللازمين دون مبالغة وأكد الحربي بأن الأسرة التي تعتمد في حياتها وفي تعاملها مع الآخرين وسائل متوافقة مع قيم المجتمع وقوانينه ونظمه، بحيث ينجح الآباء في جعل الأبناء قانعين بسلوك الأسرة، متكيفين مع قيم مجتمعهم وتنشئتهم التنشئة الإسلامية الصحيحة حتى يصبحوا أعضاء فاعلين يقدمون لمجتمعهم كافة تعمهم كافة الخدمات المختلفة ومن بينها الخدمة الأمنية[1].

16-3-4 الإعلام ودوره في إيضاح مسؤولية الأمن وتثقيف أفراد المجتمع والمشاركة:

تقوم وسائل الإعلام بمهام أساسية للحد من الجريمة وكشف بعد الجرائم، وذلك من خلال قيام وسائل الإعلام بتقديم برامج تعمل على تعميق كراهية الشباب للجريمة وتحفيزهم على مقاومتها، وضرورة تعانهم مع رجال الأمن للكشف عن الجرائم في وقت مبكر تؤدي إلى توعية المواطنين بالأساليب والحيل التي يمكن أن يلجأ إليها المجرمون لتنفيذ جرائمهم .

[1]عبد الكريم عبد الله الحربي، **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**، مرجع سبق ذكره، ص52.

كما أن لوسائل الإعلام التأثير المباشر على المشاهد وخاصة التلفزيون يقول الحربي: «لوسائل الإعلام تأثير سلبي وإيجابي على الفرد والمجتمع بعد أن تطورت هذه الوسائل في عصر التقنية، وتنوعت، وأصبحت متوفرة في كل منزل، ويعد التلفاز من أكثر هذه الوسائل انتشاراً وتأثيرا في الناس فقد تعلق قلوب الكبار قبل الصغار فهو يشارك الوالدين في تربية الأولاد، وتنمية أفكارهم[1]

17-جهاز الشرطة في الجزائر:

17-1مفهوم الشرطة:

أجمعت العديد من معاجم اللغة على تفسير كلمة الشرطة بأكثر من مدلول فهم يطلقونها على طائفة من أعوان الوالي أو الحرس الخصوصيين أو العسس أو المعونة أو الشحنة كما جاء عن إلاّ أن هذه الألفاظ لا تكاد تذكر لاندثارها فلفظ شرطة، بمعنى ضابط الأمن أو رجل الأمن جمعه شرط، و يطلق على المفرد من رجال الشرطة " شرطة أو شرطي[2]."

و يعرف ابن المنظور لغويا معنى لفظ الشرطة في لسان العرب: "و الشرط...بالتحريك: العلاقة و الجمع أشراط و أشراط الساعة أعلامها." و الاشتراط : العلاقة التي يجعلها الناس بينهم و يقول القلقشندي في اشتقاق لفظ الشرطة قولان:[3]

-الأول: أنه مشتق من الشرطة بفتح الشين و الراء و هي العلامات لأنهم يجعلون لأنفسهم علامات يعرفون بها[4]

---

[1] عبد الكريم عبد الله الحربي, **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**,مرجع سبق ذكره,ص 185.

[2]عبد الكريم عبد الله الحربي, **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**,مرجع سبق ذكره,200.

[3] عبد الكريم عبد الله الحربي, **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**,مرجع سبق ذكره,ص201.

[4]عبد الكريم عبد الله الحربي, **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**,مرجع سبق ذكره,ص 201.

-**الثاني:** من الشرطة بالفتح أيضا، و هو رذال المال، لأنهم أي " الشرطة "يتحدثون في أرذال الناس مما لا مال لديهم من اللصوص و سفلتهم و كلمة الشرطة عربية معنى و مبنى، و لم تدخل لغة العرب إلا بعد الإسلام، و ذكر المستشرق "الهولندي دوزي" أنها عربية الأصل و مشتقة من كلمة شرط و نجدها في القرآن العظيم في قوله تعالى: "فهل ينظرون إلاّ الساعة أن تأتيهم بغتة فقد جاء أشراطها فأنى لهم إذا جاءتهم ذكرنهم فقد وردت في الآية الكريمة بمعنى العلامات، و هي ذات المعنى الذي ترمز إليه كلمة الشرطة و قد عرفت الشرطة بهذه التسمية لأن أفرادها كانت لهم شارات تميزهم، أو لأنهم كانوا يتوافقون على علامات يجعلونها بينهم ليعرفوا بها، بالإضافة إلى أنهم يتميزون في الاختيار بصفات خلقية و نفسية كالشجاعة و الصمود و الأمانة و الصدق. و من هنا كان إطلاق الشرطة على أول كتيبة في الصفوف الأمامية للقتال، تكون على استعداد للتضحية والفداء و إن حملنا معنى الشرط على القيد كما يرى فالشرطة تفيد معنى يؤكد ما سبق و هو الالتزام بالشريعة، و التقيد بالمواثيق و العهود و بالنظام العام.

و لقد أدرج البعض على تسمية الشرطة برجال الأمن و لعل هذه التسمية هي الأفضل و هي الأكثر انتشارا إذ أنها تعني المسئولين عن الأمنيين الشرطة و الأمن علاقة سببية ففي أداء الشرطة لواجبه وقاية من كل ما يهدد الأفراد و الجماعات في أنفسهم وأموالهم و أعراضهم، و حماية للعلاقات الإنسانية ...فيقظة الشرطة و قيامها بمسؤولياتها عامل رئيسي و سبب قوي في توطيد الأمن و إشاعة الطمأنينة.

وعليه فإن رجال الشرطة أو رجال الأمن هما واحد و كلاهما فئة من الرجال يكونون هيئة نظامية مكلفة بحفظ النظام و الأمن و تنفيذ القوانين.

17-2طبيعة عمل الشرطي و أهميته:[1]

يتحدد نشاط رجال الشرطة في عمليات المنع و عمليات القمع كما سبق و أن ذكرنا و تحديد هذا النشاط في هذه العمليات لا يعني سهولته بقدر ما يوحي إلى صعوبته، لأن نجاح أو فشل هذا النشاط مرتبط ارتباطا وثيقا بخصائص المحيط من جهة و نوعية العلاقات بين الشرطة و المحيط من جهة أخرى يمكن اعتبار رجال الشرطة إطارا اجتماعيا و نظاما يتمتع بذاتية خاصة و يرتبط بمحيط اجتماعي و بعلاقات تأثر وتأثير و عليه فمن الخطأ الشديد أن يعتبر عمل الشرطة مقتصرا على حفظ الأمن فحسب، أو أن الشرطة هي ذلك الرجل ذو الزي الرسمي الذي يطارد مجرما، أو رجل المباحث الذي يسعى إلى الكشف عن جريمة غامضة. فلقد امتد عمل الشرطة إلى مجالات كثيرة، حتى لقد أصبح متشعبا بصورة أصبح معها عمل الشرطة في حفظ الأمن كما ذكر الباز، 2002 يمثل حسب الإحصائيات نسبة قليلة بالمقارنة بعملها في مجالات أخرى، بل لقد أظهرت بعض الإحصائيات أن ما يقرب من 90 % من أعمال هيئة الشرطة ليست ذات طبيعة إجرامية و قد اعترفت الحضارات قديمها و حديثها بصفة عملية و تطبيقية بأهمية الأمن كأساس ضروري من مقومات سلطة الدولة كما جاء عن (الأصيبعي1 ،بدون سنة) حيث أنه لا يتصور وجودها دون تواجد جهاز قادر على تنفذ أوامرها و فرض سلطانها. على أنه تبين أن تلك الوظيفة وجدت في كافة المجتمعات، لأنه بمجرد وجود أي قدر من الاستقرار و الأمن فإنه لا بد من وجود هيئة أو فئة تكفل لهذا النظام قدرا من الاستقرار و الأمن و يتمثل التجسيد الواقعي للسلطة في رجل الشرطة.

[1] عبد الكريم عبد الله الحربي, **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**,مرجع سبق ذكره,ص205.

17-3- وظائف الشرطة:

يقصد بالوظيفة الغرض الرئيسي المطلوب تحقيقه أو الخدمات الواجب تأديتها، وتنقسم الوظيفة أو الغرض الرئيسي إلى وظائف و أغراض فرعية أخرى كما يذكرمعلوم أن وظيفة الشرطي تطورت مفهوما و تنظيما[1] و شروطا في الممارسة و التطبيق بحيث أصبح انتشارها و توسع مجالات عملها مقرونين في غالب الأحيان بمدى توسع و انتشار ظاهرة الإجرام أو الانحراف في المجتمعاتو مع هذا فهناك اختصاصات يمارسها نظام الشرطة و قد أطلق على هذه الاختصاصات أسماء مختلفة فقيل عنها أنها سلطات إدارية و سلطات قضائية و سلطات اجتماعية و قيل عنها أحيانا أخرى ضبط إداري و ضبط قضائي و ضبط اجتماعيو ليس هناك خلاف جوهري بين هذه التسميات من حيث المضمون. فهي سلطة إذا كان القصد منها الدلالة على الهيئة القائمة بهذه الوظائف. و هي ضبط إذا كان القصد منها الدلالة على العمل الذي تقوم به تلك السلطة.

وبما أننا نحاول معرفة العمل الذي يقوم به رجال الشرطة و الهيئة القائمة به فإننا سنطلق على هذه الوظائف تسمية الوظيفة الإدارية و الوظيفة القضائية و الوظيفة الاجتماعية و هي كما يلي:

الوظيفة الإدارية:

يمارس أفراد هيئة الشرطة اختصاصاتهم الإدارية بوصفهم من رجال السلطة التنفيذية أو من عمال الشرطة الإدارية كما اصطلح على تسميتهم و يعتبر الضبط الإداري للشرطة هو وظيفتها الأساسية في كل الدول ودورها في هذا المجال يتجلى في أعمال ترمي إلى منع ارتكاب الجريمة باتخاذ التدابير و الإجراءات التي تقلل من فرص ارتكابها و قد يتطلب الأمر فرض قيود على الأفراد تحد من حرياتهم بقصد حماية النظام العام

[1] عبد الكريم عبد الله الحربي, **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**,مرجع سبق ذكره,ص 208.

الذي يتضمن "الأمن العام، السكينة العامة، و الصحة العامة." و تستعمل الشرطة للقيام بهذه الوظيفة وسائل عديدة و متعددة كإصدار الأوامر و النواهي التي يلتزم بها و القيام بأعمال الحراسات و الدوريات و مراقبة المشبوهين و المجرمين و تنظيم المرور و تأمين المرافق و الأهداف الحيوية و إعداد وسائل الدفاع المدني و حفظ النظام في الاحتفالات العامة التي تقام في المناسبات الوطنية و الاجتماعية و الرياضية إلخ[1]...

الوظيفة القضائية:

يتولى القيام بهذه الوظيفة الضبطية القضائية التي تخضع لإشراف النائب العام. و يقصد بهذه الوظيفة جميع الإجراءات التي يتخذها جهاز الشرطة عقب وقوع جريمة ما و تشمل التدخل للكشف عن الجريمة و البحث عن مرتكبيها و جمع الأدلة ضد المجرمين و إدانتهم و تقديمهم للمحاكمة و تنفيذ الحكم.

فإذا وقع من الأفراد أفعال يجرمها القانون، فإن هيئة الشرطة تبادر بالتدخل للكشف عنها و البحث عن مرتكبيها و جمع الأدلة قبلهم تمهيدا لمحاكمتهم و إنزال القصاص بهم ومن مجموع هذه الواجبات تتكون الوظيفة القضائية لهيئة الشرطة، و هي تلتزم في أدائها بالأحكام التي نصع ليها قانون الإجراءات الجنائية. و يخضع أفراد هيئة الشرطة فيما يتعلق بقيامهم بهذه الأعمال لإشراف النائب العام، و هم يستمدون سلطتهم في أدائها بوصفهم مأمورين للضبط القضائي[2]

الوظيفة الاجتماعية.:

تستهدف هيئة الشرطة من هذه الوظيفة التقريب بين سلوك الأفراد و سلوك المجتمع و هي من أحدث وظائفها. و تشمل خدمات اجتماعية عديدة منها حماية أخلاق

[1]عبد الكريم عبد الله الحربي, **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**,مرجع سبق ذكره,ص214.

[2]عبد الكريم عبد الله الحربي, **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**,مرجع سبق ذكره,ص215.

المواطنين و رعاية سلوكهم الاجتماعي بقصد الإسهام في توفير الحياة الآمنة لأفراد المجتمع و من تم فإن الشرطة لا تقف في أدائها لواجباتها الأمنية مكتوفة الأيدي حتى تقع الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية لها أسبابها و عواملها بل تعمل على القضاء على هذه الأسباب و العوامل قبل وقوع الجريمة.

تقوم هيئة الشرطة و هي بصدد ممارستها لمختلف الاختصاصات و الوظائف بعدة أعمال يختلف طابع كل منها عن الآخر، فمنها الأعمال التي تستهدف منع ارتكاب الجريمة باتخاذ التدابير و الإجراءات التي تصعب ارتكابها و منها الأعمال التي تستهدف رد على مرتكبي الجرائم عن طريق ملاحقتهم و جمع الأدلة عنهم.[1]و منها أعمال يغلب عليها الطابع الاجتماعي، و يقصد منها وقاية الجانحين و تقويم ما أعوج من سلوك المنحرفي نوما يجدر الإشارة إليه هو أن التنظيم على أساس الوظيفة من أكثر أنواع التنظيم قبولا و استخداما و شيوعا في الحياة العملية و يحبذه القادة و الرؤساء و الخبراء و هو معمول به في جهاز الشرطة كونه يتميز بعدة مزايا يمكن حصرها فيما يلي:

-يساعد على التأكد من الأهداف المرسومة للجهاز، و ذلك بحصر كل ما يتعلق بالوظيفة -تحت قيادة و إمرة قائد واحد، و يشرف بدوره على كل ما يدور أو يتعلق بها، و يساعد على إنجاز العمل بفعالية

-يستطيع الجمهور أن يدرك الخدمات التي يقدمها الجهاز في مختلف المجالات بسهولة و يسر

-يساعد على زيادة الإنتاجية، و رفع معنويات الأفراد و ذلك لكون الغاية أو الهدف واضحا بالنسبة لهم

[1]عبد الكريم عبد الله الحربي, **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**,مرجع سبق ذكره,ص215.

17-4-مسؤولية الشرطة:[1]

إن الشرطة هي المؤسسة الرسمية المسئولة عن أداء واجب منع الجريمة، و مكافحتها، و الكشف عنها، و القبض على المجرمين، و المحافظة على الأمن العام، و حماية المواطن و عرضه و ممتلكاته و حماية المال العام؛ بينما تسخر لها الدولة الإمكانيات البشرية و المادية لتحقيق ذلك

وقد حدد (قيدوتي)مسئولية الشرطة في موسوعة الأمن و الصحة المهنية على أنها: "الحفاظ على النظام كاستجابة لتهديد داخلي (كالجريمة) أو تهديد خارجي كالحرب و ما يجدر الإشارة إليه هو أن مسئولية الشرطة اليوم تختلف عما كانت عليه قديما، و إن كان الهدف من وجودها بقي نفسه. إذ أن التطورات الحديثة و التكنولوجيات الفائقة التطور خلقت مشكلات جديدة و أضافت تهديدات جديدة للسلم و الطمأنينة لدى المواطنين و بالتالي مسئوليات جديدة[2]. فقد ركزنا على جهاز الشرطة لأنه المكلف أساسا بالوسط الحضري ويأتي الدرك الوطني في تعزيز المنظومة الأمنية في الوسط الحضري انه له صلاحيات مختلفة والى شمال مناطق خارج المدن ولا سيما الأرياف.

18الدرك الوطني:

الدرك الوطني قوة عسكرية وأمنية بموجبا لأمر رقم 62-019 المؤرخ في 23 اوت 1962 وأسندت لها مهمة السهر على الأمن العمومي وحفظ النظام وتنفيذ القوانين والأنظمة وحماية الأشخاص والممتلكات تتمثل أهم مهامها:

---

[1]عبد الكريم عبد الله الحربي, **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**,مرجع سبق ذكره,ص220.

[2] أثر **مصادر الضغط المهني و استراتيجيات المقاومة و المعيرية الانفعالية و الدفاعية الانفعالية/العقلانية على الاحتراق النفسي عند ضباط الشرطة** دراسة ميدانيةب المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر العاصمة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس العمل و التنظيم.

الشرطة الإدارية: المتمثلة في حفظ النظام العمومي والسكينة العامة والصحة العمومية والعمل مع السلطات الإدارية التي تسخرها عند اللزوم للوقاية من الإجرام ومظاهر الانحراف وحماية المؤسسات والمحيط وقمع كل مظاهر الإخلال بالنظام العام خلال التجمعات والمظاهرات التي تكون مناسبة لتجمع عدد كبير من الأشخاص.

الشرطة القضائية: ويمارس أعضاء الشرطة القضائية هذه المهمة تحت ادارة وكيل الجمهورية وإشراف النائب العام ورقابة غرفة الاتهام.

الشرطة العسكرية وتتمثل في الشرطة العسكرية العامة التي توجه لمراقبة العسكريين وتنفيذ الانظمة العسكرية والشرطة القضائية العسكرية التي تتكفل بمعاينة الجرائم العسكرية والتحقيق فيها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم امام الجهات القضائية العسكرية المختصة

-المشاركة ففي الدفاع العملياتي عن الإقليم وذلك طبقا للمخططات التي ترسمها وزارة الدفاع الوطني .

-دراسة الحدود وشرطة الحدود يتولى الدرك الوطني مهمة حراسة الحدود البرية وحمايتها من اي اختراق او تدخل وممارسة شرطة الحدود لمنع التهريب للسلع والهجرة الغير شرعية وذلك بانتشار وحدات حرس الحدود على طول الحدود البرية الشاسعة لبلادنا.

-مهام الحراسة وتامين مؤسسة الرئاسة والتشريفات التي التي يضطلع بها الحرس الجمهوري.

-المشاركة في مهام الدفاع ضمن خطة وزارة الدفاع الوطني عن الاقليم في حالة الحرب والكوارث.

-المشاركة في حفظ السلم في إطار الأمم المتحدة في بعض بؤر التوتر التي تقرر الأمم المتحدة إرسال قوات حفظ الأمن إليها"**احمدغاي**" ،[1]تنظيم الدرك الوطني لأداء هذه المهام فان الدرك الوطني الذي هو جزء لا يتجزأ من الجيش الوطني الشعبي منظم على النحو التالي:

1 – قيادة من قائد الدرك الوطني وهيئة أركان تتمفصل إلى أقسام ومصالح ومكاتب ومفتشية عامة وهيئة لحرس الحدود.

2 – الحرس الجمهوري يفصل إلى كتائب وفصائل.

19-الشرطـــة الجواريـــــة في الجزائـــر:

19-1 فكرة الـــشرطـــة الجـــوارية في الجـــزائـــر:

عقب ما بات يعرف بالعشرية السوداء التي عاشت خلالها الجزائر أخطر أزمة أمنية أتت على الأخضر و اليابس، ُ هـــدد فيها كيان الدولة و المجتمع ، و أزهقة الأرواح، ُو أنهك في الأعراض، و خربت الممتلكات العمومية و خلاصة، ذلك الوضع الذي دفع بالسلطة إلى لاستنجاد بقوات الجيش الوطني الشعبي بعدما تجاوزت الأحداث قوات الشرطة التي لم تـــفلح في بسط الأمن في الأوساط الحضرية، إلى داخل المدن الكبرى و إلى الصغرى، نظرا للعجز في العدد و العدة، و غياب إستراتيجية أمنية قائمة على فكرة الأمن الشامل، وإشراك كل مؤسسات المجتمع في العمل الأمين، فـــتكبدت قوات الأمن بمختلف أسلاكها خسائر كبيرة في الأرواح و العتاد، و أصيب النسيج الاجتماعي في العمق بانـــفصام كبير، فخيمت أجواء الشك، و الغموض، و الحقد و الضغينة على المجتمع كك لأمام هذا الوضع الخطير أضحى من الضروري التفكير في

[1] عقيّد مكلف بالإعلام بالدرك الوطنيً، **تكييف الشرطة القضائية مع متطلبات إصلاح العدالة** –التقّييّم والآفاق– مداخلة مقدمة فًي ملتقى إصلاح العدالة.

إستراتيجية أمنية يكون فيها لقوات الشرطة تحديدا دور فاعل في إعادة ترميم جسور الـــثـــقة بين المواطن و قوات الأمن بكل أسلاكها ، و على رأسها قوات الشرطة لكونها الأقرب إلى المواطنين ، خاصة في الأوساط الحضرية، فاهـــتـــدى بعض المسؤولين على مستوى المديرية العامة لألمن الوطني إلى فكرة الشرطة الجوارية، و هي إحدى أساليب الشرطة المجتمعية أخذت بها بعض الدول كبريطانيا و فرنسا و بلجيكا، فصدرت عدة توجيهات في هذا الخصوص من المدير العام لأمن الوطني – حينها المرحوم العـــقـــيد علي تونسي – خلال سنة 1997هذا و لعل من أهم أسباب صدور التوجيهات للتفكير في أسلوب الشرطة االجوارية ما يلي[1]:

1. ظهور مفاهيم و قيم فرضت نفسها على المجتمع الجزائري التفتح، العولمة والديمقراطية
2. تولد الوعي الأمني لدى المواطن وإدراكه لأهمية دوره.
3. وجوب تغيري النظرة التاريخية لدى المواطن لذلك الشرطي المقلد للحريات الفردية والجماعية.
4. السياسة العامة المنتهجة من طرف الدولة في إعادة بناء تلاحم المجتمع مع ذاته ومؤسساته (قانون الرحمة قانون الوئام المدني)
5. تفاقم الجرائم البسيطة في أوساط الشباب خصوصا استهلاك المخدرات والحبوب المهلوسة نظرا لتركيز الأجهزة الأمنية نشاطها على محاربة الإرهاب.
6. تطابق فكرة الشرطة الجوارية مع تطلعات جهاز الأمن الوطني للتطور و تحسين الصورة داخليا وخارجيا.ظهور بوادر نهاية الأزمة الأمنية.

[1]عبد الرحمن اهوري بوحلبال. **تجارب و آفاق الشرطة الجواريـــة في الجزائـــر**. مذكرة نهاية تربص، الجزائر المدرسة العليا للشرطة، 2006،ص ص 14-11.

7. ضعف الجانب الاستعلامي لدى الأجهزة الأمنية، خصوصا في ضوء تجربة مكافحة الإرهاب، بالنظر إلى غياب الثقة المتبادلة بين الشرطة و المواطن، بل نفور المواطنين من الشرطة.

هذا من الحري بالتذكير أن اللجنة التي أخذت على عاتقها التفكير في خيار الشرطة الجوارية بني سنيت 1997 و 1999 ركزت يفي أعمالها على مجلة من النقاط لعل أهمها ما يلي:[1]

1-تكوين المؤطرين في مجال الشرطة الجوارية.

2-إعداد برنامج دراسي حول الشرطة الجوارية خلال فترة التكوين.

3-الحضور المتميز للعنصر النسوي في النشاطات الجوارية.

4-التحسين الدائم لموظفي الشرطة مبدى أهمية النشاط الجواري.

5-احترام أخلاقيات المهنة حقوق، واجبات، عدم التحيز...إلخ

6-تعميق الدور الاجتماعي للشرطة.

7-الاهتمام بالضحايا

8-المعاملة المخلصة للفئات الضعيفة شباب، مسنني، نساء، أطفال...الخ

9-الإعلام المكث فبحقوق الإنسان على مستوى المدارس ومصالح الشرطة.

10-جعل التطور العلمي و التكنولوجي في خدمة الشرطة.

[1]يوسف، جندي، **تطوير الشراكة في مجال الأمن العمومي**،مداخلة بـــ ملتقى رؤساء أمن الولايات و الأمن العمومي، المنعقد ما بني 11 و 14 أكتوبر 2006بالمدرسة العليا للشرطة، الجزائر ، ص 14.

19-2 تقيـــيم نتائج تجربـــة الشرطة الجواريـــة في الجزائـــر:[1]

رغم قصر التجربة الجزائرية في الأخذ بأسلوب الشرطة الجوارية، و التي اعـــتمد فيها النموذج الفرنسي و المتمثل في تخصيص مصلحة كاملة تسمى بمصلحة الشرطة الجوارية، يعمل عناصرها بمناطق محددة هدفهم ربح ثـــقة المواطن و محاربة الآفات الضارة بالسكان، فإنها تجربة لاتخلو من إيجابيات لعل أهمها:[2]

1- وضع الهياكل الجديدة للشرطة الجوارية دون صعوبة كبرية، و إثبات قدراتها على التأقلم مع المحيط الحضري.

2-مؤشر الرضا عن أهداف الهيكلة بصفة عامة كان إيجابيا.

3-التقرب من المواطن كان حقيقيا و ملموسا.

4-ربح ثـــقة المواطن الذي أصبح يزود الجهاز بمعلومات هامة.

5-لكن إلى جانب تلك الايجابيات كان هناك عـــدد من السلبيات تخللت الدخـــول فيا لتجـــربة و نذكر منها:

1-إنشاء الشرطة الجوارية في ظرف زمن غري لائق بسبب ظاهرة الإرهاب التي رغم تراجعها بقيت تشكل خطرا.

2-ظهور مصالح أخرى للشرطة مكلفة بمكافحة الإرهاب أدى إلى عدم بروز الشرطة الجوارية

[1] يوسف، جندي، **تطوير الشراكة في مجال الأمن الـــعمومي**، ص15.

[2] يوسف، جندي، **تطوير الشراكة في مجال الأمن الـــعمومي** ،ص15

3-ظهور بوادر عدم الـــثـــقة بني مصلحة الشرطة الجوارية ومصالح أخرى عريقة الاستعلامات العامة، الشرطة القضائية، الأمن العمومي) ،مما أدى إلى الـــتـــداخل في الصلاحيات و الغموض في أهداف الشرطة الجوارية.

4-غموض فكرة الشرطة الجوارية ذاتها، فهل هي سياسة تختص جميع مصالح لأمن الوطني يقع على هذه الأخيرة تحقيق أهدافها أم هي مصلحة منفردة تابعة لألمن العمومي، مقرها الأمن الحضري تقوم بمهام محددة في قطاع خاص و معروف.[1]

على أية حال فإنه يجب الاعتراف بأن تجسيد الشرطة الجوارية في الجزائر لا يزال في طوره التجريـــبـــي نظرا للعوامل التالية:

1-غياب تكوين رجل الشرطة على تـــقـــنية التجزئة و تسير النشاطات الجوارية.

2-التأكد في إعادة تـــنظيم الأمن الحضري بناء على إعادة توزيع العناصر و المركزية الصلاحيات.

3-ضعف الاتصال بين المصالح الداخلية و الخارجية للشرطة.

4-غياب إشراك المواطن الذي يعد عاملا أساسيا لنجاح الشرطة الجوارية.

19-3عـــوائق تطبيق الشرطـــة الجوارية في الجزائـــر:

إنه بالنظر إلى عدة متغيرات منها تلك المتعلقة بالوضع السياسي الذي عاشته الجزائر إبان العشرية السوداء، و قبلها سيادة الحزب الواحد على دواليب الحكم، إلى درجة التناهي بني الحزب و الدولة، و كذا النظام الإداري المركزي لمؤسسة الشرطة الذي لا يسمح بالاستقلالية الفعلية للقرار على المستوى المحلي، فإن تطبيق الشرطة الجوارية حالت دونه عدة عوائق منها:

[1] يوسف، جندي، **تطوير الشراكة في مجال الأمن الـــعمومي**،ص 16.

أ-غياب الأهداف الواضحة لإنشاء الشرطة الجوارية هل هدف إنشاء الشرطة الجوارية هو التقليل من نسبة الإجرام ؟

ب- هل هدف إنشاء الشرطة الجوارية هو تحسين العلاقة بين الشرطة و المواطن ؟

ج- هل هدف إنشاء الشرطة الجوارية هو إرضاء الجمهور في طلبه للأمن ؟

د- هل هدف إنشاء الشرطة الجوارية هو جعل الشرطة تـــظهر ميدانيا للمواطن ؟

ه- هل هدف إنشاء الشرطة الجوارية هو قـــتل روتني العمل الـــتـــقليدي و بعث روح جديدة يف رجال الشرطة حيث يكون مردودهم أحسن مما هو عليه ؟

2-سرعة الـــتطبـــيق لميدان مشروع الشرطة الجوارية رغم عدم تـــوفـــر كل الشروط المادية والبشرية، الأمر الذي جعل المشروع يـــتعـــطل و يعاد النظر فيه لأجاد أنجع السبل لتطبيقه.[1]

3-غياب الحماس في التأقـــلم مع المتغيرات الجديدة، ذلك أن مشروع الشرطة الجوارية بدا للبعض أنه مشروع اجتماعي أكثر منه مشروعا أمنيا إلى درجة اختلاطا لمفاهيم والأدوار، فأصبح رجل الأمن ينـــفـــر من فكرة أنه قد حل حمل المساعد الاجتماعي، مما بعث نوعا من الاستهتار والامبالات في متابعة المشروع بجدية

مركزية القرارات، ذلك أن الشرطة الجوارية التي تـــتماشى مع النظام المركزي نظرا لطبيعة عملها التي تـــتطلب إشراك كل فـــئات المجتمع الأمر الذي يـــتـــطلب المركزية القرارات.

[1] يوسف، جندي، **تطوير الشراكة في مجال الأمن الـــعمومي**،ص 20.

19-4 آفـــاق الشرطـــة الجواريـــة في الجـــزائـــر:

رغم العوائق التي اكـــتـــنفت وضع تجربة الشرطة الجوارية حيز التطبيق في الجزائر إلى أن هناك آفاقا واعدة لتطويرها بالنظر إلى بـــعض الحوافـــز لعل همها:[1]

1-وعي المجتمع ككل بقيمة الأمن بعد التجربة المريرة التي مر بها جراء الإرهاب والأمن.

2-السياسة العامة للبلاد الهادفة إلى إطفاء نار الفـــتـــنة وتـــلـــطيـــف الأجواء قانون الرحمة، وقانون الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

3-ثقافة المجتمع الجزائري المشبعـــة بالـــبعد ألسلمي و المترجمة في قيم سامية مثل التواضع، و التعاون، و حب الآخر و الشجاعة، فالشرطي الذي يتميز بالصفات المذكورة سيكسب حب و تقدير الجمهور.

4-غالبية أفـــراد المجتمع الجزائري من فـــئة الـــشباب، و هي الفـــئة الحساسة و قليلة التجربة، الأمر الذي حييتم إنشاء الشرطة الجوارية لتوجيهها، و مراقبتها و حيت ردعها عن مخالفة السلوك السوي.

غالبية أفـــراد المجتمع الجزائري من فـــئة الـــشباب، و هي الفـــئة الحساسة و قليلة التجربة، الأمر الذي حييتم إنشاء الشرطة الجوارية لتوجيهها، و مراقبتها و حيت ردعها عن مخالفة السلوك السوي.[2]

[1] عبد الرحمان بولحبال ، المرجع السابق، ص28.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

تمهـــيد:

بعد إنهاء الدراسة النظرية لموضوع بحثنا، الذي تم الاستعانة فيه إلى المراجع والمصادر المتمثلة، في الكتب، الرسائل العلمية، المجلات بهدف تغطية بعض الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة، نتطرق الآن إلى الجانب التطبيقي وذلك للقيام بالدراسة الميدانية عن طريق توزيع الاستبيان الذي يتمحور أساسا على الفرضيات التي قمنا بطرحها، بعدها نقوم بتحليل ومناقشة النتائج للأسئلة المطروحة من اجل توضيح مدى صدق الفرضيات التي تضمنها البحث.

مراحل انجاز البحث الميداني:

1- **بناء الاستمارة:** في هذه المرحلة قمنا بتحضير أسئلة الاستمارة حسب فرضيات الدراسة وقمنا بتعديل الأسئلة عدة مرات وتكييفها من اجل الوصول إلى أسئلة متناسقة ومتكاملة.

2- **قمنا بعملية جمع المعطيات:**(ملء الاستمارة) عن طريق المقابلة مع اغلب المبحوثين، وعن طريق التوزيع لنسبة قليلة بعد الشرح المفصل للأسئلة والتأكد من أن المبحوثين قد فهمو أسئلة الاستمارة والهدف منها.

3- **قمنا بعملية تفريغ البيانات باستخدام برنامج (spss).**

بعد عملية التفريغ باشرنا **عملية استغلال المعطيات** وتحليلها وذلك باستخراج الجداول وتحليلها.

1)بناء تحليل البيانات العامة:

1 – 1 بناء وتحليل البيانات العامة الخاصة بالفرضية الأولى:

- ✓ تختلف تمثلات المبحوثين حول الشعور بالأمن والأخطار التي يخشونها حسب المتغيرات المستقلة: الجنس، السن، والمستوى التعليمي، والمهنة.

جدول رقم 1 : توزيع المبحوثين عن رأيهم في الحي الذي يسكنون فيه حسب الجنس.

	هل تشعر بالأمن في الحي الذي تسكن فيه؟				
	نعم		لا		
الجنس	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	المجموع
ذكر	18	47.4%	20	52.6%	100%
أنثى	11	34.4%	21	65.6%	100%
المجموع:70	29	41.4%	41	58.6%	100%

ملاحظة: بسبب ضيق الوقت لم نتمكن من إجراء اختبارات الإحصائية للجداول على غرار معامل الارتباط Khi-2.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين أي ما يفوق 58% لا يشعرون بالأمن في الحي الذي يسكنون فيه، ثم تظهر الأرقام المشتقة من بحثنا الميداني أن ربات البيوت لديهن شعور بعدم وجود الأمن أكبر من الرجال:

65,6% لا يشعرون بالأمن مقابل 52,6% بالنسبة للرجال.

مقارنة النتائج حسب الجنس تظهر لنا معلومة مهمة على المستوى العلمي بان ربات وأرباب البيوت الذين يعيشون في نفس الحي ونفس العائلات تمثلاتهم لا تختلف اختلافا كبيرا حسب الجنس وهذا ما يبرهن من جهة على أهمية موضوع الدراسة ومن جهة أخرى أهمية اختيار متغير الجنس وهذا يفسر لنا معلومات سوف نتطرق لها لاحقا.

جدول رقم 2 : توزيع المبحوثين عن رأيهم في الأخطار التي يخشون أن تهددهم هم وأفراد أسرهم وممتلكاتهم حسب الجنس.

	ما هي الأخطار التي تخشى أن تهددك أنت وأفراد أسرتك وممتلكاتك؟						
الجنس	السرقة		التهديد		الاعتداء الجسدي		المجموع
ذكر	33	86.8%	3	7.9%	2	5.3%	100%
أنثى	26	81.3%	5	15.6%	1	3.1%	100%
لمجموع 70	59	84.3%	8	11.4%	3	4.3%	100%

إن البيانات الموجودة في الجدول تعكس بوضوح نوعية الأخطار التي يخشى مها السكان في الأحياء المختلفة لمدينة "خميس مليانة" ونجد على رأس هذه الأخطار السرقة حيث أن أكبر من 84% من المبحوثين صرحوا لنا أن السرقة هي أكبر الأخطار التي تهدد أمنهم سواء عند الرجال ب (86%) والنساء بـــ (81%).

أما الخطر الثاني فهو يتعلق بالتهديد ويجب الإشارة هنا إلى أن ربات البيوت يبدين خوفا أكبر للتعرض للتهديد في المجتمع (15,6%) مقارنة بالرجال (7,9%) أما الاعتداد الجنسي فيأتي في المرتبة الثالثة من حيث الخطورة لدى الجنسين.

ومن هنا ليس هناك اختلاف في تمثلات المجتمع حول الأخطار التي يخشونها حسب الجنس بنسبة كبيرة. ولتفسير هذا التوافق الكبير حسب الجنس أن السرقة هي أكبر الأخطار التي يخشاها ذلك يدل على ارتفاعها ومنه يتبين أن المصالح الأمنية غير قادرة على الحد منها.

جدول رقم3: توزيع المبحوثين عن رأيهم في الحي الذي يسكنون فيه حسب السن.

	هل تشعر بالأمن في الحي الذي تسكن فيه؟				
	نعم		لا		المجموع
السن	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
[20- 29]	7	29.2%	17	70.8%	100%
[30- 39]	11	40.7%	16	59.3%	100%
[40 – فأكثر...	11	57.9%	8	42.1%	100%
المجموع: 70	29	41.4%	41	58.6%	100%

نلاحظ عند قراءة نسب الجدول أن هناك اختلاف في تمثلات الفئات حول الشعور بالأمن في الحي الذي يسكنون فيه، حيث نلاحظ بنسبة 70% من فئة الشباب البالغ عمرهم من 20 سنة فما فوق لا يشعرون بالأمن مقارنة بالفئات المتبقية.

ومنه نستنتج أن فئة الشباب هم أكثر عرضة للميل والخروج عن الطريق الصحيح واختراق القيم الاجتماعية وانتهاكها فرفقاء السوء يؤثرون في الشاب السوي ويجرونه للانحراف وهذا راجع لأوقات الفراغ حيث نجد نسبة كبيرة من الشباب تعاني من البطالة وانعدام فرص العمل، وخاصة ضعف الوازع الديني لانشغالهم بوسائل التواصل الاجتماعي والإدمان عليها مثال: وسيلة الاتصال الاجتماعي الرهنة (التيك توك) نجدها تعبر عن كل شيء.

جدول رقم4: توزيع المبحوثين في رأيهم في الأخطار التي يخشون أن تهددهم هم وأفراد أسرهم وممتلكاتهم حسب السن.

	ما هي الأخطار التي تخشى أن تهددك أنت وأفراد أسرتك وممتلكاتك؟						
	السرقة		التهديد		الاعتداء الجسدي		
السن	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	لنسبة المئوية%	المجموع
[20- 29]	19	79.2%	3	12.5%	2	8.3%	100%
[30- 39]	23	85.2%	3	11.1%	1	3.7%	100%
[40 – فأكثر...	17	89.5%	2	10.5%	0	0.0%	100%
المجموع: 70	59	84.3%	8	11.4%	3	4.3%	100%

إن البيانات الموجودة في الجدول تبين بوضوح نوعية الأخطار التي يخشاها أغلبية المبحوثين في الأحياء المختلفة لمدينة خميس مليانة، إذ نجد على رأس هذه

الأخطار السرقة حيث إن فئة المبحوثين الذي يفوق سنهم 40 سنة صرحوا بنسبة تقارب 90 % أن السرقة هي أكبر الأخطار التي تهدد أمنهم، أما الخطر الثاني وهو التهديد ويجب الإشارة هنا إلى أن فئة الشباب الذي يبلغ سنهم اقل من 30 سنة أكثر عرضة للتهديد باعتبارها فئة ناشطة تحتك بجميع الفئات العمرية الأخرى ومتماشية مع التطورات والتغيرات التكنولوجية في المجتمع يجعلها أكثر عرضة للتهديد، أما الاعتداء الجسدي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الخطورة بنسبة 8.3% عند الشباب الذي تقل أعمارهم عن 30 سنة.

ويتضح لنا من خلال هذه النسب أن ظاهرة السرقة في الجزائر في ارتفاع مستمر وهذا قد يدل على أن هناك عدم اكتفاء في الحاجات الاقتصادية، ونجد أكبر نسبة عند الكهول باعتبارها أكثر الفئات التي تحتاج إلى عمل لبناء أسرة وإعالتها لكيلا يلجا إلى طرق غير شرعية لتحقيقها.

جدول رقم 5: توزيع المبحوثين عن رأيهم في الحي الذي يسكنون فيه حسب المستوى التعليمي.

	هل تشعر بالأمن في الحي الذي تسكن فيه؟				
	نعم		لا		المجموع
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
ابتدائي	3	50.0%	3	50.0%	100%
متوسط	7	38.9%	11	61.1%	100%
ثانوي	8	40.0%	12	60.0%	100%
جامعي	11	42.3%	15	57.7%	100%

المجموع:70	29	41.4%	41	58.6%	100%

نلاحظ أن الإحصائيات الظاهرة لنا حسب المستوى التعليمي تظهر لنا انه لا يوجد اختلاف في تمثلات المجتمع فيما يخص شعورهم بالأمن في الحي الذي يسكنون فيه حسب المستوى التعليمي، ففيما يخص أن المبحوثين لا يشعرون بالأمن تقدر بنسبة 61.1% للمستوى المتوسط و60% للمستوى الثانوي.

ومنه نستنتج أن كثرة الانحرافات والاختراقات القانونية في الأحياء جعل المواطن غير مرتاح في حيه ويظهر لنا الجدول أن هذه النسبة تنخفض لدى المبحوثين ذوي المستوى الابتدائي الذين هم أقل الفئات وعيا بالعمل الأمني فالتربية الأمنية لأفراد المجتمع تجنبه الكثير من المخاطر.

جدول رقم 6:توزيع المبحوثين عن رأيهم في الأخطار التي يخشون أن تهددهم هم وأفراد أسرهم وممتلكاتهم حسب المستوى التعليمي.

	ما هي الأخطار التي تخشى أن تهددك أنت وأفراد أسرتك وممتلكاتك؟						
	السرقة		التهديد		الاعتداء الجسدي		المجموع
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
ابتدائي	5	83.3%	1	16.7%	0	0.0%	100%
متوسط	16	88.9%	2	11.1%	0	0.0%	100%
ثانوي	16	80.0%	1	5.0%	3	15.0%	100%
جامعي	22	84.6%	4	15.4%	0	0.0%	100%

المجموع: 70	59	84.3%	8	11.4%	3	4.3%	100%

من خلال البيانات الموجودة تعكس بوضوح نوعية الأخطار التي يخشى منها المبحوثين في الأحياء المختلفة لمدينة خميس مليانة، حيث تقريبا 90% من ذوي المستوى المتوسط صرحوا لنا أن السرقة هي أكثر الأخطار التي تهدد أمنهم تليها ما يفوق 80% بالنسبة للمستوى الابتدائي و80% للمستوى الثانوي.

ومنه نستنتج رغم الفرق في المستوى التعليمي إلى أن تمثلات المبحوثين لا تختلف عن بعضها البعض في أن السرقة تمثل خطر عليهم مقارنة بالتهديد والاعتداء الجسدي.

جدول رقم 7:توزيع المبحوثين عن رأيهم في الحي الذي يسكنون فيه حسب المهنة.

	هل تشعر بالأمن في الحي الذي تسكن فيه؟				
	نعم		لا		المجموع
المهنة	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
موظف	8	61.5%	5	38.5%	100%
تاجر	4	44.4%	5	55.6%	100%
عامل يومي	7	43.8%	9	56.3%	100%
بطال	6	25.0%	18	75.0%	100%
أستاذ	4	50.0%	4	50.0%	100%
المجموع 70	29	41.4%	41	58.6%	100%

إن البيانات الموجودة تظهر لنا نسب المبحوثين حسب المهن بوضوح أغلبيتهم لا يشعرون بالأمن فمن جهة البطالين بنسبة 75% فهي الفئة الأكثر تهميشا من طرف الدولة، حيث نجد فيهم ذو مستوى عالي لكن لم يحصل على منصب عمل.

من هنا يتبين لنا التمثل السلبي لهذه الفئة بالنسبة للأمن وأجهزة الدولة عامة تليها نسبة56.3% للعامل اليومي و55 % للتاجر.

ومنه نستنتج أن هناك تقارب في النسب بين المهنتين وهذا راجع لطبيعة العمل المتشابهة فتصور كلا من المبحوثين التجار والعمال اليوميين أنهم يعملون في أوقات غير منتظمة وأكثر عرضة للخطر مقارنة بالمهن الأخرى، ولا يتلقون الحماية الكافية من طرف مصالح الأمن..

أما المبحوثين الأساتذة تتبلور نسبتهم بالشعور ولا الشعور ب 50% فهي نسبة تبين تصور المبحوثين الأساتذة في نسبة متوسطة بين الشعور واللاشعور بالآمن أما المبحوثين الموظفون 61% يشعرون بالأمن.

نستنتج أن الموظفون هم اقل عرضة للخطر وهذا يرجع لأوقات عملهم المنتظمة وتتبين لنا معلومة مهمة من خلال الجدول أن التمثلات المتعلقة بالشعور ولا شعور بالأمن تختلف حسب طبيعة المهنة.

جدول رقم 8: توزيع المبحوثين عن رأيهم في الأخطار التي يخشون أن تهددهم هم وأفراد أسرهم وممتلكاتهم حسب المهنة.

	ما هي الأخطار التي تخشى أن تهددك أنت وأفراد أسرتك وممتلكاتك؟						
	السرقة		التهديد		الاعتداء الجسدي		المجموع
المهنة	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
موظف	10	76.9%	1	7.7%	2	15.4%	100%
تاجر	8	88.9%	1	11.1%	0	0.0%	100%
عامل يومي	14	87.5%	1	6.3%	1	6.3%	100%
بطال	20	83.3%	4	16.7%	0	0.0%	100%
أستاذ	7	87.5%	1	12.5%	0	0.0%	100%
المجموع 70	59	84.3%	8	11.4%	3	4.3%	100%

إن البيانات الملاحظة تبين أن أكثر الأخطار التي يخشون منها المبحوثين هي السرقة حيث أن 88.9% من التجار صرحوا أن السرقة هي أكثر الأخطار التي تهدد أمنهم وتليها 87.5% بالنسبة للعامل اليومي كما يتبين لنا من خلال كلتا النسب أنهما متقاربتان يعني أن تمثلاتهم متقاربة باعتبارهم يعملون لساعات متأخرة من الوقت وهذا يجعلهم مستهدفين من طرف المجرمين تليهم نسبة 87.5% من الأساتذة و76,9% موظفون.

ومنه نستنتج أن الموظفون يختلف تصورهم للأمن عن باقي المهن الأخرى نظرا لطبيعة عملهم المنتظم فهي لا تتعرض للخطر أكثر من غيرها.

1 –2 بناء وتحليل البيانات العامة الخاصة بالفرضية الثانية:

- ✓ تختلف تمثلات المبحوثين فيما يخص قدرة مصالح الأمن في حماية أفراد المجتمع وقيامه بدوره حسب المتغيرات المستقلة.

جدول رقم 9 : توزيع المبحوثين إذا كانوا يعتقدون إن الأمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات حسب الجنس؟

	هل تعتقد أن الأمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات؟				
	نعم		لا		المجموع
الجنس	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
ذكر	15	39.5%	23	60.5%	100%
أنثى	16	50.0%	16	50.0%	100%
المجموع70	31	44.3%	39	55.7%	100%

نلاحظ من خلال الجدول أن كلا المبحوثين سواء ذكر اوأنثى الذين يتوزعون في أحياء مختلفة في مدينة خميس مليانة لا يعتقدون أن الأمن الحضري قادر على حمايتهم حيث أن أكثر من 55% من المبحوثين صرحوا لنا أن الآمن غير قادر على حماية ذواتهم وممتلكاتهم سواء عند الرجال 60,5% آو عند النساء 50%.

ومنه يتبين لنا أن أغلبية المبحوثين تختلف تمثلاتهم من ناحية أن الآمن لا يوفر لهم الحماية الكافية بنسب متقاربة وهذا يبين أن الآمن الحضري لم يتمكن بعد من التقليل من السلوكات الغير الأخلاقية والمنحرفة من سرقة واعتداءات وغيرها في الأماكن المختلفة للمدينة.

جدول رقم10 : توزيع المبحوثين حول إذا كانت مصالح الأمن تقوم بدورها في حماية المواطنين داخل مقر سكنهم حسب الجنس.

	هل في نظرك تقوم المصالح الأمنية بدورها في حماية المواطنين داخل منطقة سكنك؟				
	نعم		لا		المجموع
الجنس	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
ذكر	18	47.4%	20	52.6%	100%
أنثى	15	48.4%	16	51.6%	100%
المجموع:70	33	47.8%	36	52.2%	100%

إن البيانات الموجودة في الجدول تعكس لنا بوضوح تمثلات المبحوثين الذين يتوزعون في مختلف الأحياء لمدينة خميس مليانة، بان المصالح الأمنية لاتقوم بدورها داخل الأحياء حيث أن ما يقارب 35% من المبحوثين صرحوا أنها لا تقوم بدورها في الحماية منهم 52% ذكور و51,6% إناث.

ومنه نستنتج أن كلا من ربات وأرباب الأسر ليس لهم الثقة التامة في مصالح الأمن.

جدول رقم 11: توزيع المبحوثين حول إذا كانوا يعتقدون أن الآمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات حسب السن.

	هل تعتقد أن الآمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات؟				
	نعم		لا		المجموع
السن	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
[20- 29]	9	37.5%	15	62.5%	100%
[30- 39]	16	59.3%	11	40.7%	100%
[40 – فأكثر...	6	31.6%	13	68.4%	100%
المجموع: 70	31	44.3%	39	55.7%	100%

نلاحظ أن أغلبية المبحوثين يختلفون بنسب متقاربة في اعتقادهم أن الأمن الحضري غير قادر على حمايتهم في حين أننا نجد الفئة العمرية التي تفوق 40سنة هم أكثر الفئات الذين صرحوا بعدم قدرت الأمن على حمايتهم بنسبة تقارب 70%.

تبين لنا هذه النتيجة أن من خلال المراحل العمرية التي مرت بها هذه الفئة ومن خلال تجاربها وخبراتها في الحياة الاجتماعية جعلها تقريبا تفقد الثقة في مصالح الأمن ويمكن أن نرجع سبب ذلك، أن مصالح الأمن في الجزائر تهتم بالضحية أي بعد وقوع الجريمة والخطر على المواطن وهذا راجع لتهاون رجل الأمن في مراجعة الشكاوي ومتبعاتها.

جدول رقم 12: توزيع المبحوثين حول إذا كانت مصالح الأمن تقوم بدورها في حماية المواطنين داخل مقر سكنهم حسب السن.

	هل في نظرك تقوم المصالح الأمنية بدورها في حماية المواطنين داخل منطقة سكنك؟				
	نعم		لا		المجموع
السن	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
[20- 29]	7	29.2%	17	70.8%	100%
[30- 39]	18	69.2%	8	30.8%	100%
[40 – فأكثر...	8	42.1%	11	57.9%	100%
المجموع: 70	33	47.8%	36	52.2%	100%

نلاحظ انه هناك اختلاف في تمثلات المجتمع في اعتبار أن مصالح الأمن لا تقوم بدورها في حماية المواطنين داخل مقر سكناهم إذ نجد أكبر نسبة تقدر بـــ70% تخص فئة الشباب الذي يبلغ سنهم 20 سنة فما فوق، ثم تليها نسبة 42% لفئة التي تبلغ سنها 40 سنة فما فوق.

ومنه نستنتج أن الفئة التي تبلغ 30 سنة فما فوق هي التي في تصورها أن الأمن يقوم بدوره في حماية المواطنين، هذه القراءة ترتبط ارتباطا وثيقا بالجدول السابق حيث نجد هذه الفئة تتوافق مع مصالح الأمن لمصالحها الشخصية.

ويتوضح لنا أيضا من فئة الشباب البالغ 20 سنة فما فوق إن في تصورها مصالح الأمن لا تقوم بدورها وهذا يبين أن الشباب هم أكثر الفئات التي ليس لها ثقة في مصالح

الأمن وهذا يرجع في تصورهم أنهم موصومون من قبل رجال الأمن حيث نجدها دائما تنظر لهم بنظرة سلبية وتترصد هم خاصة في الطرقات وفي الأحياء المخفية.

جدول رقم13: توزيع المبحوثين حول إذا كانوا يعتقدون أن الأمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات حسب المستوى التعليمي .

	هل تعتقد أن الأمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات؟				
	نعم		لا		المجموع
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
ابتدائي	2	33.3%	4	66.7%	100%
متوسط	6	33.3%	12	66.7%	100%
ثانوي	8	40.0%	12	60.0%	100%
جامعي	15	57.7%	11	42.3%	100%
المجموع: 70	31	44.3%	39	55.7%	100%

إن توزيع الإجابات في الجدول حسب المستوى التعليمي يظهر لنا اختلافات في التمثلات حسب المستوى التعليمي حيث إن المبحوثين ذوي المستوى المتوسط والابتدائي هم الفئة الأقل ثقة في قدرة مصالح الأمن على توفير الحماية بنسبة33.3% للمستوى الابتدائي و 33,3% للمستوى المتوسط الذين صرحوا أن الأمن الحضري قادر على توفير الحماية، يظهر الجدول أن هذه النسبة ترتفع لدى المبحوثين من المستوى الثانوي 40% وترتفع أكثر لدى المواطنين أصحاب المستوى الجامعي الذين لديهم اعلي مستوى ثقة بنسبة 57.3% صرحوا أن مصالح الأمن قادرة على توفير الأمن للسكان.

وهذا يوضح لنا أن أصحاب المستوى التعليمي الجامعي يطالبون بضرورة تنامي الثقافة الأمنية لرجال الأمن من اجل تمكنها من التأثير على المواطنين من خلال تعاونها مع القطاعات المختلفة، خاصة الإعلامية في تنمية الحس الأمني لدى الأفراد.

جدول رقم14: توزيع المبحوثين حول إذا كانت مصالح الأمن تقوم بدورها في حماية المواطنين داخل مقر سكنهم حسب المستوى التعليمي.

	هل في نظرك تقوم المصالح الأمنية بدورها في حماية المواطنين داخل منطقة سكنك؟				
	نعم		لا		المجموع
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
ابتدائي	2	33.3%	4	66.7%	100%
متوسط	5	27.8%	13	72.2%	100%
ثانوي	11	55.0%	9	45.0%	100%
جامعي	15	60.0%	10	40.0%	100%
المجموع:70	33	47.8%	36	52.2%	100%

نلاحظ تمثلات المبحوثين المتعلقة بان المصالح الأمنية تقوم بدورها في حماية المواطنين بأنها تصورات سلبية للأسف حيث نجد 72.2% للمستوى المتوسط و66.7% للمستوى الابتدائي تليهم 45% للمستوى الثانوي و40% للمستوى الجامعي.

من هنا يتبين لنا أن كلا من المستوى الابتدائي والمتوسط ترتفع لديهم نسبة عدم الثقة في المصالح الأمنية يمكن ان نرجع ذلك لنقص التربية الأمنية لديهم.

جدول رقم 15: توزيع المبحوثين حول إذا كانوا يعتقدون أن الأمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات حسب المهنة.

	هل تعتقد أن الأمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات؟				
	نعم		لا		المجموع
المهنة	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
موظف	7	53.8%	6	46.2%	100%
تاجر	2	22.2%	7	77.8%	100%
عامل يومي	5	31.3%	11	68.8%	100%
بطال	12	50.0%	12	50.0%	100%
أستاذ	5	62.5%	3	37.5%	100%
المجموع 70	31	44.3%	39	55.7%	100%

إن البيانات الموجودة في الجدول تعكس بوضوح نسبة الذين لا يعتقدون أن الآمن قادر على حمايتهم بنسبة قدرت ب 55.7% و77.8% من التجار الذين يتصورون أن الأمن الحضري غير قادر على حمايتهم وهذا لعدم متابعة وتوفير الحماية لهذه الفئة ونجد 68.8% من المبحوثين العمال اليوميين وهم أيضا لهم نفس تصور التجار.

نستنتج من خلال الجدول أن المبحوثين لا يعتقدون أن الأمن قادر على تقليل الخوف حيث نرى في الأماكن العمومية لا يوجد اسر تجلس لأوقات متأخرة بل تقوم بضبط أوقات الدخول والخروج.

جدول رقم16: توزيع المبحوثين حول إذا كانت مصالح الأمن تقوم بدورها في حماية المواطنين داخل مقر سكنهم حسب المهنة.

	هل في نظرك تقوم المصالح الأمنية بدورها في حماية المواطنين داخل منطقة سكنك؟				
	نعم		لا		المجموع
المهنة	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
موظف	10	76.9%	3	23.1%	100%
تاجر	1	11.1%	8	88.9%	100%
عامل يومي	10	62.5%	6	37.5%	100%
بطال	9	37.5%	15	62.5%	100%
أستاذ	3	42.9%	4	57.1%	100%
المجموع 70	33	47.8%	36	52.2%	100%

إن توزيع إجابات المبحوثين يظهر لنا اختلافا في التمثلات حسب المهنة حيث أن المبحوثين التجار هم الأكثر الذين في نظرهم مصالح الأمن لا تقوم بدورها في حماية المواطنين بنسبة مرتفعة تقارب 89 % مقارنة بالموظفين يقرون بعدم قيام مصالح الأمن بدورها بنسبة تقارب 80%أما بالنسبة للمهن الأخرى من حيث نظرهم أن الأمن يقوم بدوره، آذ نجد العامل اليومي ترتفع عنده بنسبة تقارب 63%

ثم يليه البطال بنسبة تقارب (38%) والأستاذ بنسبة تقارب (43%). وفيما يتعلق بتصور المبحوثين أن مصالح الأمن لا تقوم بدورها تتراوح نسبها عند العامل اليومي ب نسبة (37%) والبطال (62%) والأستاذ (57%).

ومنه نستنتج انه هناك اختلاف المبحوثين في تمثلهم حول عدم قيام المصالح الأمنيـــة بدورها عند مهنة التاجر وهذا قد نرجعه لطبيعة عمله فهي تتعرض للأخطار أكثـــر مـــن غيرها من حيث النشاط الذي يقوم به.

1 – 3 بناء وتحليل البيانات العامة الخاصة بالفرضية الثالثة:

- ✓ تختلف تمثلات المبحوثين في أن انحراف الشباب في الأحياء يشكل خطر عليهم حسب المتغيرات المستقلة.

جدول رقم 17: توزيع المبحوثين حول إذا كان انحراف الشباب في حيهم يشكل خطر عليهم وعلى أفراد أسرهم حسب الجنس.

	هل انحراف الشباب في حيك يشكل خطر عليك وعلى أفراد الأسرة؟				
	نعم		لا		المجموع
الجنس	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
ذكر	36	94.7%	2	5.3%	100%
أنثى	28	87.5%	4	12.5%	100%
المجموع:70	64	91.4%	6	8.6%	100%

نلاحظ وجود نسبة مرتفعة جدا تشمل تقريبا جميع العينة أي ما تفوق 91% يرون أن انحراف الشباب في حيهم يشكل خطر عليهم وعلى أفراد أسرهم كما أظهرت النسب من بحثنا الميداني نسب متقاربة من كلا الجنسين يرون أن انحراف الشباب يعتبر خطر في الحي إذ تبلغ عند الرجال ب (94%) والنساء (84%).إن مقارنة النتائج حسب الجنس تظهر لنا أن الجنسين تتفق تمثلاتهم للشاب المنحرف بتمثل سلبي حيث يخشون منه على الحي عامة وعلى أفراد آسرتهم خاصة، نظرا للمشاكل الاجتماعية الحاصلة اليوم نجدها

تخص فئة الشباب أكثر لأنها الغالبة في مجتمعنا فمختلف السلوكيات الانحرافية والإجرامية يرتكبها الشباب

ومنه نستنتج أن كلا الجنسين تتفق وبنسبة عالية جدا بأن انحراف الشباب يشكل خطرا عليهم وعلى أفراد آسرهم وممتلكاتهم باعتبار أن فئة الشباب الفئة الغالبة في المجتمع الجزائري التي تتعرض للتهميش (البطالة، نقص فرص العمل،...)..

الجدول رقم 18: توزيع المبحوثين حول إذا كان انحراف الشباب في حيهم يشكل خطر عليهم وعلى أفراد أسرهم حسب السن.

	هل انحراف الشباب في حيك يشكل خطر عليك وعلى أفراد الأسرة؟				
	نعم		لا		المجموع
السـن	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
[20- 29]	21	87.5%	3	12.5%	100%
[30- 39]	25	92.6%	2	7.4%	100%
[40 – فأكثر...	18	94.7%	1	5.3%	100%
المجموع: 70	64	91.4%	6	8.6%	100%

إن الإحصائيات المشتقة تظهر لنا أن الأغلبية الكبرى للمبحوثين رغم اختلاف فئاتهم العمرية، تمثلاتهم تختلف اختلافا ليس بالكبير فيما بينها، في أن انحراف الشباب يشكل خطر عليهم حيث نجد أكبر نسبة تقارب 95% من الفئة التي تفوق أعمارهم 40 سنة حيث صرحوا أنهم يخشون على أمنهم بسبب السلوكات الانحرافة التي يمارسها الشباب في الأحياء السكنية.

ومنه نستنتج أن الأسر الجزائرية بمختلف فئاتها تخشى من السلوكات الانحرافية للشباب في منطقة سكنهم وهذا يبين لنا أن الشباب المنحرف يهدد الآسرة في أمنها فهو يشكل عائق في تربية وتنشئة أبنائها وراجع أيضا أن الشباب المنحرف بغض النظر عن أسباب انحرافه كوفاة والديه لكن هناك شباب منحرف لابأس به يعيش في استقرار مادي ومعنوي داخل أسرته وهذا يمكن أن نرجعه لنقص الثقافة الأمنية للأسر في جهلها بمختلف القوانين والخطط الأمنية وطرق التعامل مع الجرائم، المختلفة وبالتالي فهو مستمر الشعور بالاضطرابات وقلة الشعور بالأمن .

جدول رقم 19: توزيع المبحوثين حول إذا كان انحراف الشباب في حيهم يشكل خطر عليهم وعلى أفراد أسرهم حسب المستوى التعليمي .

	هل انحراف الشباب في حيك يشكل خطر عليك وعلى أفراد الأسرة؟				
	نعم		لا		المجموع
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
ابتدائي	6	100.0%	0	0.0%	100%
متوسط	18	100.0%	0	0.0%	100%
ثانوي	18	90.0%	2	10.0%	100%
جامعي	22	84.6%	4	15.4%	100%
المجموع:70	64	91.4%	6	8.6%	100%

نلاحظ أن النسب متقاربة كثيرا على الرغم من اختلاف المستويات التمثلات من ناحية أن انحراف الشباب يشكل خطر في الحي بنسبة 100% للمستوى الابتدائي و100%و100% للمستوى المتوسط من هنا تظهر لنا ارتفاع النسب لكلا المستويين.

ما بين أن الشباب أكثر الفئات التي تهدد الأحياء نظرا لارتباطها بمعظم الانحرافات وهذا مرتبط في التحليلات السابقة على أن الشباب من أكثر الفئات التي تترصدها المصالح الأمنية وتتبعها، ونجد 90% للمستوى الثانوي وما يقارب 85% للمستوى الجامعي.

ومنه نستنتج من خلال هذه النسب أن التصورات لمختلف المستويات التعليمية متقاربة وهذا أن الشباب يتسم بقلة الخبرة في الحياة الاجتماعية ويفتقد للتربية الأمنية.

جدول رقم 20: توزيع المبحوثين حول إذا كان انحراف الشباب في الحي يشكل خطر على أفراد الأسرة حسب المهنة.

	هل انحراف الشباب في حيك يشكل خطر عليك وعلى أفراد الأسرة؟				
	نعم		لا		المجموع
المهنة	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
موظف	13	100.0%	0	0.0%	100%
تاجر	9	100.0%	0	0.0%	100%
عامل يومي	14	87.5%	2	12.5%	100%
بطال	22	91.7%	2	8.3%	100%
أستاذ	6	75.0%	2	25.0%	100%
المجموع 70	64	91.4%	6	8.6%	100%

إن توزيع الإجابات من خلال يظهر لنا عدم الاختلاف في تمثلات المبحوثين حسب المهن إذ آن 100% من الموظفين والتجار هم الأكثر الذي يرون أن الشباب يشكل خطر كبير بالنسبة لهم يظهر لنا الجدول ان هذه النسبة تنخفض قليلا عند البطالين بنسبة 91.7% وتليها 87.5% عند العمال اليوميين ثم 75% بالنسبة للأساتذة.

ومنه نستنتج أن فئة كبيرة من المبحوثين الموزعين في مختلف أحياء مدينة خميس مليانة يرون أن الشباب فئة تهدد امن الحي باعتبار الشباب الفئة أكثر ممارسة للانحراف في الأحياء.

1 – 4 بناء وتحليل البيانات العامة الخاصة بالفرضية الرابعة:

- ✓ تختلف تمثلات المبحوثين فيما يخص مبدأ التعاون مع مصالح الأمن حسب المتغيرات المستقلة.

جدول رقم 21: توزيع المبحوثين حول إذا كانوا موافقين على التعاون مع مصالح الأمن حسب الجنس.

	هل أنت موافق لمبدأ التعاون مع مصالح الأمن؟				
	نعم		لا		المجموع
الجنس	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
ذكر	31	81.6%	7	18.4%	100%
أنثى	28	87.5%	4	12.5%	100%
المجموع:70	59	84.3%	11	15.7%	100%

إن البيانات المتعلقة بآراء المبحوثين حول موافقتهم لمبدأ التعاون مع مصالح الأمن تبين لنا بوضوح موافقة أفراد العينة للتعاون معها بنسبة مرتفعة ومعتبرة أي ما يفوق 84%.

كما تبين لنا النسب أن ربات البيوت يوافقن على التعاون مع مصالح الآمن بنسبة متقاربة مع الرجل إذ تبلغ عند النساء (87%) والرجال (81%). إن مقارنة النتائج حسب الجنس تظهر لنا معلومة مهمة على المستوى العلمي أن الجنسين تتشكل لديهم تمثلات ايجابية فيما يخص الموافقة على التعاون .

ومنه نستنتج أن المبحوثين كلا الجنسين موافقون لمبدأ التعاون مع مصالح الأمن وهذا راجع لارتفاع الوعي الأمني للأسر الجزائرية بان الأمن مسؤولية الجميع.

جدول رقم22: توزيع المبحوثين حول إذا كانوا موافقين على التعاون مع مصالح الأمن حسب السن.

	هل أنت موافق لمبدأ التعاون مع مصالح الأمن؟				
	موافق		غير موافق		المجموع
السن	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
[20- 29]	18	75.0%	6	25.0%	100%
[30- 39]	25	92.6%	2	7.4%	100%
[40 – فأكثر...	16	84.2%	3	15.8%	100%
المجموع: 70	59	84.3%	11	15.7%	100%

نلاحظ من خلال البيانات أن هناك اختلاف بنسب متقاربة بين الفئات العمرية فيما يخص أنهم موافقون لمبدأ التعاون مع مصالح الأمن إذ نجد أكبر نسبة ما تقارب93% عند الفئة العمرية التي تفوق30 سنة.

وهذا يوضح لنا أن الفئة البالغة 30 سنة فما فوق تتعاون أكثر مع مصالح الأمن أكثر من غيرها وهذا راجع أنها من أكثر الفئات التي تكون علاقات مع مصالح الأمن أكثر من الفئات الأخرى، حيث نجدهم متأكدين بحماية رجال الشرطة لهم وهذا لا يعني فقط بنمو الحس الأمني لديهم بل قد يكون راجع للصلة التي تربطهم برجال الأمن.

جدول رقم 23: توزيع المبحوثين حول إذا كانوا موافقين إلى مبدأ التعاون مع مصالح الأمن حسب المستوى التعليمي.

	هل أنت موافق لمبدأ التعاون مع مصالح الأمن؟				
	موافق		غير موافق		المجموع
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
ابتدائي	5	83.3%	1	16.7%	100%
متوسط	15	83.3%	3	16.7%	100%
ثانوي	15	75.0%	5	25.0%	100%
جامعي	24	92.3%	2	7.7%	100%
المجموع:70	59	84.3%	11	15.7%	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم20 أن أغلبية المبحوثين يوافقون لمبدأ التعاون مع الأمن فبنسبة 92.3% للمستوى الجامعي وهي الفئة المثقفة و83.3 بالنسبة للمستوى الابتدائي والمتوسط وتليهم 75% للمستوى الثانوي.

نستنتج من هنا أن تمثلات كل مستويات المبحوثين قد كانت متقاربة ومتشابهة في بعض الأحيان على مبدأ التعاون مع مصالح الأمن، حيث يتبين لنا أن المبحوثين المتوزعين في الأحياء المختلفة لمدينة خميس مليانة أنهم وصلوا إلى درجة من الوعي في

ضرورة التعاون مع مصالح الأمن لكن بعض تصريحات المبحوثين يوافقون بشرط ضرورة توفير الحماية لهم أثناء التعاون وهذا التصور افخر به كباحث ينتمي إلى هذه المنطقة.

جدول رقم24: توزيع المبحوثين حول إذا كانوا موافقين على التعاون مع مصالح الأمن حسب المهنة.

	هل أنت موافق لمبدأ التعاون مع مصالح الأمن؟				
	موافق		غير موافق		المجموع
المهنة	التكرار	النسبة المئوية%	التكرار	النسبة المئوية%	100%
موظف	11	84.6%	2	15.4%	100%
تاجر	5	55.6%	4	44.4%	100%
عامل يومي	16	100.0%	0	0.0%	100%
بطال	19	79.2%	5	20.8%	100%
أستاذ	8	100.0%	0	0.0%	100%
المجموع 70	59	84.3%	11	15.7%	100%

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين يوافقون لمبدأ التعاون مع مصالح الآمن إذ نجد نسبة مرتفعة جدا 100% من العمال اليوميين لهم نفس التصور و84% من المبحوثين الموظفين وتليهم 79.2% و55% من التجار.

ومنه نستنتج أن كل المبحوثين من مختلف المهن لهم نفس التمثل بالتقريب ويوافقون على مبدأ التعاون بهدف القضاء على الانحرافات الموجودة في الأحياء ومن هنا تتبين لنا

معلومة مهمة في دراستنا أن التمثلات لا تختلف حسب المهن من ناحية التعاون مع مصالح الأمن.

2 – عرض نتائج الدراسة :

2 – 1 نتائج الفرضية الأولى :

النتائج التي تتعلق بالفرضية الأولى والتي يدور محورها حول اختلاف تمثلات المبحوثين حول الشعور بالأمن والأخطار التي يخشونها حسب المتغيرات المستقلة، الجنس، السن، والمستوى التعليمي، والمهنة، فقد تبين أن هناك تقارب في نسب المبحوثين المتعلق بعدم شعورهم بالأمن، وهذا التقارب في تصورهم للأمن يبين لنا أن المبحوثين ليس لهم الثقة التامة بمصالح الأمن للحفاظ على سلامتهم وممتلكاتهم، كظاهرة استعمال "**الباروداج** "في منازلهم كإستراتيجية وقائية. أما بالنسبة الخاصة بشعور أو عدم شعور المبحوثين بالأمن ونوعية المخاطر التي يخشونها حسب المهنة كشفت لنا بوجود اختلاف تمثلات المبحوثين حول الأمن، حيث نجد مهنة الموظفون كلها تقريبا تعمل في القطاعات العمومية ليست ملكهم مما يجعلهم يشعرون بالأمن. عكس مهنة التاجر الذي يتحمل الأضرار لوحده لأنه هو المسؤول الوحيد في تعويض أضرار سرقته. كما لاحظنا أن المبحوثين يخشون السرقة فهي في تطور تماشيا مع تطور المجتمع فهذا يوضح لنا أن المصالح الأمنية لم تستطيع القضاء على جريمة السرقة رغم كل القوانين، إذن من خلال النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق بهذه الفرضية يتضح لنا أن الفرضية تحققت نسبيا.

2 – 2 نتائج الفرضية الثانية :

النتائج التي تتعلق بالفرضية الثانية يدور محورها حول اختلاف المبحوثين في نظرتهم إذا كانت المصالح الأمنية تقوم بدورها في حمايتهم وهل يعتقدون أنها قادرة على حمايتهم، نجد أن غالبية أفراد العينة لا تثق ثقة تامة في المصالح الأمنية بحيث لا يمكن

أن تشعر بالأمن إلا من خلال وضعه لاستراتيجيات وقائية يضعها بنفسه فمن الضروري معالجة هذا الخلل فان الثقة تحتاج إلى معززات حقيقية وصراحة لا تنقصها الشفافية وإرادة حقيقية لمعالجة الانحرافات و الجرائم ،ومن هنا يجب بروز هذه الأجهزة من خلال تكثيف دورياتها النشطة واحتواء الضحية وتوفير الحماية للأفراد الذين يساهمون في المساعدة من تقليل الانحرافات والقضاء على الجرائم، و تبين في متغير المهنة أن المبحوثين لا يرون أن الآمن قادر على حمايتهم خصوصا عند مهنة التاجر. فعلى الجهات المعنية الأخذ بعين الاعتبار للمشاكل التي يتعرض لها أفراد المجتمع في المهنة التي ينشطون ويعملون فيها.

إذن من خلال النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق بالفرضية يتضح لنا أن الفرضية تتحقق نسبيا.

2 – 3 نتائج الفرضية الثالثة:

تتمحور حول اختلاف تمثلات المبحوثين في أن انحراف الشباب في الأحياء يشكل خطر عليهم حسب المتغيرات المستقلة. نجد أن غالبية أفراد العينة يخشون انحراف الشباب باعتبارهم الفئة الغالبة في المجتمع الجزائري وأكثرها ممارسة للانحرافات فالواقع الذي يعيشه الشباب في المجتمع وما يحمله من تغيرات اجتماعية واقتصادية، يدعي إلى وجوب الاهتمام بقضايا هذه الفئة ونشير إلى مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأولويتها في توعية هذه الفئة. نرى أن المسجد يعتبر أهم المؤسسات الاجتماعية التي يعتمد عليها في توعية وإرشاد كافة أفراد المجتمع أهمها الشباب وبالنظر إلى ما يمكن أن يقدمه المسجد لتلك الفئة العمرية نجد انه يأتي في مقدمة المؤسسات التي لديها القدرة على إصلاح هذه الفئة كما لا ننسى بالذكر المؤسسات الأخرى (الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام) التي تلعب دورا هاما لذا يجب التخلص من وصم هذه الفئة بأنها مجرمة ومنحرفة إلى فكرة الإصلاح

والإدماج إذا من خلال النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق بهذه الفرضية يتضح لنا أن الفرضية الثالثة لم تتحقق بصفة مطلقة.

2 –4 نتائج الفرضية الرابعة :

النتائج التي تتعلق بالفرضية الرابعة والتي يدور محورها حول اختلاف المبحوثين بما يخص مبدأ التعاون مع مصالح الأمن حسب المتغيرات السابق ذكرها نجد أن غالبية المبحوثين يوافقون لمبد التعاون مع مصالح الأمن بنسب مرتفعة جدا مما يظهر لنا آن المبحوثين يوافقون للتعاون من اجل الحد من ظاهرة الجريمة بمختلف أنواعها في انخفاض مستوى الجرائم في بعض المدن راجع إلى تعاون المواطن مع مصالح الأمن التي هي أداة لخدمته والسهر على سلامته وممتلكاته ومن هنا تظهر لنا درجة وعي المبحوثين بان التبليغ على الجرائم يساعد على كشفها وتسهيل مهام المصالح و يساعد في تحقيق أهدافها لحماية المواطنين. نستنتج أن دور المواطن له أهمية في تحقيق أهداف الأمن لكن لن يؤدي المواطن دوره إلا إذا كانت علاقة ثقة بينه وبين مصالح الأمن ويضمن عدم تعرضه للأخطار في حالة التعاون وتوفير الحماية، إذا من خلال النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق بهذه الفرضية يتضح لنا أن الفرضية لا تتحقق بصفة مطلقة لأنه لا يوجد وجه اختلاف كبير في تصورهم لمبدأ التعاون مع مصالح الأمن.

خاتمة

خاتمة:

لقد تبين لنا من خلال بحثنا حول هذه الظاهرة والتي تمثلت أساسا في تمثلات المجتمع للأمن في الوسط الحضري. أن ظواهر الإجرام الانحراف ظواهر تمس العديد من المجتمعات خاصة الحضرية. والمدن الجزائرية لها نصيب منها، فتمثلات المبحوثين للأمن في دراستنا بينت انه ليست هناك ثقة تامة في المصالح الأمنية ومن هنا يكشف لنا بحثنا انه هناك خلل في الإستراتيجية الأمنية التي هي من

مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى ثم المصالح الأمنية والمواطن بالدرجة الثانية بمختلف اختصاصاته ومكانته الاجتماعية (الإمام، المعلم، الإعلامي،) في توفير الحماية لأفراد المجتمع وبفعل هذا الخلل لا تحقق هذه الحماية العلاقة القوية المتقاربة عند نقطة مشتركة، **وهي الأمن من مسؤولية الجميع**، التي تدفع للاندماج الاجتماعي والحفاظ على النظام في الوسط الحضري. وقد أشرنا في بحثنا

إلى مقاربات سوسيولوجية ترتبط ببحثنا، فبنسبة للنظرية "المحيط أو الفـضاء الآمـــن" التي تقول أن الأسر تقطن في بنايات معمارية، مكتظة ومتعددة الطوابق، والتي يقطنها العديد من العوائل في العمارة الواحدة، التي تشكل في الحقيقة إضعافا للضبط الاجتماعي وعدم الشعور بالأمن. ويمكننا الإشارة إلى أن الاكتظاظ في الأحياء السكنية يظهر كعامل مهم الذي يسبب المشاكل الأمنية وهذا ما يعطي للنظرية جانب من المصداقية العلمية ومن المفيد أيضا علميا أن نقول أنا نتائج بحثنا ترتبط كذلك بنظرية "أسلوب الحياة" من حيث انه يمكن للتمثلات التي درسناها في هذا البحث أن تكون ذات صلة بطريقة عيش المبحوثين خاصة وأننا أخذنا بعين الاعتبار رجال ونساء، والمبحوثين من مختلف الأعمار ومن مختلف المستويات التعليمية ومختلف الفئات المهنية. وأضفنا نظرية النوافذ المحطمة التي تدعو المجتمع والمصالح الأمنية وكافة المسؤولين في الاهتمام بالاختلالات الأمنية الحاصلة في ذلك الوقت، فمميزات هذه النظرية تظهر قريبة جدا من موضوع دراستنا وتتلاءم في

جوهرها مع الإشكالية التي طرحناها خاصة في الجزء المتعلق بالتعاون الذي يجب أن يكون بين أفراد المجتمع والمصالح الأمنية في تعزيز الأمن ومنه يتشكل الشعور بالانتماء للوطن من جهة، والارتقاء بأداء الأجهزة الأمنية وتوفير البيئة الأمنية الملائمة للحفاظ على مقدرات ومكتسبات الوطن من جهة أخرى.

فكلما زاد مبدأ التعاون فهو يدل على ارتفاع روح المواطنة لدى أفراد المجتمع لأن الأمن لا يخص فرد ولا أسرة لوحدها بل يخص الجميع الذي يجب عليهم التعاون لتحقيق الأمن في الحياة اليومية.

أهم التوصيات:

1- تأمين اليقظة، وتنفيذ سياسة العين الساهرة لوقاية المجتمع من الجريمة، حتى يطمئن الناس. ملاحقه مهددي الأمن الاجتماعي الذين يعبثون بالقوانين وكذا اتخاذ التدابير الوقائية لمنع ما يقومون به من أعمال تضر المجتمع.
2- تنمية العلاقة بين الشرطي والمواطن وإيجاد الثقة المتبادلة، وجعل تواجد الشرطي بين المواطنين أمرا مرغوبا فيه، بعيدا عن كل تصلب أو جمود أو سلبية.
3- ضرورة الإسراع في استخدام أجهزة الإعلام الآلي حتى يتم الكشف عن المتورطين بصورة سريعة وزيادة فعالية جهاز الامن. خلق شعور لدى المواطن بأنه أصبح بإمكانه التوجه إلى الشرطة لتذليل الصعوبات التي تهدد أمنه واستقراره ومصالحه.
4- وضع الأسس الهامة لمواجهة المشاكل الأمنية الذي يتعرض لها الأفراد في حياته اليومية خاصة المهنية عن طريق عقد ندوات وورشات فيها القيادات والخبراء وذوو الاختصاص الأمني والإعلامي والسياسي والاقتصادي الاجتماعي.
5- العمل على إقناع المواطن انه شريك في العملية الأمنية

6- الاهتمام بشكل أكبر برفع مستوى المصالح الأمنية وتزويدها بالمعارف والعلوم الشرطية الحديثة واليات تطبيقها على ارض الواقع.

7- على المسؤولين في الدولة الاهتمام بجميع فئات المجتمع واحتياجاتها خاصة فئة الشباب، فشعور المواطن الجزائري بالتهميش يجعله لا يشعر بالانتماء إلى وطنه سواء في الجانب الأمني أو الجوانب الأخرى.

قائمة المصادر و المراجع

الكتب العلمية:

1- عبد الهادي الجوهري ،**أصول علم الاجتماع**،ط2،بيروت،دار الفكر الجامعي، 1997م.

2- محمد سعيد فرح، **لماذا وكيف نكتب بحثا اجتماعيا؟** كلية الآداب، جامعة طنطا 2002م.

3- ابن المنظور الأنصاري، للسان العرب،دار النوادر، سنة 1988م.

5- محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، ط1 الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998م.

6- ابن منظور،**لسان العرب** الطبعة الثانية بيروت دار الصادرة 1414ه

7- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون،دار القصبة للنشر،ط2،الجزائر،2006م.

8- عماد عبد الغني،**منهجية البحث في علم الاجتماع**،ط2، بيروت ،دار الطليعة للنشر والتوزيع،2007م.

رشيد زرواني، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، عمان دار النشر وتوزيع 2002م.

9-غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، ب ط، سنة 2006م.

10-محمد عارف، **الجريمة في المجتمع** ، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، ط2 مكتبة أنجلو المصرية 1981م.

11-عبد الكريم عبد الله الحربي،**الانترنت والقنوات الفضائية ودورها في الانحراف والجنوح**، الرياض العبيكان للنشر،

12-أيميل دوركايم ، **علم اجتماع وفلسفة**، ترجمة حسين أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، مصر ،ط1 ، سنة 1966م.

13-حسن عبد الرزاق منصور ، **بناء الإنسان** ،أمواج للنشر والتوزيع،عمان-الأردن2002م.

13-محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري**، بط، القاهرة، دار المعرفة الجامعية للنشر 2009م.

14-إحسان محمد الحسن ، **البناء الاجتماعي والطبقية**، دار النشر والطباعة 1988م.

15-علي اسعد وطنه،**علم الاجتماع التربوي**، دمشق، جامعة دمشق للنشر والتوزيع 1993م.

15-إسماعيل قباري، **أسس البناء الاجتماعي**، الإسكندرية ، منشأة المعارف، 2006م.

16-الوريكات عايد عــواد،**نظريات علم الجريمة**، ط1 ، عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009م.

17-عاطف غيث، **علم اجتماع النظم**، بيروت، دار المعارف، جزء2، سنة 1967م.

18 - ابن المنظور الأنصاري، **للسان العرب**، دار النوادر، سنة 1988م.

19-ابن منظور،،لسان العرب،عماد دار النشر وتوزيع، 1988م.

20-أيميل دوركايم **علم اجتماع وفلسفة**، ترجمة حسين أنيس،مكتبة الانجلو المصرية مصر،ط1 ،1966م.

21-محمد مسلم ، مقدمة في علم النفس الاجتماعي ، دار قرطبة للنشر والتوزيع،ط1، الجزائر ،2007،ص97.

22-عطا محمد زهرة، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، دار النهضة العربية،القاهرة،1985م.

23-كامل المرياتي وخالد الجابري ويونس التكريتي، **كتاب الأمن الاجتماعي**، ندوة فكرية، تشرين الأول 1997م .

24-محمد سلمان، **مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وأفاق حلها**، دمشق دار الفكر، 2001م.

25-إبراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، بيروت، دار الساقي للنشر والتوزيع، 2015م.

26-ناديا محمود مصطفى ،**القيم في الظاهرة الاجتماعية**، بط، القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم،2010م.

27-إبراهيم عيسى عثمان ،**النظرية المعاصرة في علم الاجتماع** ، دار الشروق عمان 2008 م.

28-محمد على محمد ،**تاريخ علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية ، 1983م.

29- معين الخليل عمر ، **نظريات المعاصرة فى علم الاجتماع**، دار الشروق ، عمان،1997م.

30- رحماني منصور،**علم الإجرام والسياسة الجنائية**، دارالعلوم للنشروالتوزيع، عنابةـ الجزئر، ب ط، سنة 2006م.

31- ابن منظور ،**لسان العرب**، ب ط ، بيروت ، دار صادر للطباعة ، 1990 م.

32- جعفر عبد السلام ،**رؤية رابطة الجامعات الإسلامية في العولمة والإسلام** ، سلسلة فكر المواجهة ،العدد العاشر، ط1، القاهرة ،1997م.

33- محمود شريف بسيوني ،**جريمة المنظمة عبر الوطنية، ماهيتها ووسائل**

مكافحتها دوليا وعربيا ، دار الشروق ، ط1،القاهرة، 2004م

34-عبد الله حنا ،**القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان 1820-1920** ،القسم الأول، دار الفارابي، بيروت 1975م.

35-هالة منصور,**محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري**,الإسكندرية، المكتبة الجامعية,2001 م.

36-د.محمودعقل، **مقدمة في علم الإجرام** ، دار النشر والتوزيع،عمان 1990 م.

37-إبراهيم عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، مكتبة دار العلوم الرياض،1985م.

38-حسنا الساعة سامية، **الجريمة والمجتمع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،ط6 سنة1983م.

39- محمد عارف، **الجريمة في المجتمع**، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، ط2 مكتبة أنجلو المصرية 1981م.

40-كمونة حيدر عبد الرزاق ،**العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة** ،وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية بغداد 1997م.

41-حامد فهمي السيد، **المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري**، مطبعة الأهرام، القاهرة،1977م.

42-عبد الله احمد عبد الله ،**اجتماعيات الجريمة والانحراف قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي** .

سامية محمد جابر **الجريمة والقانون**، دار المعرفة الجامعية ط 1 ،سنة 200743م.

44-والاس السون وولف رث، ترجمة لحوراني محمد عبد الكريم، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ط1 ،سنة 2012م.

45-سلاطنية بالقاسم،العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008م.

46-محمد محي الدين عوض,**دور الشرطة الوقائي في إطار الظروف التي يمر بها العالم العربي** , الرياض ,العدد 125 -1413 ه

47-محمد صالح بهجت,وآخرون, **الخدمة الاجتماعية في التعليم ورعاية الشباب, الاسكندرية** المكتب الحديث,1985م.

48-عبد الكريم عبد الاه الحربي،**الانترنت والقنوات الفضائية ودورها في الانحراف والجنوح**،الرياض العبيكان للنشر، ,1424 ه.

الرسائل العلمية

49-**المدينة والتأطير الأمني بالوسط الحضري**، مقاربة مجالية لمدينة قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية، 2000م.

50-محمد الأمين البشري محجوب، **الإرهاب وأثره على التنمية الاجتماعية**،الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2012م.

51-العقيد.د.محمد إبراهيم الطراونة، **اتجاهات المواطن العربي نحوى رجل الأمن** دراسة تطبيقية على المجتمع الأردني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2008م.

52-محمد توفيق محمد " الحاج حسن،**أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطين**ية، دراسة تحليلية لمدينة نابلس، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية نابلس،**فلسطين**،**2007م**.

53-عبد العزيز ديلمي، **دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة و الانحراف**، دراسة نظرية لبناء نموذج للشرطة الجوارية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الجريمة و الانحراف، جامعة الجزائر2، 2013م.

54-نصيرة خلايفية ،**التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند أحداث المنحرفين**،أطروحة دكتورة في علم النفس الاجتماعي ،قسم علم النفس وعلوم التربية،جامعة منتوري، قسنطينة،2012 ص 37-38.

55- مذكرة ماجستير **علم النفس المدرسي،مذكرة ماجستير علم النفس المدرسي** ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011/2010.

56- د. عبدا لهادي محمد،**امن وحماية البيئة**، اكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية الندوة العلمية الثانية والأربعون ، 14 – 16 أكتوبر 1996م.

57- إياد الأقرع، **الشعور بالأمن النفسي وتأثيره ببعض المتغيرات لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية** رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005م.

58- عبد الله محمد احمد حريري،**الأمن مسؤولية الجميع**، جامعة أم القرى، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي العلمي للتعليم والأمن المنعقد بأكاديمية نايف للعلوم الأمنية تحت 1999م.

59- إياد محمد نادي اقرع،**الشعور بالأمن النفسي وتأثره ببعض المتغيرات**،رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين،2005.

60- سمير إبراهيم حسن،**صورة النمطية للأجهزة الأمنية في وعي المواطن العربي**، دار الشروق ، عمان ، 2006م.

61- أقرع نادم إياد محمد،**الشعور بالأمن النفسي وتأثيره ببعض المتغيرات**، رسالة ماجيستر، كمية الدراسات العليا،جامعة النجاح فلسطين.

62- **دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة و الانحراف**، دراسة نظرية لبناء نموذج للشرطة الجوارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الجريمة و الانحراف، إعداد الطالب عبد العزيز ديلمي،سنة 2013/2012م.

63- عبد الرحمن اهوري، بوحلبال. **تجارب و آفاق الشرطة الجوارية في الجزائر**. مذكرة نهاية تربص،الجزائر المدرسة العليا للشرطة، 2006م.

64- محمد بن حسين الثقفي، **دراسة العوامل المؤثرة على علاقة المواطن بالشرطة–** مذاكرة ماجستير غير منشورة، الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية1417 ه

65- عبد الكريم عبد الله الحربي، **دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية**،اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث الرياض 1420 ه .

66- أمال، **آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية**، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة بسكرة السنة الجامعية 2003–2004 م.

67- حيتامة العيد ،**التفاوض بين السلطة والجماعات المسلحة**،مذكرة ماجستير، غير منشورة جامعة–الجزائر2006 –2007 م.

68- بوزيان راضية ،دراسة بعنوان **أطفال الشوارع في الجزائر**، قسم علم الاجتماع المركز الجامعي الطارف الجزائر 2016 م.

69- بن الشين احمد، **التغير الاجتماعي وجنح الأحداث بالجزائر**، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، سنة 2008م.

70- عبد القادر قصير,**الهجرة من الريف إلى المدن** ,دراسة ميدانية من الريف إلى المدن في المغرب دار النهضة العربية,1992 م

المجلات والندوات العلمية:

1-عبد الرؤوف مشري ،**العنف في المدينة الجديدة**، مجلة الدارسات العدد السابع، 2015م.

2-علي بن فايز الجحني، **رؤية الأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف** ،المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد14.

3-إدريس الكتاني، **الآثار السلبية لمشاهد العنف والإجرام في التلفزيون والسينما على سلوك الطفل**، المجلة الأمنية الدراسات الأمنية،المجلد 3،العدد 2، ديسمبر سنة 1847.

4- إبراهيم شحاته ،**الإطار القانوني لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والرقابة عليها** ، بحث منشور في المجلة المصرية للقانون الدولي 1968ص 139وما بعدها.

5- إدريس الكتاني:**الآثار السلبية لمشاهد العنف والإجرام في التلفزيون والسينما على 3-ىسلوكات لطفل**،- المجلة الأمنية للدراسات الأمنية،المجلد3 ،العدد2، ديسمبر سنة 1978م.

6- حسن إبراهيم عبد العظيم ،**الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي**، مجلة العربية في علم الاجتماع العدد 15سنة 2011م.

7- احمد ربايعه، **أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكال توزيعها**،مجلد 102عدد11، 1985م.مديرية الشرطة القضائية الجزائر 2008م.

8- تلفزيون النهار،أخبار السابعة،يوم 10 مارس2013م.

9- جريدة النهار،يوم26مارس2013م.

10- جريدة النهار 26 مارس 2013م

11- تلفزيون النهار أخبار السابعة 10 مارس 2013م.

12- جريدة النهار 26 مارس 2013م.

13- جريدة النهار 26 مارس 2013م.

14- عباس أبو شامة، **مجلد الفكر الشرطي مستقبل الشرطة في الدول النامية**، المجلد الثالث , العدد 4 ,1415 ه .

15- عقيِّد مكلف بالإعلام بالدرك الوطنِي، **تكييف الشرطة القضائية مع متطلبات إصلاح العدالة –التقٌييٌم والآفاق**،مداخلة مقدمة فًي ملتقى إصلاح العدالة.

16- يوسف، جندي، **تطوير الشراكة في مجال الأمن الـــعمومي**، مداخلة بـــــ ملتقى رؤساء أمن الولايات و الأمن العمومي المنعقد بالمدرسة العليا للشرطة،الجزائر، ما بين11 و 14 أكتوبر 2006م.

17- يوسف جندي، **الشرطة الجوارية في الجزائر**، مجلة الشرطة، المديرية العامة للأمن الوطني، عدد خاص، جويلية2008م

المواقع الإلكترونية:

1-عبد الرزاق البوكة، ثقافة البار والداج، www.djazairess.com 30/01/2019.

2- محمد بن علي اليولو الجزولي، **إصلاح المجتمع** www ,alqutanorg

http://www.dgsn.dz/ar/statistiquescriminalité.php.

3- الموقع الالكتروني يوم 22نوفمبر 2009 على http//benbadis.org الساعة 11 صباحا

4- الموقع الالكتروني : http/benbadis.org - :يوم15-فيفري 2019على الساعة الحادية عشر صباحا.

5-موقع الانترنت www.khayma.com.

6-محمد شريف بشير 2004/05/26. www. Islamonline.net.

7- حسين زكريا أستاذ الدراسات الإستراتيجية،المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية،مصر www.khayma.com.

8- تعريف ومعنى مجتمع في معجم المعاني الجامع،www,almaany,comاطلع عليه 11-05-2019م.

9-موقع انترنت، صفحة الويب **www.Moqatel Com/ openshare/ behoth13**

المراجع الأجنبية:

1-Saadi Lahlo، **penser Manger,les reprèsentation social de l'alimenta tion,psychology**,Ecole des Hautes on séance social(Ehess) France,1995.

2-Jean Pierre, Chartrand. ***La Prévention du Crime par l'Aménagement du Milieu(PCAM) : La Théorie de Jacobs et Newman***. 2002. Téléchargé le 03/09/2008 sur http://www.gov.on.ca/ crim erre / frenche/FFactsheet cppted.html.

3-Alle E.L**. Perspectives on Deviance, Prentice** – Hall inc, Englewood,New Jersey 1981 .

4-Barbara W. **Crime and Pénal Policy**: Reflections on Fifties Years ، 4-Expériences, George Allen and Unwin Publishers, 1978.

5-Brewton, B. and Henry L .T. **Race and Ethnic Relations**, Fourth Edition, Houghton Mifflin Company, Boston, 1978

6-william mark. **Africanamerican attitudes toward the police a chema** –

7-Whaiti p . & Roguski M) **.Maori perceptions of the police** (1998 victoria http://www.police.govt.nz/re-sources/1998/maori-perception-of- police pdf

8-Le monaco G. Lheureux**F. Représentation sociales :thèorie du noyau centralet methoded'ètude** : revue électronique de psychologie sociale : N°=1 ,2007.

9- serge Moscovici, **desreprisentation collectives aux représentation social**: éléments ispourne htoire, dons D. jodlerez présentation social, chap2, edion,France.

10- Denise Jodelle, **les représentation sociales puff**, Edition France,1991.

11-Monique Lebrun, **les représentations sociale** :Des méthodes de recherche aux problèmes de sociètè,lesèditions logiques, France,2001.

12-arabic jc pratique sociales et representation ¸UPF,paris,1994..

13-Gist, Nancy E. **Drug Abuse Resistance Education (DARE) : Bureau of Justice Assistance FactSheet.** Washington DC : US Department of Justice. September 1995.

14-Reprèsentation sociales, dans,jodelet 1989.

15-Denise,jodelet,**les plein expeension,OP-**

16-reepreesentationssocials :Un domaine en

17-N .Sillamy-dictonnaire d psychologie edbardn –paris -1980.

18-Sarajmosokovici-**le hostoire humaine de la nature la socite contre natour**-paris –2003.

19-Doise.W,**the social development of the intelce- balgique** -1986.

20-S.lahlou- **professeur- psychologieappliqe** -london,،1995

Jodelet.D,1989 .

21-Molinernayou central –**principes organisteuresbi-dimensionnel** –paris-1995.

22-Newman, Oscar**. Creating Defensible Space. Washington DC US Department of Housing and UrbanDevelopment,** Office of Policy Development and Research, 1996.

23-The Danish Crime Prevention Council. **Crime Prevention in Denmark,** 2002. Downloadedin 29-04-2012 from : http:// www.crimprev.dk.

24-République Algérienne Démocratique et Populaire. **Journal Officiel**, première année, n° 11, parut le 04/09/1962. Alger: Imprimerie Officielle.

25-Sarajmosokovici**-le histoire humaine de la nature la socite contre nature**-paris –2003.

26-Serge Moscovici**,desreprisentation collectives auxreprèsentation sociale :èlèments pourune hiistoire**, Dans D .jodeletreprèsentatoins sociale chap2 èdition ,Fance .

27-Herzilish- **reprétiation sociale in Moscovici-ed-introduction la psychologies social** –paris -1972.

.
28-Doise.W, **the social development of the intelce- balgique** - 1986
29-Doyle, P. J**. Sociological Theory:ClassicalFounders and Contemporary Perspectives**, John Wiley and Sons, New York 2000.
30-Frank Jonson (ed.). Alienation Concept, Termmeaningseminarpress, New York, 1973.

31-Hassim, S. **Community Corrections**, Holbrook Press, Boston 1976.
32-Janose -**etudelongitudile sur la prédivtion de le abondon scoliaire**1993.

33-Gumeille-**etudieresrepértation psyologiqqument** –paris - 2007.
34-N,Roussiau,C,Bonardii,**LesReprèsentatoinsSociales :Etat deslieux et perspective,Dunod,Belgique**,1999.

35-Jean-CludArabic***,Mhètode d'étude des Représentations sociales,*** édition èrès,paris,2005.

36-Claud Flament,**Structure et dynamique de Représentations sociale**,DansD.jodelet(Ed),PUF ;2ème è'dition,France,1991.

37-Michel-Loui **rouquette,patrickRateau,Introductiona l'ètude des reprèsentations sociales,**PUG,France,1998.

38-alleneliskapersepectivesondevianceprenticehall incenglevood new gersey 1981

39-cirel, Bevans mc gillisdwhit comb D anexmplary project community crime prevention programmers seattewashingnton D/C /law enforcement assistance administration , 197
40-.the gaudian news paper 22May 1991, London

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

استمارة بحث جامعي

تمثلات المجتمع للأمن في الوسط الحضري

ملاحظة:

نضع بين أيديكم موضوع تمثلات المجتمع حول الأمن في الوسط الحضري وأرجو منكم وضع علامة x في الخانة التي تناسب رأيكم وأتمنى منكم الإجابة بكل صدق وموضوعية ولا داعي للخوف من الإجابة لأننا نؤكد لكم آن هذا العمل يندرج ضمن بحث جامعي وفي الأخير تقبلو منا فائق الاحترام والتقدير.

السنة الجامعية2018/2019

المحور الأول:

1- الجنس:

ذكر ☐

أنثى ☐

2- السن..... ☐

3- المهنة:

موظف ☐

تاجر ☐

عامل يومي ☐

بطال ☐

أستاذ ☐

4- المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐

متوسط ☐

ثانوي ☐

جامعي ☐

المحور الثاني:

5- من هم الأشخاص الذي يهمك أمنهم؟

الأسرة ☐

الأطفال ☐

الجيران ☐

آخرون..... ☐

6- هل توعي أفراد أسرتك فيما يخص الأمن مسؤولية الجميع؟

نعم ☐

لا ☐

7- هل تشعر بالأمن في بيتك؟

نعم ☐

لا ☐

8- هل تشعر بالأمن في الحي الذي تسكن فيه؟

نعم ☐

لا ☐

لماذا ☐

9- هل تشعر بالأمن على بيتك في حالة مغادرة كل أفراده؟

نعم ☐

لا ☐

المحور الثالث:

10-ما هي الأخطار التي تخشى إن تهددك أنت وأفراد أسرتك وممتلكاتك؟

السرقة ☐

التهديد ☐

الاعتداء الجسدي ☐

أشياء أخرى.....

11-بالنسبة إليك مصالح الأمن تعتني وتهتم بالضحية؟

☐

نعم

لا

☐

12-في نظرك هل يساعد الأمن الحضري على تقليل سعة الخوف في الأماكن العمومية؟

نعم ☐

☐

لا

نوعا ما ☐

13- هل يستطيع الأمن الحضاري إزالة جميع صور الفساد الاجتماعي؟ والأخلاقي في الحي؟

نعم ☐

لا ☐

14-هل تعتقد أن الأمن الحضري قادر على حماية ذوات الأفراد وممتلكاتهم من التهديدات والاعتداءات؟

نعم ☐

لا ☐

15-هل توجد في حيك جماعات لبيع المخدرات؟

نعم ☐

لا ☐

في حالة نعم هل يشكل هذا خطر عليك وعلى أفراد أسرتك.....

15-هل انحراف الشباب في حيك يشكل خطر عليك وعلى افرد أسرتك؟

نعم ☐

لا ☐

17-من هي الفئة التي تهدد امن الحي الذي تسكن فيه؟

الشباب ☐

النساء ☐

الكهول ☐

المحور الرابع:

18-هل تقوم بضبط أوقات الخروج والدخول أنت وأفراد أسرتك لأسباب أمنية؟

نعم ☐

لا ☐

19ماهي الأمور التي تعتمد عليها في حماية منزلك؟

تركيب الشبابيك الحديدية للنوافذ(الباروداج) ☐

تركيب كاميرات مراقبة في مدخل بيتك ☐

تركيب جرس إنذار في مدخل بيتك ☐

إضافة أقفال للقفل الرئيسي للباب ☐

أشياء أخرى.....

20-هل تامن على أولادك في البيت لوحدهم؟

نعم ☐

لا ☐

21- هل تأخذ أولادك للمدرسة؟

نعم ☐

لا ☐

22-هل تبلغ مصالح الأمن الحضري على التجاوزات القانونية في المنطقة التي تسكن فيها؟

نعم ☐

لا ☐

23-هل الأمن الحضري قريب من المواطن أو انه شعار لكسب ثقة الأفراد؟

نعم ☐

لا ☐

24-هل تتعاون مع مصالح الأمن الحضري؟

نعم ☐

لا ☐

25-هل أنت موافق لمبدأ التعاون مع مصالح الأمن؟

موافق ☐

غير موافق ☐

26-هل في نظرك تقوم المصالح الأمنية بدورها في حماية المواطنين داخل منطقة سكنك؟

نعم ☐

لا ☐

الأمـــن الحضـري

فهرس المحتويات	
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتوى	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ
الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة	04
1 – أسباب اختيار الموضوع	05
2 – أهمية الدراسة	05
3– أهداف الدراسة	06
4– إشكالية الدراسة	07
5– فرضيات الدراسة	13
6– الإطار المفاهيمي	14
7– **المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة**	22
7 – 1 نظرية المحيط أو الفضاء الآمن	22
7– 2 نظرية أسلوب الحياة	25
7 – 3 نظرية النوافذ المحطمة	28
8 – الدراسات السابقة	29
8– 1 الدراسات الأجنبية	30
8 –2 الدراسات العربية	31
8 –3 الدراسات الجزائرية	34
8 – 4 تقييم الدراسات السابقة	37
9 – منهجية الدراسة	**38**

9 – 1 المنهج المستخدم	39
9 – 2 الأدوات المنهجية المستعملة في الدراسة	40
9 – 3 العينة وكيفية اختيارها	41
9 – 4 مجالات الدراسة وصعوباتها	42
الفصل الثاني: التمثلات الاجتماعية.	47
1– الأهمية العلمية للتمثلات الاجتماعية	47
2– لمحة تاريخية حولمفهوم التمثلات الاجتماعية	51
3– مفهوم التمثلات الاجتماعية	55
4–التمثلات الاجتماعية مصطلح واحد بأبعاد متعددة	57
5–سيرورة عمل التمثلات الاجتماعية:	60
6–خصائص ومميزات التمثلات	68
7–أبعاد التمثلات الاجتماعية	69
8–وظائف التمثلات في العلوم الاجتماعية	**71**
8–1 وظيفة معرفية	71
8–2 وظيفة الهوية الاجتماعية	72
8–3وظيفة توجيه الممارسات والسلوكات	73
8–4وظيفة التبرير	74
9–مميزات التمثلات	**74**
9–1–مفهوم حيوي	75
9–2– مفهوم عابر للتخصصات	75
9–3 التعقيد:	76
10– التنظيم البنيوي للتمثلات الاجتماعية	**77**
10–1النواة المركزية	**77**
10–2 وظائف النواة المركزية	78

10-2-1الوظيفة الإنتاجية أو المولدة	79
10-2-2الوظيفة التنظيمية	79
11- النظام المحيطي	**80**
11-1وظائف النظام المحيطي	81
11-1-1 وظيفة التكيف مع الواقع المادي	81
11-1-2 وظيفة تنويع محتوى التمثلات الاجتماعية	81
11-1-3وظيفة حماية النواة المركزي	82
12-العوامل المتدخلة في التغيير البنيوي للتمثلات الاجتماعية	82
12-1العقلنة	83
12-2- الممارسات الاجتماعية	85
13-**طرق تحول التمثلات الاجتماعية**	86
13-1التحول المقاوم	86
13-2التحول التدريجي	87
13-3التحول العنيف	87
الفصل الثالث: الأمن	**91**
تمهيد	91
1- أهمية الأمن	**92**
1-1الأمن قيمة عظيمة	92
1-2الأمن أساسي للتنمية	92
1-3الأمن غاية العدل	92
1-4الأمن غاية كل المجتمعات والحضارات الإنسانية	92
2- مظاهر ومقومات الأمن	93
3- أبعاد ومستويات الأمن	**95**
3-1أبعاد الأمن	95

3-2مستويات الأمن	95
4- أنواع الأمن	**96**
5- الأمن الحضري	**100**
5-1الأمن الحضري والبحث العلمي	101
6- فقدان الأمن	**102**
6-1أسباب ونتائج الشعور باللاأمن	103
7- الأجهزة الأمنية.	**105**
7-1مفهوم الأجهزة الأمنية.	105
7-2الخلفية التاريخية لعلاقة الناس بالأجهزة الأمنية.	109
7-3علاقة الناس بالأجهزة الأمنية في المرحلة المعاصرة.	112
7-3-1تعسف الأجهزة الأمنية في تعاملها مع الناس وصورة رجل الأمن.	113
7-3-2التوجس وافتقاد الثقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية	116
8- رؤية مستقبلية لتحسين العلاقة بين الجمهور وأجهزة الأمن.	117
9- الثقافة الأمنية.	120
9-1مفهوم الثقافة الأمنية.	120
9-2خصائص الثقافة الأمنية.	120
9-3وظائف الثقافة الأمنية.	123
9-4بعض الأساليب المعتمدة في تنمية الثقافة الأمنية.	125
9-5الثقافة الأمنية والتحصين الاجتماعي	126
9-6سلبيات عدم نشر الثقافة الأمنية.	128
9-7بعض الإجراءات التي يجب اتخاذها لنجاح برامج الثقافة الأمنية.	130
10- المواطنة والأمن القومي.	**131**
10- 1مفهوم المواطنة .	131
10-2 مفهوم الأمن القومي .	132

10- 3علاقة المواطنة بالأمن القومي .	133
الفصل الرابع: المجتمع الحضري والأمن في المجتمع الجزائري.	**139**
تمهيد	140
1- نمو المجتمع الجزائري وظاهرة الجريمة.	**141**
1-1مفهوم المجتمع الحضري.	141
2- التمييز بين الحضر والريف.	**142**
2-1استخدام المعيار الواحد في تمييز الريف من الحضر .	143
2-2استخدام مركب السمات في التمييز بين الريف والحضر	146
2- 3المتصل الريفي الحضري و دراسة الفروق الريفية الحضرية.	147
3- نبذة عن التحضر في الجزائر.	**149**
3-1مراحل التحضر في الجزائر	149
3-1-1مرحلة الغزو الفرنسي الشامل.	150
3-1-2مرحلة الاستقلال.	150
3-1-3مرحلة التخطيط الاقتصادي والإصلاح الزراعي.	150
4- خصائص المجتمع الحضري.	**151**
5- قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة بالجزائر.	**152**
5-1تعريف الجريمة.	153
5-2تقسيم الجرائم.	154
6- علاقة الجريمة بالبيئة العمرانية.	**157**
7- دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة.	**159**
8- أسباب الجرائم.	**167**
8-1أسباب اقتصادية.	167
8-2أسباب اجتماعية.	167
9- أنواع الجرائم.	**168**

9- 1الجرائم الاقتصادية.	168
9- 2الجرائم السياسية.	169
9-3الجرائم الاجتماعية.	169
10- مفهوم الجريمة المعاصرة والتغير الاجتماعي.	**170**
10- 1مفهوم الجريمة المعاصرة.	170
10-2مفهوم التغير الاجتماعي.	171
11- خصائص الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري.	**171**
12- أنواع الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري.	**172**
12-1التجارة بالمخدرات	172
12- 2الجرائم الاقتصادية.	172
12-3الجرائم الأخلاقية.	173
12-4جرائم الاختطاف.	173
12-5جرائم القتل.	173
12-6جرائم ضرب وقتل الأصول.	173
12-7جرائم الانتحار.	174
12-8الجرائم السياسية.	174
13-التغير الاجتماعي والجريمة بالمجتمع الجزائري.	**174**
13-1من ناحية التحولات الاقتصادية والتنموية بالجزائر.	176
14- بعض التغيرات التي طرأت على المدينة الجزائرية.	**179**
15- سبل الوقاية من الجريمة بالمجتمع الجزائري.	**180**
16- توصيف القطاع الأمني بالجزائر.	**181**
16-1المؤسسات الأمنية.	181
16-2الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية.	**182**
16-2-1وظيفة المؤسسات الأمنية والخدمات الأمنية المقدمة.	182

16–2–2التوتر في العلاقات بين المجتمع والمؤسسات الأمنية.	184
16–2–3العزلة الاجتماعية في المؤسسات الأمنية.	185
16–3مسؤولية المؤسسات الاجتماعية في منع الجريمة.	**186**
16– 3–1دور المساجد وأئمتها وخطبائها في إيضاح مسؤولية المجتمع الأمنية.	186
16–3–2دور المدارس والمعاهد والجامعات بالمشاركة في الأعمال الأمنية.	186
16–3–3دور الأسرة في تنمية أفكار أبنائها في المساهمة بالأعمال الأمنية.	187
16–3–4الإعلام ودوره في إيضاح مسؤولية الأمن وتثقيف أفراد المجتمع والمشاركة.	188
17– جهاز الشرطة في الجزائر.	**189**
17–1مفهوم الشرطة	189
17–2طبيعة عمل الشرطي واهميته.	191
17–3وظائف الشرطة.	192
17–4مسؤولية الشرطة.	195
18– الدرك الوطني	**195**
19– الشرطة الجوارية في الجزائر.	**197**
19– 1فكرة الشرطة الجوارية في الجزائر.	197
19–2أفاق الشرطة الجوارية في الجزائر.	200
19–3عــوائق تطبيق الشرطــة الجوارية في الجزائــر:	201
الفصل الخامس: الدراسة الميدانية	205
تمهيد	205
1 – بناء وتحليل البيانات العامة	206
1 – 1 بناء وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الأولى	206
1 – 2 بناء وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثانية	215
1 – 3 بناء وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة	223

1 – 4 بناء وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الرابعة	227
2 – عرض نتائج الدراسة	**231**
2 – 1 نتائج الفرضية الأولى.	231
2 –2 نتائج الفرضية الثانية	231
2 –3 نتائج الفرضية الثالثة	232
2 –4 نتائج الفرضية الرابعة	233
خاتمة	235
أهم التوصيات	236
قائمة المراجع	239
الملاحق	